كتب قومية



مع الميثاق

بقلم
الدكتور عبد القادر حاتم
محمد عطا
الدكتور محمود الجوهري
محمود محمود
علي الجمبلاطي
الدكتور حسين فوزي النجار



اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راغب عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

كتب قومية

مع الميثاق

بقلم
الدكتور عبد القادر حاتم
محمد عطا
الدكتور محمود الجوهري
محمود محمود
علي الجمبلاطي
الدكتور حسين فوزي النجار

في التحول الاشتراكي الثوري

بقلم

الدكتور عبد القادر حاتم

قبل أن نتحدث عن ضرورة الثورة وحتميتها فى التحول الاشتراكى الثورى لابد أن نجيب عن هذا السؤال :

ما هى المقدمات الثورية التى سبقت اصدار الميثاق ؟

للاجابة عن هذا السؤال .. لابد أن نذكر كل التطورات الثورية التى مهدت للميثاق باعتباره دليل العمل الثورى .

ومن الواجب أيضا أن نذكر .. ان التحول الاشتراكى الثورى .. لا يمكن أن يأتى عفويا .. بل لابد ونحن نعمل على تحويل مجتمع كان تحت السيطرة الاجنبية .. وتحت السيطرة الاستغلالية الرأسمالية .. أن نبدأ عملية التحويل الثورى الاشتراكى التحررى بتمهيدات ومقدمات .. واذا كان القول بأن المقدمات هى التى تنبىء بالنتائج .. فقد كانت هناك أعمال ثلاثة مهدت للميثاق .. الذى قدمه السيد الرئيس الى الامة .. وهذه الاعمال الثلاثة التى كانت تضع الخطوط العريضة الرئيسية وتنقل العمل من مرحلة الى أخرى هى :

١ ــ صدور « فلسفة الثورة » للسيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عام ١٩٥٤ ، وفلسفة الثورة كما هو معروف قد بينت لنا العوامل التى أدت الى الثورة ، وخطوات العمل الايجابى ، وتحديد أهداف الثورة بأنها أهداف سياسية واجتماعية معا ، سياسية تبغى القضاء على الاستعمار والقضاء على النظام الملكي والنظام الحزبى ، واجتماعية تبغى القضاء على الاقطاع وذلك بتحديد الملكية كخطوة أولى فى هذا السبيل .

وهى سياسية أيضا تعمل على تقوية الخط العربى والخط الاسلامى والخط الافريقى ، الخط العربى لأن مصر جزء من الأمة العربية وسلامتها متصلة بسلامة الارض العربية ، والخط الاسلامى لان مصر اسلامية منذ الفتح الاسلامى أو بعده بقليل وظلت اسلامية الى اليوم ، والخط الافريقى لأن مصر جزء من القارة الافريقية ، و لايمكنها بحال من الاحوال أن تتخلى عن جيرانها وفيهم أشقاؤها فى المحن التى يمرون بها وهى ذات المحنة التى تمر بها .

٢ ــ اعلان المبادىء الستة للثورة فى مؤتمر باندونج ، هذه المبادىء التى مدت الخط الثورى بعد تجارب ثلاثة أعوام من قيام الثورة ، وفى ذلك يقول الميثاق : « ان هذه المبادىء الستة التى اسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش ، والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل

عمق هذه الارادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه » (١) .

لقد كانت هذه المبادى الستة هى :

١ ـ القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة .

٢ ـ القضاء على الاقطاع .

٣ ـ القضاء على الاحتكار ، وسيطرة راس المال على الحكم .

٤ ـ اقامة عدالة اجتماعية .

٥ ـ اقامة جيش وطنى قوى .

٦ ـ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولا شك أن هذه المبادىء كانت توسيعا للدائرة المرسومة فى « فلسفة الثورة » نتيجة التجارب التى خاضتها الثورة وتمشيا مع سنة التدرج فى الاصلاح حتى لا تكون نكسة أو يكون ارتداد ، ولأن القوى الشعبية قد أخذت تتنفس فى بطء وقوة بعد أن اتضحت أمامها الرؤية ، وانزاحت من طريقها العقبات ، وانجابت أمامها الظلمات ، وتحطمت القيود التى كانت تكبلها وتثقل خطوها ، واذا هى تشعر أن تحديد الملكية ليس عاملا حاسما فى تقطيع أوصال الاقطاع تقطيعا كاملا وان لابد من اجراءات اخرى تمهد الطريق لاقامة الاشتراكية وتثبيت دعائم العدالة الاجتماعية ، ولما كان قائد الثورة لم يقطع صلته بالجمهور بل ظل مرتبطا به ارتباطا وثيقا فقد أحس باحساسه وحقق آماله لا لاتصاله بالجمهور فحسب بل لما له من مواهب القيادة وهى ريادة على الطريق قبل أن تكون قيادة ، والريادة أو الطليعية تقوى فيها حواس التنبؤ بالأمر قبل وقوعه ، فكان أن دعت هذه القيادة الثورية الى توسيع دائرة المكاسب الشعبية كخطوة فى طريق الاشتراكية ، وذلك بالنص على مبدئين هامين هما :

١ ـ القضاء على الاحتكار أو سيطرة رأس المال على الحكم .

٢ ـ اقامة عدالة اجتماعية .

وهكذا مضت الثورة فى شق طريقها الى الهدف [illegible] ولكن هذا المضى قد عوقه بعض الشىء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وعوقه بعض الشىء وحدة مصر وسورية وتثبيت دعائم [illegible] والصراع الدائر فى الخط العربى ، وفى محيط الشرق الا[illegible] الكتل المتصارعة لبسط نفوذها على هذه المنطقة الحيوية التى تقع فى مجالها الجمهورية العربية المتحدة .

واذا كنا نقول ان هذه الاحداث عوقت العمل السريع [illegible] كانت لها فائدة الدفع الثورى .

---

(١) الميثاق ص ٦ طبع مصلحة الاستعلامات .

٣ ــ وكان أن مضى على قيام الثورة تسعة أعوام كانت فيها ثورة رائدة ، ثورة ذات دوى وصدى لا فى المنطقة فحسب ، بل فى العالم أجمع ، وهذه الاعوام التسعة قد ثبتت أقدام الثورة ،واذا الشعب يأخذ على عاتقه تطوير هذه المبادىء الستة فصدرت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، هذه القوانين التى قامت بتحديد الملكية مرة أخرى فخفضت الملكية من مائتى فدان الى مائة ، وأممت الشركات الكبرى والمصانع الحيوية ووسعت من دائرة القطاع العام ، وشدت من أذره ، واشركت العمال فى الارباح وفى ادارة الشركات والمصانع وفى ذلك يقول الميثاق :

« ان الشعب العظيم الذى كتب المبادىء الستة بدم شهدائه وبنور الامل الذى أعطوا حياتهم من أجله والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادىء الستة التى تسلمها أمانة من كفاح الاجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله ، وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ ــ ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادىء الستة ، ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى لفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ ــ ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله » (١) .

ويقول : « لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى .. بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء » (٢) .

---

(١) الميثاق ص ٦ ، ص ٧

(٢) الميثاق ص ٩

وليس من شك فى أن نجاح هـذه الثورة العظيمة يعـود الى أمور منهـا :

ايمان قادة الثورة بحقوق الشعب ، وبأن مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار ، ومواجهة المشكلات والسير فى طريق الاصلاح بفكر واسع لا اثر فيه للحقد أو التعصب ، فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية » كما يقول الميثاق ، وفوق كل أولئك ايمان عميق بالله ورسله ،والرسالات المقدسة .

ولا أدل على نجاحها من رسوخ أقدامها ، ومن أصـدائها البعيـدة المدى فى الوطن العربى ، وفى المحيط الافريقى الاسيوى ومن تأثردول كثيرة بها وخاصة فى أمريكا اللاتينية .

وبصدور القرارات الاشتراكية فى يوليـو ١٩٦١ التي شدت من أزر القوى الشعبية وجدت الرجعية نفسها فى أحرج المآزق ، وانها اذا لم تتحرك فى هذا الوقت بالذات ضاعت الى الابد ، وانتهى سلطانها ، ولم تستطع ان تحرك ساكنا فى مصر حيث عنفوان القوى الشـعبية فآثرت أن تضرب ضربتها فى سورية التى مازالت فيها قصور الرجعية تتحكم فى مصائر الامور وان يكن ذلك من وراء ستار ، وكانت مأساة الانفصال .

فكان لابد فى مصر من عمل سريع ، لحماية المكاسب الثورية ،ووضع النقط على الحروف ، والتمكين لقوى الشعب المتحالفة من الجنـود والمثقفين والعمال والفلاحين والراسمالية الوطنية ، واصدار دليل العمل الثورى الكامل فكان ان قدم الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢١ مايـو سنة ١٩٦٢ الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مشروع « الميثـاق » وبعد دراسة عميقة من أعضاء المؤتمر ووفق عليه بالاجماع فى الجلسة التاريخية التى انعقدت فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ .

وقد كان صدور « الميثاق » الخطوة الرابعة التى خطتها قـوى الشعب صاحبة الحق الاول والاخير فى السيادة والحكم الذى مكن لهذه الخطوات وانها خطوات ثورية ، خطوات راسخة القدم ، خطوات راسخة درست بعمق ووعى ، والثورية هى الطريق الوحيد للتعفية على المـاضى وازالة الرواسب ، واطاحة العقبات ، واقامة مجتمع جديد بروح جديدة ودم جديد وتفكير جديد ، وفى ذلك يقول الميثاق :

« لقد اثبتت التجربة ، وهى ما زالت تؤكد كل يوم .. ان الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضـال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل ..

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الامة العربية أن تخلص نفسها من الاغلال التى كبلتهـا ، ومن الـرواسب التى أثقلت كاهلها (١).

---

(١) الميثاق ص ١٣

ورسوخ الثوره يتطلب منها ان تتسلح بقدرات ثلاث : سرعةالحركة والفكر المستنير الحر ، ووضوح رؤية الاهداف العربية ، هذه الاهداف التى تبلورت أخيرا فكانت : الحرية والاشتراكية والوحدة . الحرية التى تعنى حرية الوطن وحرية المواطن .

حرية الوطن باستكمال استقلاله ، الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والاستقلال الثقافى .

وحرية المواطن بأن يعيش عزيزا فى أرضه ، له حرية الرأىوالعقيدة ويحس بوجوده وكيانه كانسان موفور الكرامة لا تستبد به لقمة العيش وغير خاضع الا لربه ، وغير مقيد الا بالواجبات الملقاة على عاتقه.

والاشتراكية هى القائمة على الكفاية والعدل .

الكفاية فى الانتاج والعدل فى التوزيع . .

والكفاية في الانتاج تتطلب حشد الطاقات البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وتنمية الاقتصاد الوطنى والعدل فى التوزيع يتطلب تنظيما وتنسيقا ، واشراكا للعمال في الارباح ، فهم القوى البشرية العاملة ، وبجهودهم وسواعدهم وتضحياتهم يرتفع الدخل القومى .

والوحدة ، وحدة الوطن العربى الكبير الذى مزقته الاهواء الاستعمارية ، والمطامع الصهيونية ، والاحقاد الشعوبية .

الوحدة التى تنمو من الداخل ، ويجمع عليها الشعوب العربية اجماعا سليما .

الوحدة التى اصبحت ضرورة ، لمواجهة القوى الاستعمارية والصهيونية المتربصة بالوطن العربى ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، هذه القوى الطاغية التى اعتدت على الشعب العربى فى مصر عام ١٩٥٦ فدافع عن حريته فى اصرار وعزم حتى ظفر بالنصر ، وخاض الشعب العربى فى الجزائر حربا ضروسا أكثر من سبع سنوات حتى استرد حريته ومازالت هذه القوى الباغية ضارية فى أرض فلسطين العربية، وتحاول محاولات مستميتة لاضعاف وحدة الصف العربى عن طريق تحالفها مع قصور الرجعية الخائنة أو عن طريق معابرها فى فلسطين أو قواعدها القائمة فى بعض بلاد الوطن العربى .

وهذه الأهداف العربية الثلاثة ، مازالت فى حاجة الى مزيد من الجهود والتضحيات من القيادات الطليعية الثورية وخاصةفىالجمهورية العربية المتحدة التى « فرضت عليها الظروف الطبيعية ، والتاريخية مسئولية ان تكون الدولة النواة .. فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للامة العربية » (١) .

وان تعمل هذه القيادات الوحدوية فى الوطن العربى كله على التعجيل بتحقيق هذه الاهداف ، فالعالم يجرى ، والزمن اصبح لهوزنه الكبير ، والمبادرة هى الطريق الوحيد الى تحقيق الغايات .

---

(١) الميثاق ص ١٩ .

جذور النضال المصري

بقلم
محمد عطا

- ١ -
الثورة على الفرنسيين

تعرضت مصر للغزو الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ ، ونحن نعلم من نابليون هذا القائد الذى دوخ الجيوش وأحرز انتصارات باهرة ، ودوت سمعته الحربية فى الخافقين ونعلم أيضا أن جيشه الذى صحبه الى مصر كان جيشا مثاليا فى التنظيم والتسليح والتدريب وبه قواد عظام من أمثال كليبر ، هذا الجيش لم يستطع أن يقيم فى مصر غير ثلاثة أعوام كان فيها على فوهة بركان ثائر مضطرم لم يهدأ يوما ، ولم يخب لهيبه لحظة ، فعلى الرغم من أن المصريين قد استنفد العثمانيون والمماليك طاقتهم الحيوية ، وسلبوهم مقومات حياتهم ، واثقلوا كاهلهم بالضرائب ، ولم يتركوا لهم الا الكفاف ، وأبعدوهم عن مراكز الحكم ، والانتظام فى الجيش ، وضيقوا عليهم الخناق حتى سلبوهم كل قدرة على الكفاح والخلق والابتكار ، على الرغم من كل أولئك فان الشعب المصرى هو الذى حمل على كاهله وحده عبء اخراج الفرنسيين من بلاده ، فقد ثار عليهم ثورات متلاحقة ، وقابل القتل والتعذيب والتنكيل بصدر رحب ونفس مطمئنة ، ولم يصغ الى المنشورات المعسولة التى كان يسطرها الفرنسيون بين وقت وآخر تدعو الى أن الحملة ليست موجهة الى المصريين وانما هى موجهة الى المماليك والى العثمانيين الذين أساءوا الى أهل البلاد الشرعيين اساءة بالغة ، وأن الفرنسيين أصدقاء المصريين ولا يبغون لهم الا الخير والتقدم .

نعم لقد حمل المصريون العبء وحدهم بعد ان هرب العثمانيون الى الشام ، وكسرت شوكة المماليك أو كادت ، ولم يبق فى مصر الا اهلها المناضلون الذين وجدوا فى الحملة الفرنسية غزوا أجنبيا ينبغى أن يقاوم وأن يصد ، وظهرت من بينهم زعامات شعبية من أمثال عمر مكرم وحسن طوبار ، ومصطفى البشتلى ابن بولاق بل ان هذا الشعب الابى كان يثور على ممثليه من المشايخ أو التجار حين يرى فيهم تراجعا أو روحا انهزامية ولا أدل على ذلك مما رواه الجبرتى فى كتابه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » من أن المشايخ الشرقاوى والمهدى وسليمان الفيومى وموسى السرسى عندما عادوا الى الناس يبلغونهم ما انتهوا اليه مع الفرنسيين من المصالحة وذلك فى ثورة القاهرة الثانية هاجوا عليهم اذ قاموا عليهم — على حد تعبير الجبرتى — وشتموهم وسبوهم وأسمعوهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون : هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيس » (١) .

---

(١) جـ ٢ ص ٤٢ نشرة لجنة « اخترنا لك » .

وبان هذا الشعب على حقيقته حين ثار على الفرنسيين عام ١٨٠٠م بعد أن تعثرت المفاوضات بين الانجليز والفرنسيين ، ولم توافق انجلترا على شروط الصلح ، ثار لانه كان قد انتشى من الفرحة لخروج الفرنسيين الاجانب من مصر ، وأخذ المواطنون يهنىء بعضهم بعضا ، ويوزعون الشراب ، ويذبحون الذبائح ابتهاجا بزوال الغمة ، وانحسار هذا الخطر الجسيم ثم صدم هذا الشعب صدمة عنيفة حين علم أن الفرنسيين يقاتلون للاقامة فى مصر فترة أخرى فثار الشعب ، وقاد هذه الثورة ابن من ابناء مصر هو عمر مكرم ، قادها حين خارت عزائم العثمانيين والمماليك من العسكريين فاجتمعت كلمتهم على الخروج من مصر الى الشام اذ لا قبل لهم بالصمود أمام الجيوش الفرنسية .

فى هذا الظرف العصيب أصرت الجمهرة الشعبية على الا يخرج أحد من القاهرة ، وعمدوا فى ذلك الى القوة « فحبسوا الخيول ببيت القاضى وبقية الوكايل ، وأغلقوا باب النصر ، وقسمت القاهرة الى أحياء وأصبح كل حى منها مسئولا من أحد القادة الشعبيين ، وأقيمت المتاريس فى الأزقة والحارات والشوارع ، وأغلقت ابواب القاهرة ، ولما وجد العسكر اصرار الشعب على القتال وتحرير البلاد انضم أغلبهم الى المواطنين ، وأصبحت القاهرة شعلة ملتهبة ، وحماسة متدفقة ولم تكن الحماسة سلاحهم الوحيد بل عمدوا الى اقامة مصنع للذخيرة بحى الخرنفش ، صنعت فيه المدافع والقنابل ، وأقيمت ورشة أخرى فى حى بيت القاضى لاصلاح بعض المدافع والبنادق وصنع عجلات للمدافع .

وممن تردد اسمهم فى هذه الثورة كقادة حسن الجداوى الذى كان مقره الرئيسى فى حى الرويعى ، وان كان دائب الحركة ينتقل من مكان الى اخر لنصرة زملائه المجاهدين فى الاحياء الاخرى ، وفيه يقول الجبرتى : « ورأى الناس من اقدامه على الحرب ، وشجاعته وصبره على مجالدة العدو ليلا ونهارا ما ينبىء عن فضيلة نفس وقوة قلب ، وسمو همة ، وقل ان وقع حرب فى جهة من الجهات الا وهو مدير رحاتها ، ورئيس كماتها » (١) .

وأمد التجار الثوار المجاهدين بالمؤن ، وتكفلوا بجميع النفقات ، ونزلوا طواعية عن أموالهم وعلى رأس هؤلاء أحمد المحروقى .

وكان الشعب يقظا ساهرا لا تغمض له عين فاذا رأى المجاهدون فى بعض المصريين انحرافا أو شبه انحراف هجموا عليه ونهبوا داره وجعلوا ماله ومتاعه غنيمة باردة للشعب من غيران يحفلوا بمقامه أو مكانه كما فعلوا بالشيخ البكرى ، فقد علموا أنه يوالى الفرنسيين سرا ويرسل اليهم الاطعمة فهجموا عليه ، ونهبوا داره ، وسحبوه مع أولاده وحريمه وأحضروه الى الجمالية حيث محكمة الشعب ، وهو حاسر الرأس ، سائر على قدميه توجه اليه الاتهامات البالغة ، والالفاظ القاسية .

---

(١) الجبرتى : المصدر السابق ص ٣٢

وظهر في هذه الثورة تعاون المصريين وتساندهم ، وبذل كل منهم طاقته ، وجهده لانجاح الثورة ، وجادوا بكل ما يملكون تخلصا من الكابوس الجاثم على صدورهم .

بل ظهر فيها تساند العرب فانضم اليها المغاربة والحجازيون والشاميون .

وظلت هذه الثورة سبعة وثلاثين يوما مشتعلة الاوار ، يقاوم فيها المصريون المجاهدون الجيوش الفرنسية المنظمة حتى كثرت الضحايا من بينهم ، وشح الزاد وغلت الاقوات واشتد الكرب بالناس ، وهدمت أغلب الدور .

هذه هي الروح المصرية الحقيقية ، الروح التي تصارع الاجنبي الدخيل صراعا عنيفا لا هوادة فيه ، وتقاومه مقاومة باسلة ، لانها روح تتردد في أمة حية ، أمة متحضرة منذ فجر التاريخ ، والامم الحية لاتضمر بذرتها ، ولا تخضد شوكتها ، وان غلبت على أمرها حينا فانها سرعان ما تنهض ، وتحطم الاسار والاغلال ، وتمضي في طريق الحرية مع الاحرار .

والشعب المصري لم تكن مقاومته للحملة الفرنسية في القاهرة فحسب بل انه قاومها في كل مكان في كل مدن مصر وقراها ، ولم يقاومها الرجال فحسب بل قاومها النساء والصبية ، الشيب والشبان وهذه المقاومة العنيفة المنظمة هي التي حملت نابليون على أن يتولاه القنوط واليأس ، وأن يعود الى بلاده فارا هاربا ، وهي التي أدت الى مصرع كليبر على يد سليمان الحلبي ، وقد كان كليبر قاسيا عنيفا ، كان كالوحش الضاري ، ارتكب كثيرا من الجرائم مع الاحرار فكانت هذه هي نهايته ، نهاية كل طاغية .

والشعب المصري لم يكن في أي عهد من العهود خانعا لان الخنوع ليس فيه جبلة ولا طبعا ، انه يقاوم الاستعمار كما يقاوم الظلم . هذا هو تاريخه دائما ، تاريخ الصراع والانتقاض على المستعمرين الدخلاء ، وعلى الطغاة المتجبرين ، فصراعه مع الفرنسيين لم يكن فجائيا او طارئا بل انه صارع من قبلهم العثمانيين الذين لبسوا مسوح الخلافة الاسلامية ، وحكموا باسم الدين الاسلامي ، وكانت الزعامات في ذلك الوقت أغلبها ديني ، وكان مركز القيادة هو الازهر ، وهذا المعنى يؤكده الميثاق حين يقول : « ثم كان قد تحمل (أي الشعب المصري) المسئولية الادبية في حفظ التراث الحضاري العربي ، وذخائره الحافلة .. وجعل من أزهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التي فرضتها الخلافة العثمانية أستعمارا ورجعية باسم الدين ... والدين منها براء .. » .

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هي التي صنعت اليقظة المصرية في ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخين ـ فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر ، وجدت الازهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة في مصر كلها ، كما وجدت أن الشعب المصري يرفض الاستعمار العثماني المقنع باسم الخلافة ..

والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التي ترفض الاستبداد ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك ، وتمردا مستمرا علي محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى .. وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة ، والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان » (١) .

---

(١) الميثاق ص ٢٢ طبع مصلحة الاستعلامات

- ٢ -

مصر حتى الثورة العرابية

لقد كانت الحملة الفرنسية على مصر فى فجر القرن التاسع عشر حيث كانت أوربا قد قطعت أشـــواطا فى مرحلة النهضـــة اذ تقـدم العلم التجريبى ، وبدأ الانسان يسير بخطا ثابتة فى سـبيل الـكشف العلمى والوقوف على أسرار الطبيعة ، وبدأت الصناعة تزدهر وتتكشف خواص المواد والمعادن والاحمـاض ، وبدأ يبزغ فجر عصر البخـار ، والفرنسيون كانوا فى طليعة شعوب أوربا الناهضة علما وسـياسة واقتصادا ، أما المصريون فقد كانوا يعيشون فى قوقعة مغلقة لا يعلمون من أمر النهضة الاوروبية كثيرا ولا قليلا ،وقد اراد لهم حكامهم العثمانيون أو المماليك أن يظلوا كذلك بل انهم قد خنقوا فيهم كل تطلع الى الحرية أو الى العلم او الى الصناعة فالسلطان سليم الاول عندما قدم الى مصر جردها من صناعها المهرة ودفع بهم الى القسطنطينية وظلت سياسته هذه هى سياسة غيره من الولاة والحكام العثمانيين .

أما العلم الذى ازدهر فى مصر بعض الشىء فهو العلم الذى يتصل بالدين أو يخدم أغراض الشرع ، ومنارته الجامع الازهر ، فما أن كانت الحملة الفرنسية التى وفد معها بعض العلماء الفرنسيين حتى تكشف للمصريين عوالم أخرى كانت مجهولة لديهم ، عوالم ثقافية تتصل بالعلم التجريبى وبالفنون العسكرية وبالصناعة ، وكانت دهشتهم بالغة للتجارب الكيميائية التى كان يجريها أمامهم العلماء الفرنسيون ، وقد حدا بهم حب الاستطلاع والشغف بالمعرفة الى أن يحاولوا الوقوف على أسرار هذه العلوم ، ومن هنا بدأت اليقظة او عصر الاتصال بأوربا ، وعن هذا الطريق أخذ الشرق يصحو من غفوته ، ويستعيد مكانته العلمية السابقة التى كانت أساسا من أسس التقدم العلمى فى النهضة الاوربية الحديثة فالعرب هم الذين حافظوا على التراثين اليونانى والرومانى ، وهم الذين زادوا فى المعرفة الانسانية وتقدموا بالعلوم الرياضية والطبيعية وظهر فيهم علماء افذاذ من أمثال ابن سينا والفارابى وابن رشد والرازى وابن الهيثم ، وفى هذا المعنى يقول الميثاق : « على أن الحملة الفرنســية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضــارة الاوربية بعد أن اخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة احـوال مصر ، وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى » (١).

واذا كان العلم يفتح آفاقا واسعة امام الشعوب فان الشعب المصرى حين أصاب حظا من المعرفة المعاصرة وثق بنفسه ، وناضل من أجل حقه فى الحياة والحرية والسيادة ، فما ان رحلت الحملة الفرنسية عن مصر الى غير رجعة حتى عاد الامر الى العثمانيين ، وآل زمام السلطة الى ايديهم فأخذوا أولا ينكلون بأمراء المماليك واتباعهم ، ويسيرون على سياسة الظلم التى اتبعوها من قبل فأثقلوا كاهل الشعب بالضرائب حتى ضج ، ولم يحتمل هذا الضيم بعد أن احتمله أعواما طوالا وفى هذا الوقت تألقت زعامة عمر مكرم الشعبية فأخذ يناضل الظلم ومن ورائه جحافل الشعب المصرى حتى انتهى به الامر الى عزل الوالى التركى أحمد باشا خورشيد لظلمه وعسفه ويجتمع بالعلماء فيتداولون فيما بينهم حتى استقر رأيهم على ان يولوا حاكما آخر من العثمانيين هو محمد على فذهبوا اليه وأبلغوه رغبتهم التى هى رغبة الشعب فى ان يكون الوالى على مصر بشروطهم ، وما هى الا أن يعترف بالشعب وحقه فى الحياة والحرية ، وأن يحكم الناس بالعدل والشورى .

وقبل محمد على فألبسه الوفد شارة الولاية فى ذلك الحين ، ومعنى هذا ان المصريين هم الذين ولوا الحاكم عليهم لا السلطان العثمانى ، ومعناه أيضا أنهم لا يعترفون بالحاكم الظالم كما نرى من هذا الحوار الذى دار بين عمر مكرم وبين عمر بك من أعوان الوالى التركى احمد خورشيد فى أحد المجالس .

قال عمر بك : كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم وقد قال الله تعالى « أطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم » .

فأجابه عمر مكرم : أولو الامر العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل . وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة ، وهذا شىء من زمان حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه .

ولكن هل حفظ محمد على للشعب حقه وحريته ؟ لم يفعل محمد على ذلك لاسباب : منها انه تمشيا مع المبدأ القائل « الانسان سجين تربيته » وتربيته كما نعلم البانية تركية فلن يميل بحال من الاحوال الى جانب المصريين بل انه سيعتبرهم ادنى من جنسه وانه ليس عليهم الا السمع والطاعة ، وأن يأتمروا بأمره .

ومنها انه كان دكتاتورى النزعة لا يعترف بقوة الشعب ، وهو وان كان قد قبل شروطه فى بادىء الامر فانه لم يفعل ذلك الا توصلا الى كرسى الحكم ، وان كان قد هادن الشعب فى مستهل حكمه فما ذلك الا لامرين : الامر الاول ان يسبغ على حكمه الشرعية بموافقة السلطان على توليه ، والثانى القضاء على قوة المماليك التى أحس أنها شوكة فى جنبه .

---

(١) الميثاق ص ٢٢ ، ٢٣

وما أن خلص له الامران حتى بدأ يظهر على حقيقته ، فالمظالم فى عهده لم تنته ولم تتوقف سيلها حتى كتب اليه العلماء وعلى رأسهم عمر مكرم مطالبين بابطالها ولكنه أهملها فما كان من عمر مكرم الا أن أقسم على مقاطعته مقاطعة تامة فلا يطلع اليه ولا يجتمع به ، ولا يرى له وجها الا اذا أبطل هذه المظالم .

فكر محمد على فى هــذه المقــاطعة ، وخشى أن تجر عليه ويلات واضطرابات فعرض على عمر مكرم أن يرتب له كل يوم كيسا من ذهب، وأن يمنحه دفعة واحدة ثلاثمائة كيس نظير صمته والتغاضى عما يحدث، ولكن الزعيم الشعبى أبى واستنكر وكانت نهايته النفى تسع سنوات فى مدينة طنطا بعيدا عن القاهرة ، وما أن عاد اليها حتى أعيــد نفيه مرة أخرى حيث قضى نحبه فى منفاه .

وفى خـــلال الســنوات الطويلة التى نفى فيها عمر مكرم أخمد محمد على كل صوت للشعب ، وانفرد بالحكم وأخذ يعمل لحســـابه الخاص أو حساب الدولة العثمانية ، ومآل هذه السياسة هو الانهيار الوشيك ، وهذا ما حدث ، وتناوله الميثاق فقال :

« ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهــد محمد على .. واذا كان هناك شبه اجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر فان المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بصفة كونها نقطة وثوب الى مطامعه .. ولقد ساق مصر وراءه الى مغــامرات عقيمــة استهدفت مصالح الفرد ، متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم اليابانى أن يمضى ثابت الخطا .. فان المغامرات الفردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة ألحقت بها أفدح الاضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخــل الاجنبى فى مصر عــلى مصراعيه بينما كان الشــعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محــاولات غزو متوالية كان أقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر على رشيد (١) .

واذا كان محمد على قد انفرد بالسلطة ، وقضى على الزعامة الشعبية أو كاد فانه من ناحية أخرى لم يجد بدا من الاستعانة بأبنــاء الشعب لاقامة جيش يوطد سلطته ويحقق مطامعه وكان عليه أن يوفد البعوث الى الخارج وخاصة فرنسا ليدرسوا ويعودوا ليأخذوا أماكنهم وليقوموا بتعليم مواطنيهم على الطرق العلمية المستحدثة ، هؤلاء المبعوثون كانوا النواة لتوعية الشعب وتثقيفه ، وتوسيع آفاقه من الناحيتين السياسية والعلمية ، وكانوا الطليعة التى قادت الشعب ووجهته التوجيه القويم وأطلعته على أسس المــذاهب السياسية الحــديثة التى انتشرت فى أوربا آنذاك ويقوم أعمها الاغلب على الديمقراطية وحـــكم الشــعب بالشعب .

---

(١) الميثاق ص ٢٣.

حقا لم تظهر آثار هذه التوعية فى عهد محمد على اذ أن البلادكانت مشغولة بتوطيد الحكم العثمانى ، وتوسيع أملاك محمد على ، ومجابهة التكتلات الدولية من انجلترا وفرنسا ضد مصر ، هذه التكتلات التى قامت لتوطيد دعائم الاستعمار ، وتمزيق الدولة العثمانية ، والسيطرة على كل بلاد الشرق وموارده .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الاستعمار ، استعمار افريقية وآسيا من جانب الدول الاوربية وفى ظليعتها انجلترا وفرنسا ، هاتان الدولتان اللتان تعارضت مصالحهماحينا ، واتفقتا حينا آخر وأن اجتمعتا على تحطيم قوى هاتين القارتين ليخلو لهما الجو ، ويثبتا اقدامهما فى هذاالمحيط الواسع ، ونحن نعلم ان انجلترا وفرنسا قد عملتا ما فى وسعهما للحيلولة دون وحدة مصر والشام حتى انتهتا الى حصر مصر فى نطاقها بعد أن هددت جيوشها القسطنطينية ، وقد عمدتا الى ذلك حتى لا تكون هناك قوة فى الشرق وحتى يظل ضعيفا واهنا فتكون السيطرة عليه هينة يسيرة .

وانتهى عصر الفتوح واخذت فرنسا عن طريق عميلها دلسبس تبتغى جهدها لحفر قناة السويس ويكون لها هذا الامتياز ونجحت فى ذلك فى عهد سعيد ، وقد كانت شروط هذا الامتياز مجحفة بمصر بذلت فيها من مالها ومن أرواح أبنائها الشىء الكثير ، أما انجلترا فانها عمدت ايضا الى أن تجعل من مصر مزرعة للقطن تمد بها مصانعها فى لانكشير ؛ وفى الوقت ذاته أخذت تعمل على أن تسيطر على قناة السويس بدلا من فرنسا او أن تكون على الاقل من كبار المساهمين فيها منتهزة فرصة حاجة اسماعيل الى المال للانفاق على مشروعاته (الترفيه ومباذله) .

ليس هذا فحسب بل انها مهدت لاسماعيل الطريق للاقتراض منها حتى تربكه ماليا ، وتوقعه فى حبائلها ، وأوفدت اليه سماسرة اليهود ليسروا له سبيل الغواية والضلال ، ويشيعوا روح الشر المتأصلة فيه فنجحوا فيما أوفدوا من أجله ، وعقدوا له قرضا بعد آخر حتى أغرقوا مصر بالديون التى كانت تدفع منها سنويا ٧٫٤٧٣٫٠٠٠ جنيه مع أن الايرادات فى ذلك الوقت لم تتجاوز ٩٫٥٤٣٫٠٠٠ جنيه ، فماذا تجدى البقية الضئيلة الباقية فى الانفاق على القصور الخديوية بله أجور الموظفين والخدمات ومشروعات الرى والصرف ؟

ان هذين المليونين لم يجديا نفعا مما أدى الى الاضطراب المالى ، وبيع أسهمنا فى قناة السويس الى بيت روتشيلد الانجليزى اليهودى ، وارهاق الفلاحين والتجار والصناع بالضرائب الباهظة حتى باع المواطنون كل ما عندهم ، وهرب المزارعون من أرضهم ، وكثر المرابون، وزاد سعر الفائدة فى القروض ، وأصبحت البلاد على شفا الهاوية .

هذا الذى حدث ادى الى تدخل الانجليز والفرنسيين بحجة حماية أموالهم ، وكانت البعثتان الانجليزية والفرنسية فالرقابة الثنائية ، فتعيين وزيرين أحدهما انجليزى للمالية ، والآخر فرنسى للاشغال العامة وبدأ التدخل الاجنبى يسفر النقاب عن وجهه مما لم يكن للبلاد عهد به

من قبل . هذا التدخل حد من تصرف الحكومة وسلطة الخديو الذى لم يعرف سلطة فوق سلطاته ، وحاول الخديو أن يوقف تيار التدخل ولكن الوقت كان متأخرا فقد سنحت الفرصة للاستعمار ليتغلغل فى الدولة ، ويقبض بيد من حديد على سلطاته التى خولت له ، ويكون عينا على كل مرفق من مرافق الدولة ، ويكشف كل سر من أسرارها ، ويقرب اليه مرضى النفوس والانتهازيين والوصوليين ومن لا يؤمنون بالقيم أو يحفلون بالمبادىء ، ويعمل للغد القريب الذى يحتل فيه البلاد ، ويكون فيه الحكم بأمره .

والميثاق قد تناول تناولا مركزا ما سبق أن فصلناه بعض التفصيل فقال :

« وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر ، وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين هما : حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الامريكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الاجنبية ، ومصلحة عدد من المغامرين الاجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أفراد أسرة محمد على ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم ، وانما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لاطلاقها فى اللحظة المناسبة » (١) .

حدثت فى مصر هذه الاحداث ، ولم يتحرك الشعب لوقف زحفها لأننا كما قلنا من قبل كان الشعب منصرفا الى أمرين ، الكفاح فى سبيل لقمة العيش ، والتطلع الى قيادة تعمل على تجميعه وتشد من ازره ، هذا أن المثقفين فى ذلك الوقت كان ينتظمهم الجيش ، ولا شك أن هذا الشعب قد هلل طربا عندما ثار بعض الضباط (٢) على وزارة نوبار فى ١٨ فبراير عام ١٨٧٩ م ، ثاروا لانهم لم يقبضوا رواتبهم منذ عشرين شهرا متصلة وأحيل ٢٥٠٠ منهم الى الاستيداع اذ توجه جماعة منهم برياسة البكباشى لطيف سليم الاستاذ بالمدرسة الحربية الى وزارة المالية ليطالبوا بحقوقهم فصادفوا فى طريقهم رئيس الوزارة نوبار خارجا من وزارة الخارجية فطلبوا اليه أن يصرف لهم مرتباتهم المتأخرة ولكنه استخف بهم وأمر حوذيه أن يمضى فى طريقه فهجموا عليه وضربوه ، وطرحوه أرضا ، وحبسوه وهو وورفرز ولسن وزير المالية ورياض

---

(١) الميثاق ص ٢٤

(٢) نحو ستمائة ضابط وبعض طلاب الكلية الحربية والفين من الجنود .

وزير الداخلية فى احدى حجرات وزارة المالية ولم يطلقوا سراحهم الا بعد أن حضر اليهم الخديو اسماعيل ووعدهم بدفع رواتبهم .

وعلى اثر هذا الحادث سقطت وزارة نوبار ، وشكل مجلس عسكرى للتحقيق مع هؤلاء الضباط فبرأهم جميعا ، وكان لبرائتهم صدى عميق فى الجيش وفى الشعب على السواء ، فى الجيش اذ عجلت بتأليف الجمعية السرية للضباط ، وفى الشعب حيث وضع ثقته فى جيشه ليخلصه من الاجانب والطغاة على السواء ، ولا شك ان الظروف السيئة التى وجدت فيها البلاد قد أثارت الطبقات جميعها على حكم اسماعيل ، ورئيس وزرائه رياض ، وذلك يتضح من تكوين الحزب الوطنى الحر الذى أسسه جمال الدين الافغانى وكان توفيق ولى العهد من مؤيديه حتى يظهر بمظهر المدافع عن الحرية ، المتطلع الى الاصلاح ، المؤيد لحقوق الشعب ، ولكن ذلك كان منه تظاهرا لاسقاط الخديو اسماعيل واعتلائه عرش البلاد يدل على ذلك ويؤكده نزعته الاستبدادية التى أبداها عقب توليه الحكم ، وأمره بنفى جمال الدين الافغانى من مصر وتشريد أحرار البلاد ، وقد جاء فى قرار نفيه « ابعد ذلك الشخص المفسد من الاراضى المصرية بأمر ديوان الداخلية لازالة هذا الفساد من هذه البلاد ، عبرة للمعتبرين ، ولمن يتجاسر على مثل هذا من المفسدين ، البادى من افعالهم الظاهرة ، انهم لاخلاق لهم فى الدنيا والآخرة » .

على أن هذا الحزب كان يمثل من غير شك المصريين الاحرار ، وأن شعاره كما ذهب الاستاذ العقاد « مصر للمصريين » (١) وانه وجد لاشعال نار الحرب على الطغيان والجور ونزعة الحكم الفردى ، فكما أن هذا العصر كان عصر الاستعمار فهو فى الوقت نفسه كان عصر الحرية والديمقراطية فى البلاد المتقدمة الناهضة ، وان هذه الأفكار التقدمية كانت تنتشر فى الناس وتذيع كما يقول الاستاذ الامام محمد عبده فى مذكراته : « لم يكن ما ينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم فى سيرتهم السياسية والاجتماعية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ فى الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وكثر المتحدثون بما ينشر فى تلك الجرائد .

وأخذ الشيخ جمال الدين فى حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الاقلام على التحرير وانشاء الفصول الادبية والعلمية فى مواضيع مختلفة ، لا تخرج جميعها عن اصلاح الافكار وتهذيب الاخلاق .. فتسابق الى ذلك الكتاب ، وتبارت الأقلام ، وأخذت الحرية الفكرية تظهر فى الجرائد الى درجة يظن الناظر فيها أنه فى عالم الخيال ، أو أرض غير هذه الارض . ومن يطلع على اعداد جريدة مصر ، وجريدة التجارة ، وجريدة مرآة الشرق والاهرام وصداها يرى حقيقة ما ذكرناه » (٢) .

---

(١) محمد عبده من سلسلة أعلام العرب ص ١٥٨ .
(٢) مذكرات الامام محمد عبده نشر كتاب الهلال ص ٥٨

ولم يكن أمر اذاعة هذه الافكار المتحررة قاصرا على ماينشر فى الصحف فحسب بل تجاوزه الى عودة المصريين المبعوثين الى الخارج ، وقيامهم بتبصير اخوانهم المواطنين وتوعيتهم ، وبث روح التحرر فى نفوسهم ، والى ذلك يشير الميثاق فيقول :

« وكانت هذه الطاقة هى العلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على الى أوربا ، ليتمكنوا من العلم الحديث فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد ، راح ينشر الوانا رائعة من الازهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت انظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ، ومسرحا لفنونه ، وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهوبة (١) .

---

(١) ص ٢٤ ، ص ٢٥

- ٣ -

الثورة العرابية

فى أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد خلفه توفيق كانت نفوس المصريين متهيئة للثورة على الاوضاع التى آل اليها حكم البلاد ، ولقد حسب المصريون ان توفيقا سينهج منهجا آخر ، ويسوس البلاد بالعدل ويوقف تيار النفوذ الأجنبى ولكنهم اخطئوا في حسابهم فالأفعى لا تلد الا الأفعى ، والشركسي لا يميل الا الى الشركسي ، ومن ربى منفصلا عن الشعب لن يكون شعبيا في يوم من الايام ، ومن لم يحس احساس اغلبية المواطنين فلن يعمل على انصافهم ولن يحقق آمالهم .

وتوفيق كان يخالط الاجانب أكثر مما يخالط المصريين ، وكانت حاشيته كلها أو اغلبها من الاتراك فلا عجب أن مكن للاجانب وأغدق على بني جنسه من الاتراك فهو لا يطمئن فى وزارة الحربية الا الى عثمان رفقى الشركسي المتعصب الذى يقوم بدوره في تولية الاتراك المناصب الرئيسية فى الجيش المصرى ، واقصاء الضباط المصريين ، وهو يوافق على قانون تصفية الديون ، هذا القانون الذى وضعه الاجانب لاضفاء الشرعية على هذه الديون وجعلها حقا ثابتا مقررا ، وتمكين الاجانب من التدخل الفعلى فى شئون المال والادارة وتقدير مرتبات ضخمة لمن يعملون من الاجانب فى مصر فى ادارة المراقبة العمومية ، وصندوق الدين ، والدومين ، والدوائر السنية ، وسائر المصالح التى عينوا فيها وكان الاحرى بتوفيق لو أنه كان حريصا على مصالح البلاد لا على مصلحته الشخصية أن يلغى هذه الديون او الجزء الاكبر منها كما فعلت دول كثيرة ، وكان الاحرى به أيضا أن يحد من هذه الرواتب الضخمة ، وأن يوقف تيار النفوذ الاجنبى الذى أخذ يتغلغل فى كل مرافق البلاد بصورة تسيء الى كرامة الوطن ، وتهدر مقوماته ، كان يمكنه أن يفعل ذلك بحجة ضخامة الديون وارتباك الميزانية المصرية ، ولكنه لم يفعل ارضاء لهؤلاء الاجانب وخوفا على شعورهم ، واحتفاظا بكرسيه المذهب .

لا شك أن الاجانب كانوا سيقاومون هذه الحركة ان وجدت ،ولكنه كان عليه ان يرضي ضميره ان كان له ثمة ضمير ، نعم سيقاومون هذه الحركة لأنهم كانوا يعملون على هذا الارباك ليزيد تغلغلهم ، ويقوى نفوذهم ، فقد استقر راى الانجليز على أن يحتلوا البلاد وهذه فرصتهم قد سنحت فليطرقوا الحديد ساخنا على أنه اذا لم يكن توفيق قد أقدم على ايقاف هذا التيار الجارف فان العناصر الوطنية لم يفتها ذلك ، وعقدت العزم على ان تطالب بوقف هذا الزحف ، ولم يكن أجرأ من أحمد عرابى فى ذلك الوقت فهو أحد الضباط المصريين الصميمين الذين نبعوا

من عامة الشعب ومن أعماق الريف فهو من قرية « هرية رزنة » من أعمال الزقازيق ، وتلقى تربيته الاولى فى الازهر أى أن ثقافته وطنية صرفة ثم غذاها فيما بعد بما قرأ عن سير الابطال والفاتحين كنابليون بونابرت ، وبما استمع اليه من محاضرات القاها رواد الفكر فى مصر، وتأثر فيما تأثر بالروح الثورية لجمال الدين الافغانى ، واضطهد كما اضطهد غيره من المصريين على يد رؤسائه من الضباط الاتراك ، ورأى فيما رأى اسناد الوظائف المهمة فى الجيش لغير القادرين عليها مما كان له أثره فى اخفاق الحملة العسكرية على الحبشة ، وأحمد عرابى كان من البارزين فى الحزب الوطنى الحر وهو ذو الشخصية الفذة التى اجتمع عليها حب اخوانه من الضباط المصريين فكثيرا ما كان يلقاهم ، وكثيراً ما كانوا يلقونه ، وليس هناك شك فى أنهم فى اجتماعاتهم قد لمسوا نقاط الضعف فى الجيش ، وفى السياسة العامة للدولة ، وعلى أساسها حددوا مطالبهم وأهدافهم ، والى ذلك يشير الميثاق بقوله :

« ولقد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالامل الجديد يستجمع قواه ويتحفز ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ، ومن ثم ألقت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية ، وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد « النكسة » (١) .

ولم تكن ثورة عرابى ثورة جيش بل كانت ثورة شعب يتطلع الى الحرية فعرابى بمولده وتنشئته وتربيته وثقافته كان شعبيا والذين قاموا بالحركة شعبيون أو أعمهم الاغلب فقد انضم الى الحركة الشانئون والساخطون على حكومة رياض أو على رياض نفسه ، والجيش فى ذلك الوقت حتى الى عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كل أفراده من الجنود من الفلاحين العاملين فى الارض الطيبة ، والجيش كان المعبر عن حال الامة ، المترجم عن شعورها ، ولم يقم عرابى بحركته الباهرة الابعد اطمئنانه الى أن الشعب بأسره يسانده ويؤازره ويقف من ورائه ، وعلى هذا الاساس تحدى الخديوى وتحدى قناصل الدول ومستشارى الحكومة فى واقعة « عابدين » فى ذلك الحوار الرائع الذى دار بينه وبينهم وتجلت فيه الكرامة المصرية فى أروع صورها نورده بنصه فيما يلى :

سأله الخديو توفيق قائلا : ما أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟

فأجابه عرابى : جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة .. وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديو : وما هذه الطلبات ؟

---

(١) الميثاق ص ٢٥ .

فأجاب : عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس نواب ، وابلاغ عدد الجيش الى العدد المنصوص عليه فى الفرمانات السلطانية .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وانا خديو البلد، واعمل زى ما انا عاوز .

فرد عليه عرابى بقولته المأثورة : ونحن لسنا عبيدا ، ولا نورث بعد اليوم .

ولما عاد اليه القنصل البريطانى المستر كوكسن يحمل اليه اجابة الخديوى الذى كان قد انسحب اثر اقحام عرابى له على الطلبات التى التى تقدم بها من انه ليس من حق الجيش التدخل فى مثل هذه الامور اجابه عرابى على الفور :

اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتى المتعلقة بالاهالى لم أعمد اليها الا لانهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم واولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الاهالى الذين انابونى عنهم فى طلب حقوقهم واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

فأجابه عرابى فى حدة : كيف يكون ذلك ؟ ومن الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا ؟ اعلم اننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا .

فقال القنصل : واين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

فأجابه عرابى اجابة الواثق : عند الاقتضاء يمكن ان نحشد مليونا من العساكر يدافعون عن بلادهم ، ويسمعون قولى ، ويلبون اشارتى (١) .

من هذا الحوار نرى أن عرابى كان واثقا من التفاف الامة حوله ، ومن أن المطالب التى تقدم بها لم تكن مطالب للجيش فحسب بل للامة بأسرها ، وانه لولا ذلك لما رضخ الخديوى وقبل مطالبه فأقيلت وزارة رياض ، وأسندت الوزارة الى شريف الذى كان يجهر وهو خارج الحكم بأنه حانق على تدخل الاجانب ، وتفريط رياض فى حقوق البلاد ، وكذلك شكل مجلس نواب منح سلطات واسعة منها تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، وتخويل المجلس حق اصدار القوانين بحيث لا تصدر الا بموافقته ، ومناقشة الميزانية وتقريرها ، والرقابة على أعمال الحكومة ، وعدم فرض أية ضريبة الا بعد عرضها على المجلس وموافقته

---

(١) الزعيم احمد عرابى تأليف عبد الرحمن الرافعى نشر دار الهلال ص ٣٩ ، ص ٤٠

عليها (١) ، ومعنى هذا ، الحد من اشراف الاجانب على مالية البلاد والتدخل السافر فى شئونها وهذا كسب عظيم للثورة العرابية . وقد أثارت هذه السلطات الممنوحة لمجلس النواب ثائرة الاستعماريين من الانجليز والفرنسيين ، وأثاروا الازمة تلو الازمة حتى يعوقوا عمله ، ويحدوا من سلطاته ولكن عرابى واخوانه أصروا على أن يظل الامر كما هو مما أدى الى استقالة شريف ، واسندت رياسة الوزارة الى أحد العرابيين وهو محمود سامى البارودى ، ووزارة الحربية الى أحمدعرابى فى فبراير سنة ١٨٨٢ م .

ومنذ ذلك الوقت والدسائس والمؤامرات تعمل عملها من جانب الخديو والضباط الشراكسة ومن جانب الاستعمار الذى فقد عقله وأخذ يهدد وينذر ويحشد الاساطيل فى الاسكندرية وبخاصة حين اشتد الخلاف بين الوزارة وبين الخديو ، ودعى مجلس النواب الى الاجتماع بدون اذن الخديو وذلك فى مايو سنة ١٨٨٢ .

فما دخل فرنسا وانجلترا فى هذا الامر ؟ انه امر داخلى بحت ومن حق كل امة ان تتصرف فى شئونها الداخلية ، ولكنه الاستعمار الذى فكر ودبر وانتهى الى أن هذا هو الوقت الملائم ، والفرصة السانحة للتدخل العسكرى .

لقد طلبت الدولتان واسطولاهما فى الاسكندرية على اهبةالاستعداد من الحكومة المصرية استقالة الوزارة ونفى عرابى خارج القطر المصرى، وقبل الخديو مطلبى الدولتين ، والى جانبه محمد سلطان رئيس مجلس النواب وممثل الاقطاع فى مصر اذ انه كان يملك ثلاثة عشر الف فدان ولكن عرابى وصحبه الثوار رفضوا هذا الانذار ، واستقالت حكومة البارودى احتجاجا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو اياها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأراد الخديو اسناد الوزارة الى شريف فأبى واصر على ابائه ، ولكنه لم يجد مفرا من اسناد وزارة الحربية الى غرابى مرة أخرى أما الوزارات الباقية فقد ظلت شاغرة حتى كانت مذبحة الاسكندرية المفتعلة من جانب الاستعمار أو بتعبير ادق من جانب المخابرات البريطانية فقد اتخذت ذريعة للتدخل الاجنبى بحجة ان الامن قد اضطرب ، وأن أرواح الاجانب باتت فى خطر يستأهل هذا التدخل ثم تذرعت انجلترا باختلاق سبب واه لضرب الاسكندرية ، وما أكثر ما تختلق هذه المسوغات فى حال التدخل العسكرى ! وهو أن الاميرالية الانجليزية اكتشفت قيام المصريين بعمل ترميمات فى حصون الاسكندرية وتركيب بطاريات جديدة تجاه بوارجها ، وقيام الاستعدادات الحربية فىالبلاد، واعتزام عرابى سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزيةالراسية فى الميناء .

وقدم الاميرال سيمور انذارا نهائيا رفضته الوزارة المصرية مماأدى الى أن يعطى الاميرال الانجليزى لاسطوله اشارة الضرب فى السابعة من

---

(٢) مذكرات الامام محمد عبده ص ١٩٦

صبيحة الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ م ، واشتعلت نيران الحرب حيث قاوم المصريون مقاومة جبارة وخاصة في الجهة الغربية وهزم الانجليز فى كفر الدوار فوجهوا قوتهم الى الناحية الشرقية حيث تم لهم احتلال مصر .

وليس مفروضا أن أتحدث بالتفضيل عن المعارك التى كانت ولكن يكفينى ان اشير الى أن مصر بأسرها قامت بالدفاع عن الوطن وضحت بكل ما تملك وأكثر مما تملك ، ضحت بالأرواح قبل الأموال ، والتفت كلها حول زعيمها عرابى ، ولكن الذى نال من الثوار ولم يحقق أهدافهم من التغلب على قوات العدوان والبغى انما هم الاقطاعيون من أمثال سلطان والشواربى والسيوفى وعبد الشهيد بطرس ومحمود سليمان الذين تقدموا الى الانجليز عقب الاحتلال بهدايا ثمينة « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية » على حد تعبيرهم .

هؤلاء الاقطاعيون الذين تألبوا على الثورة والثوار ، وطعنوهم طعنات نجلاء وسعوا سعيا دائبا متصلا لبث الفتنة ، واختلاق الاشاعات، وبلبلة الافكار واغراء الضباط فى مواقع القتال بشتى ألوان الاغراء .

هؤلاء الخونة وعلى رأسهم كبيرهم الخديو توفيق هم الذين أساءوا الى الوطن الذى آواهم اساءة بالغة فلولاهم لما جثم الاحتلال على صدر مصر سبعين عاما أو تزيد ولو كان عرابى قد تخلص منهم فربما كتب لهذه الثورة تاريخ آخر .

والى هذا اشار الميثاق فقال :

« وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية الاخيرة وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر » (١) .

---

(١) الميثاق ص ٢٥

- ٤ -

ثورة ١٩١٩ م

ما أن تم لانجلترا احتلال مصر عام ١٨٨٢ م حتى أخذت فى القبض على زعماء الثورة العرابية ونفيهم الى أماكن سحيقة خارج البلاد بعد محاكمات صورية ، والقت فى السجون بالمجـاهدين الاحرار ، والغت الجيش المصرى وأعفت ضباطه من الخدمة ، واستحدثت منصب سردار الجيش أو رئيس أركان حربه وأسنده الانجليز الى انجليزى ، وجعلوا مناصب الجيش الاخرى الرئيسية فى أيدى انجليز أو صنائع للانجليز ، وكونوا جيشا مصريا لايزيد افراده عن ستة آلاف جندى ثم الغوا مجلس النواب حتى لاتكون سلطة للشعب الى جانب سلطتهم ، وأسندوا الحكم الى المعتمد البريطانى فكان الحاكم الفعلى لاسلطان الى جانب سلطانه ، ومن مصر وثبوا على السودان وأخذوا يوطدون أقدامهم فيه ، وعينت السير افلن بارنج .Sir Evelyn Baring« اللورد كرومر فيما بعد » قنصلا عاما فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ .

وقد ظل كـرومر الحاكم الحقيقى لمصر ثـلاثة وعشرين عاما فـلا مشيئة الا مشيئته ، ولا كلمة تعـلو كلمته ، أما الخـديوى والوزراء والمديرون والمأمورون والعمد فلم يكونوا الا منفذين لسياسته وأوامره .

وحمل الاحتلال مصر اعباء مالية فوق الاعباء التى كانت ترزح تحتها ففرض عليها تعويضات عما لحق الاجانب من اضرار بلغت اربعة ملايين وربع مليـون جنيـه ، ودفع نفقات الاحتلال وقدرها بمائتى ألف جنيه سنويا هذا الى جانب المرتبات الضخمة التى كانت تدفع لكبار الموظفين الانجليز .

وقضى الاحتلال على اقتصادنا القومى فأغلق مصـنع الورق فى بولاق عام ١٨٨٥ م ، وألغى دار سـك النقود ، وحارب مغـازل القطن ومصانع النسيج حتى أتى عليها ، وطعن الصناعة المصرية طعنة مسمومة حتى لا تقوم لها قائمة فتحل محلها مصنوعاته التى يبيعها فى أسواقنا بأغلى الاسعار .

ان سـياسته الاقتصادية كانت تتلخص فى أن مصر بلد زراعى ، وأن ثروتها تتجسم فيما تجود به أرضها من قطن ، فهى فى زعمـه لا تصلح لان تكون بلدا صناعيا . ففى هذا الخطر الداهم على الاستعمار واقتصاده الذى يقوم على توسيع نطاق اسـواقه الخارجيـة ، وفى زعمه أيضا أن أرض مصر لا تجـود الا بالقطن فحسب اذ أن القطن ضرورى لتشغيل مصـانعه فى لانكشير وليفربول اى انه حـول « أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية

عن أقطان امريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ثم انقطاع وصولهـا تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الامريكية (١) .

ظلت هذه السياسة الحمقاء قائمة فى مصر بعد الاحتلال ولكن هل استسلم الشعب المصرى للمستعمرين ؟ ان الذين استسلموا له يتمثلون فى الخديو الذى حماه الاستعمار من عصف الثوار ، والاقطاعيين الذين يعملون على الابقاء على مواردهم وتنميتها وان يكن ذلك على حساب المصلحة الوطنية ، والانتهازيين والوصوليين الذين يحاولون القفز الى المناصب الرفيعة ، مناصب الجاه والنفوذ ، أما الشعب فلم يستسلم ولم يذل بل رفع صوته مطالبا بالجلاء والحرية والإستقلال ، وقد التف حول زعيمين عظيمين هما مصطفى كامل فمحمد فريد . هذان الزعيمان اللذان نددا بالاحتلال وسياسته فى مصر وخارجها ، وعبآ الشعور للثورة على المحتل الغاصب ، واخذا يؤلبان عليه العالم المتحضر باصدار المنشورات والكتب باللغات المختلفة ، وعقد المؤتمرات الصحفية والاجتماع بكبار البرلمانيين الاحرار فى انجلترا وفرنسا ، واقامة الاحتفالات الشعبية فى المناسبات الكبرى كذكرى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ، واحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر .

وقد انتهز الزعيم الثورى مصطفى كامل فرصة حوادث فاشوده ودنشواى واتفاقية السودان فى يناير عام ١٨٩٩ واخذ يثير الشعور العدائى نحو الاحتلال ، وما يبيته للبلاد من غدر ، وما يرتكبه من اجرام .

ولا شك أن محمد فريد كان أشد ثورية من مصطفى كامل فلقى من الاضطهاد والسجن والنفى ما لم يلقه مصطفى كامل حتى قضى نحبه فى المانيا .

لقد ركز محمد فريد مطالبه فى امرين : الجلاء والدستور ، وفى الجلاء يقول : « ان جلاء كل احتلال أجنبى ، وتحرير وادى النيل العزيز حق طبيعى لنا . لا يجادلنا فيه مجادل وهو ضرورى لحفظ كرامتنا الوطنية ، وقوام حياتنا القومية بصفة كوننا أمة حرة .

ويقول أيضا : « ان الامة باقية كما كانت ، مستمرة فى المطالبة بحقوقها التى فى مقدمتها الجلاء بالطريقة التى رسمتها لنفسها ، والتى لن تحيد عنها ابدا مهما سنت الحكومة من القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية ، فانها لاتخشى الضغط ولا الارهاب كما لا تؤثر فيها الاستمالة أو الاستعطاف أى كانت أشكاله .

هذه هى الروح الثورية الفتية التى هبت على الاستعمار العاتى والتى يصورها الميثاق بقوله :

« وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ م ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب ،

---

(١) الميثاق ص ٢٤ .

هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكبة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرى ومؤامرات المصالح الاختكارية الاستعمارية والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد على باحتكارها للارض ، او اقتسام جزء منها بين أصدقائها او أصدقاء المستغلين الاجانب . ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الارض المصرية .

ان وادى النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الاجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

أن أصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية ، وأصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تقرها المصائب والمصاعب .

لقد سكت احمد عرابى لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر » (١) .

* * *

ولم يكتف المثقفون المصريون بالهتافات والقاء الخطب واثارة الحماسة ضد الاستعمار بل عمدوا الى رفع راية الاصلاح فى أغلب المجالات ، فالامام محمد عبده كان مصلحا دينيا اجتماعيا فثار على الجمود الفكرى ، ودعا الى تحكيم العقل السليم ، ونادى بضرورة العلم والتعلم ، وحض على فتح المدارس ، والعناية بالتربية الخلقية ، وآمن بأن الفقر يهتك العفة ، والثراء من غير عمل مفسدة للفرد والجماعة ، « وكان يعتبر الجهل فقرا أشد على الناس من فقر المال وهو القائل فى احدى خطب الجمعية الخيرية « ان بلادنا ليست بلاد الجوع والقتال ، ولا بلاد البرد القارس المميت ، ولا بلاد الشقاء التى لا ينال الانسان فيها قوت يومه الا بالعذاب الأليم بل نحن فى بلادنا رزقنا الله سعة من العيش ، ومنحها خصوبة وغنى يسهلان على كل عائش فيها قطع أيام الحياة بالراحة والسعة ، ولكنها ويا للأسف منيت مع ذلك بأشد ضروب الفقر : فقر العقول والتربية » (٢) .

وكان من دعاة تربية المرأة وتعليمها كما أشار الى ذلك بقوله : « نحن نتمنى تربية بناتنا فان الله تعالى يقول : ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف .. الى غير ذلك من الآيات الكريمة التى تشرك الرجل والمرأة فى التكاليف الدينية والدنيوية .. وترك البنات يفترسهن الجهل وتستهويهن الغباوة من الجرم العظيم » (٣) .

---

(١) الميثاق ص ٢٥ ، ص ٢٦

(٢) محمد عبده للاستاذ عباس العقاد ص ٢٦٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٦١

وكان أيضا من دعاة ادخال العلوم الحديثة والفلسفة فى منـــاهج الازهر مما أثار عليه ثائرة الرجعيين ولكنه مضى فى طريقه غير حافل بهم حتى نجح فى دعوته .

ومن دعاة الاصلاح قاسم امين الذى نادى فى حرارة واخلاص بتعليم المرأة بل تحريرها من كل ما يعوق تقدمها ، ورأى فى حجابها عودة بهـا الى عصر الحريم وحائلا بينها وبين حمل اعبائها فى المجتمع الذى لا ينهض بدونها .

ومن المصلحين الاجتماعيين والسياسيين أحمد لطفى السيد الذى نادى بأن مصر للمصريين وكان رائدا من رواد انشاء جامعاتنا ، وهيـأ للفتاة المصرية أن تأخذ مكانها الى جانب زميلها الفتى فى الجامعة .

ولا شك أن دعوات الاصلاح هذه كان لها أثرها العميق فى توعيـة الشعب والنهوض به ، والسير قدما فى طريق التحرر من الاغلال والاصفاد التى كانت تعوقه وتدمر كيانه والى ذلك يشير الميثاق فيقول :

« ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار ، والمتعاونون معه انها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثـا فى أعماق النفس ، وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى، وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأ نتكون مصر للمصريين وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة »(١) .

وظلت نفوس المصريين تغلى مراجلها ، وتتحين الفرصة لاظهـار شعورها المكتوم حتى واتت اثر اعلان الهدنة للحرب العالمية الاولى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ فكان الانفجار المدوى الذى عم كل طبقات الشعب وخاصة بعد أن اعترض المعتمد البريطانى فى مصر السير ونجت على سفر الوفد المصرى لعرض المطالب المصرية على الحكومة الانجليزية ، واعتقال سعد زغلول وصحبه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

ففى صبيحة ذلك التاريخ قامت مظاهرات احتجاج تطالب بالافراج عن الزعماء السياسيين ، وتحقيق الاستقلال التـام لمصر والسودان ، وانقلبت المظاهرات الى عنف بين الشعب الاعزل من السلاح الا سلاح الايمان والحق وبين جند الاحتلال ، وامتدت أعمال المقاومة الى كل مدن القطر وقراه واشتركت النساء مع الرجال فى البذل والتضحية ، وأمام هذا الاصرار الجارف والثورة العاتية لم يجد الاستعمار مفرا من الافراج عن المعتقلين السياسيين ، ورفع الحظر عن سفر الوفد المصرى الى باريس لاسماع صوت مصر فى مؤتمر الصلح فى فرساى ، ثم عمد الاسـتعمار الى الحيلولة بين الوفد وبين حضور المؤتمر ، وكان أن اعترف هـذا المؤتمر الاستعمارى بالحماية على مصر ضاربا عرض الحائط بتلك الوعود الخلابة التى نثرها الرئيس الدكتور ويلسن فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

---

(١) الميثاق ص ٢٦

وفى هذا يقول الميثاق : « وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت ان تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وبعد خيبة الامل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على انفسهم خلال الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة المجد الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام دون أن يستسلم أو ينهزم »(١) .

على أن هذا الاخفاق وخيبة الامل التى منيت به مصر فى فرساى لم يفت فى عضدها بل زادها اصرارا وعزما ومضيا فى الثورة فاغتيل عديد من الضباط والجنود الانجليز ، وبات المحتلون على فوهة بركان مما حدا بهم الى أن تقرر الحكومة الانجليزية رسميا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ تأليف لجنة برياسة اللورد ملنر لبحث أسباب الثورة ، والتخفيف من حدة التوتر ، فقاطعها الشعب المصرى الثائر لانه لايرتضى غير الاستقلال التام بديلا .

ولما رأى الاستعمار هذا الاصرار بدل من سياسته الغاشمة، واستخدم أسلوبه الناعم ، وجر زعماء هذا العهد الى الدخول فى مفاوضة اثر مفاوضة ، ونجح فى سياسته هذه كسبا للزمن ، وتوطيدا لأقدامه باصطناع الاذناب والاعوان من ذوى الغايات والمآرب والاقطاعيين ، واذا كانت هذه الثورة قد فشلت فان فشلها يرجع لا الى طبيعة الجمهرة الشعبية بل الى القيادات التى آثرت مصالحها على مطالب الشعب الاساسية ، وغفلت عن أن تمد بصرها الى أن مصر جزء من الوطن العربى ، وانه لا تعارض على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، وعجزها عن كشف خبيئة السياسة الاستعمارية الناعمة التى أشرنا اليها من قبل ، وقد فصل الميثاق هذه الاسباب فقال :

« ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الاسباب التي أدت الى فشلها هى نفس الاسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ م .

اذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة .. ولا بد من تقويمها فى هذه المرحلة تقويما أمينا ، منصفا .

أولا : ان القيادات الثورية أغفلت اغفالا يكاد يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الاراضى أساسا للاحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى الا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذا الظرف ردده بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن

---

(١) الميثاق ص ٢٦

بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وذلك استدلال سطحى ، فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الاراضى ، وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفــلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره ، وكان هذا الحرمان فى القاعدة بتناقضه مع الرخاء فى القمة من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين أن الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو ابطاء .

ثانيا : ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت ايضا فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الامة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تنتبه الى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض العربية ، وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى فى ساعة من أخطر ساعات الازمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال ، مفتتة الجهد واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق ، وانفردت فرنسا بسورية ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية فى ذلك الوقت الى حد ان جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى ، وانحرفوا عن أهدافه .

كل هذا والثورة الوطنية فى مصر تتصور ان هذه الاحداث لا تعنيها ، وانها لا ترتبط فى مصيرها بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا : ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين أساليب نضالها ، وبين الاساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت .. ان الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط »(۱) .

لقد استطاع الاستعمار أن يلهى القيادات الثورية عام ۱۹۲۲ بما أسماه مشروع ملنر الذى على أساسه كان دستور عام ۱۹۲۳ وتشكيل الحياة البرلمانية ، وتكوين الاحزاب مع التحفظات الاربعة المشهورة التى تجعل الاستقلال اسما لا حقيقة ، وبقى الاحتلال كما هو وبقيت السياسة الاستعمارية كما هى من غير أدنى تبديل حتى كانت معاهدة سنة ۱۹۳٦ التى وقعها جميع زعماء الاحزاب ، وهى معاهدة أقل ما يقال فيها انها محالفة أبدية ، محالفة بين انجلترا الاستعمارية وبين مصر المغلوبة على أمرها ، أى انها محالفة غير متكافئة وعدم التكافؤ معناه ربط مصر بعجلة بريطانيا ، وسيرها فى الفلك الاستعمارى يمضى بها الى حيث يشاء من غير أن يكون لها رأى أو تحكم فى مصيرها .

وفى هذا يقول الميثاق بحق :

« ان الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه ، وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها ، واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحه الاستعمار ، والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس ، وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ۱۹۳٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة سنة ۱۹۱۹ ، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى » (۲) .

* * *

(۱) الميثاق ص ۲٦ ، ص ۲۷ ، ص ۲۸ ، ص ۲۹ .
(۲) الميثاق ص ۲۹

وظلت الامور تسير هذا المسير حتى اعلنت الحكومة المصرية تحت ضغط الرأى العام الواعى الثائر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ قطع المفاوضات والغاء معاهدتى ١٩٣٦ و ١٨٩٩ (والاخيرة خاصة باتفاقية السودان) ومضت والشعب فى الطليعة فى طريق تحدى القوات البريطانية التى تعسكر فى القناة ، وتزيد على ثمانين الف جندى ، وعمدت الى عدم التعاون مع القوات البريطانية .

واخذ الفدائيون الاحرار يتدفقون على المنطقة مما أوجد فى القوات البريطانية حالا من الذعر والفزع وضربت البلاد ـ كما هو العهد بها ـ أروع الامثلة فى التضحية والفداء .

وظلت الامور تسير على هذا النحو حتى كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فتغير مجرى الاحداث ، وهبت ريح الحرية بشكل عاصف لم يستطع الاستعمار أن يقف فى طريقها بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بقيادة البطل الرئيس جمال عبد الناصر ، هذه الثورة العارمة التى أزالت كابوس الاحتلال ، وقلمت اظفار الاقطاع ، وكانت رائدة للحرية والاشتراكية فى العالم العربى بل فى الشرق الاوسط .

الديمقراطية السليمة

بقلم
الدكتور محمود محمد الجوهري

- ١ -

مفهوم الديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم ، ولا هى بالنظام الذى يعنى بتشكيل أسلوب معين للاقتراع فحسب ، فنحن حين نقول ان الديمقراطية طريق أو أسلوب للحياة ، انما نعنى تماما هذا المعنى ، وهو أن الديمقراطية أسلوب للحياة التي نحياها يوما بعد يوم ، فليس قصارى أمرها اذن أن تكون حكومة وقوانين وبرلمانا .

ان الديمقراطية طريقة للنظر الى الحياة ، وهى نظام يعنى بالمبادىء الاساسية للسلوك الانسانى ، هذه المبادىء التى يمكن للناس أن يحكموا بمقتضاها على الاشياء بأنها خير وانها شر ، أنها مبادىء قديمة أبلتها قرون من الفكر ومن التجربة ، فالجديد ليس المبادىء ، بل الجديد هو تطبيق هذه المبادىء فى حياتنا اليومية ، وتطويعها لعالم مادى خلقه العلم والصناعة خلقا جديدا(١) .

كيف يتسنى لأى انسان أن يقيس مدى تقدم الديمقراطية أو مدى تخلفها ؟ كيف يتسنى لنا أن نقرر قبل فوات الاوان ، ما اذا كنا نسير حقيقة الى الامام فى ذلك الطريق الطويل الشاق ، أو اننا نرجع القهقرى لنقطع الطريق المحزن المؤدى الى الطغيان ؟ ان مجرد احصاء الزيادة المطردة فى مظاهر الترف والرفاهية داخل البيوت . وأجهزة التليفزيون ، وفى عدد الذين يصيبون غذاء كافيا ، لا يعد مقياسا فى حد ذاته .

يقول وولتر ليبمان الصحفى الامريكى المشهور :

« لم يكن من العسير على — وقد خبرت النسيم العليل الذى كان يهب على العالم قبل الحربين — أن أعترف بالمرض الذى انتاب الديمقراطيات الحرة ، لكننا حين جرفنا دوى استعداد عسكرى للحرب الكبرى الثانية ، لم يعد هناك شك فى وجود خلل عميق فى مجتمعنا وأن هذا الخلل لا يرجع الى تسلح أعدائنا ولا سوء الظروف التى يمر بها البشر ، بل يرجع الى انفسنا ، وكنت واحدا من الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ، لم نكن نشك فى ضرورة المقاومة الى اقصى حد وفى أن الهزيمة ستخلف آثارا لا صلاح لها ، ولا طاقة لأحد باحتمالها ، لكننا

---

(١) الحرية والكرامة والانسانية — محمد زكى عبد القادر ص ٧٤ نقلا عن الدكتور شبل شميل وهو طبيب سورى متمصر شارك فى كثير من الابحاث الفلسفية والعلمية (١٨٥٣ — ١٩١٧)

كنا مجموعة من المواطنين نؤمن ايمانا عميقا بأن الحرب الشاملة لا تتيح لعالمنا أن يكون مسرحا مأمونا للديمقراطية ولا للحريات الاربع .

ورغم أن الديمقراطيات نجت من الهزيمة والخضوع فانها عجزت عن صنع السلام واعادة النظام للعالم ، ففى خلال جيل واحد اخفقت الديمقراطيات الحرة فى اجتناب نشوب حرب مدمرة جديدة .

مفهومنا للديموقراطية :

الديمقراطية السليمة هى ديمقراطية اجتماعية تهدف الى اقامة مجتمع جديد ، هذا المجتمع الجديد غير المجتمع القديم الذى كنا نعيش فيه ، وذلك لكى تكون بلدنا مستقلة سياسيا وفى الوقت نفسه تكون مستقلة اجتماعيا بمعنى أن نكون احرارا سياسيا لا نخضع للاستعباد السياسى ، ولا نخضع لنفوذ أجنبى ونكون مستقلين اجتماعيا ، أى احرارا فى تكوين بنائنا الاقتصادى وتكوين بنائنا الاجتماعى لأن اقتصاديات اى مجتمع هى التى تمثل التكوين السياسى (١) .

وقد عانينا كثيرا من الديكتاتورية تحت اسم الديمقراطية ، ديكتاتورية راس المال وديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية الأقلية تحت اسم البرلمان . ولكن الحرية والديمقراطية ليس معناهما بأي حال من الاحوال برلمانا وقبة وشعارات ديمقراطية ولكن الحرية هى فى حرية الفرد ، ولأغلبية الشعب . حرية للفرد .. الفلاح فى القرية والعامل فى المصنع ، ولكل فرد من ابناء الشعب ، واذا قلنا الحرية فنحن نقصد حرية الكلام حرية النقد وحرية الاجتماع دون أن نخاف ، والحرية قد تكون سياسية أو اجتماعية ، فاذا كان مفهوم الحرية السياسية أن للمواطن الحق فى تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص ، وتكون الديمقراطية السياسية حقيقة اذا كان هناك عدالة اجتماعية ، واذا توافرت الديمقراطية الاجتماعية ، واذا تكافأت الفرص(٢) .

وتعد الديمقراطية فى حد ذاتها وسيلة — وليست غاية — لاقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ، مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لكن كيف يحقق الشعب الديمقراطية المطلقة ؟

كيف يحقق الشعب بالديقراطية المطلقة أهدافه فى الكفاية والعدل ، أهدافه فى العدالة الاجتماعية ، طالما ان الرسمالية المستغلة والاقطاع ورثا عناصر القوة فى المجتمع على مر السنين ، أما الشعب فحرم جميع عناصر القوة (٣) .. فطالما كان للطبقات المستغلة الحرية لتستغل الشعب العامل ، والشعب العامل أو الطبقة العاملة ليس لها حرية

---

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢ ، ٣)من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

عدم الخضوع لهذا الاستغلال لا تكون هناك حرية ، الشعب العامل ليس له الحرية لعدم الخضوع الا اذا خضع والا لا يأخذ أجرته ، اذن ليس أمامه الا أن يخضع(١) . فاذا قضينا على الظلم الاجتماعى ستتسع قاعدة الحرية وكلما سرنا فى الاشتراكية سرنا فى توسيع قواعد الحرية **لأن الظلم الاجتماعى دائما كان تأثيره بالغا ومؤثرا على الحرية السياسية، وكانت الحرية السياسية تقال مجازا طالما هناك ظلم اجتماعى . فنحن بقضائنا على الظلم الاجتماعى على مراحل وعلى فترات بالكفاية والعزم نجد اننا نفتح جميع الابواب للحرية (٢) .**

وبالديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة فى داخل الشعب يمكن أن نحل الخلافات التى توجد باستمرار بين الشعب ، اذ علينا أن نحل هذه الخلافات والمتناقضات بالطرق السلمية وان كانت هذه الخلافات لايمكن أن تنتهى بأية وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا أن نخفف من أثرها .

وهذه هى الديمقراطية ، فبالحرية والنقاش والتثقيف والفهم وتحديد الخطأ والصواب والعمل الدائم نعرف الخطأ والصواب ويستدعى أن نسير فى تنظيمنا الشعبى بطريقة تجعل الفرد العادى هو خلية ثورية وتستدعى أيضا أن نغير بعض الأساليب أو أكثرها ، ونصحح الخطأ ، وهذا يستدعى أن يكون الشعب فى عمل متواصل من الأساليب التى ورثناها (٣) .

ان الديمقراطية فى ظل نظامنا لا تريد أن تأكل الشعب أما البرجوازية الراسمالية بأنيابها فهى التى تريد أن تأكل الشعب . ان الحرية تأتى فى الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على الحرية والديمقراطية لان راس المال هو القوة المحركة ، اذن (٤) الديمقراطية الراسمالية والديمقراطية الاقطاعية التى كانت عندنا فى سنة ١٩٢٣ نقلا عن النظام الغربى ليست الا شعارا من أجل حماية الراسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال ، الاستغلال الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى بكل معانيه ، من يقدر أن يوجه الانتخابات ؟ ومن يعمل دعاية ؟ الراسمالية المستغلة والاقطاع ، اذن التفكير الحقيقى لا يمكن أن يمشى على أساس الحرية المجردة أو الديمقراطية المجردة (٥) .

---

(١) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٧ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٤) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٥) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

ان اقامة حياة ديمقراطية سليمة معناه اننا لا نمكن دكتاتورية رأس المال ولا ديكتاتورية الاقطاع من أن تتحكم فينا تحت اسم الديمقراطية ، وهى تختلف أيضا عن الديمقراطيات الشيوعية التى تمثل ديكتاتورية البروليتاريا . واذا قلنا اقامة حياة ديمقراطية سليمة فمعنى هذا أننا لا نريد أن تسود طبقة الاقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية ، ولا نريد أن تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية ، وانما نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة لاجل الشعب الذى قاسى من دكتاتورية راس المال ومن دكتاتورية الاقطاع ومن سيطرة راس المال ومن الاستغلال بكل معانيه (١) .

ولتكون عندنا حرية ديمقراطية ، لا بد ان نحدد أعداء الشعب بالضبط ، والهدف هو تجريد هذه الرجعية أو أعداء الشعب من أسلحتها، والغاية من هذا انه يوجد خلاف بين الشعب والرجعية ونريد حل هذا الخلاف ونجرد الرجعية من أسلحتها ، فالحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة تكون للشعب لا لأعدائه من الرجعيين ، هذه الديمقراطية تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية للشعب وليس لاعدائه من المستغلين والرجعيين الذين نهبوا حقوقه فى الماضى ، وحرموه من كل شىء الا من أقل شىء يمكنه من أن يعيش فمن واجبنا أن نحمى العمل السلمى للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يعمل فى البناء الاشتراكى ويبنى دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشعر فيها الانسان بالحرية والسعادة (٢) .

الأسس التى تقوم عليها ديمقراطيتنا :

كان طبيعيا نزولا على مفهوم الثورة التى هى عمل شعبى وتقدمى ، أن تتلازم حتما مع الديمقراطية التى هى فى حقيقتها توكيد لسيادة الشعب بمجموعه ووضع للسلطة كلها فى يده من أجل تحقيق أهدافه ، وكان طبيعيا أن يدخل شعبنا الى الديمقراطية السليمة من مداخلها الطبيعية ، ولقد دلت تجربة الماضى على أن الطريق الى الديمقراطية مشروط بشرطين اساسيين هما (٣) :

* تحرير الوطن من التبعية الاجنبية ومن الخضوع للاستعمار .

* تحرير المواطن من كل أنواع الضغط والاستبداد السياسى والاجتماعى .

---

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس فى الاجتماع الافتتاحى باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦١/١١/٢٥ .

(٣) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق) . ص ٦٥ .

ومن هنا ثبت فى مفهومنا الثورى التلازم الحتمى بين الديمقراطية والاشتراكية ، بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعى ، باعتبارهما امتداد واحد للعمل الثورى الذى هو بطبيعته عمل شعبى وتقدمى .

فاذا كانت الديمقراطية تحتاج دائما الى مزيد من الديمقراطية فانها تحتاج فى المحل الاول الى مزيد من الاشتراكية ، ذلك لأن الاشتراكية فى مفهومها القائم على الكفاية والعدل هى وحدها القادرة على تحرير ارادة الجماهير ، حين تستهدف القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، وحين تتجه الى كفالة الفرص المتكافئة للمواطنين فى نصيب عادل من الثورة الوطنية ، مع تخليصهم من كل قلق يهدد أمن حياتهم ومستقبلهم .

الطريق الى الديمقراطية السليمة :

لقد تحددت معالم الطريق الى ديمقراطيتنا فى ثلاثة اسس رئيسية هى (١) :

- الديمقراطية السليمة ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .
- الوحدة الوطنية شرط لنجاح الديمقراطية السليمة .
- الحرية هى المرادف الطبيعى للديمقراطية .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية وهذه هى الأسس التى تقوم عليها ، وهذه هى معالم الطريق اليها ، ولا أعتقد أنه يمكن الوصول اليها الا بخوض معركة ثورة توصلنا الى أهدافنا ، لأ ن هذه الأسس لا يمكن أن تتحقق بالمقاييس المقررة فى مراحل التطور البطىء كما لا يمكن تحقيقها عن طريق النظريات المستوردة ، بل يجب أن تنبع من تجربتنا الوطنية ، لأن الحلول الحقيقية لمشكلات أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب الشعوب الاخرى .

---

(١) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق) ص ٦٦ــ ٦٧

- ٢ -

ديمقراطية ما قبل الثورة

مجتمع ما قبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذى عشنا فيه قبل الثورة ؟

احزاب متعددة .. حكم فاسد .. اهواء واطماع شخصية .. الانانية والفردية تسيطران على البلاد .. احتكار فئة معينة لحكم الشعب . استعمار يعمل على تخلف البلاد .. فوارق مخيفة بين الطبقات .. تفاوت فى الرزق وفى مستوى المعيشة وفى الثقافة وفى التعليم وفى الصحة ، وفى كل ما يمس البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى .. ضغط وكبت من الطبقات العليا على ما دونها من الطبقات ، لكى لا تجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة والقوة والحرية للمقاومة والمطالبة بحقها فى حياة انسانية حرة كريمة .

ثم انحلال خطير فى الطبقة الحاكمة .. بذخ واسراف واستغلال

ثم انعزال بعض الفئات .. وفشو السلبية .. والجمود فى الافكار .

والجهاز الحكومى يسير فى تيار خطير ، يجرف معه مصالح الجماهير وفى كلمات بسيطة يمكن تلخيص ما كان عليه جهاز الدولة فى أنه روتين قاتل ، سلبية مدمرة ، ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار لحقوق الشعب .

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة .. جهاز فى خدمة الاغنياء والاثرياء وأصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتاجين والضعفاء .

مجتمع منحل .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب ، وانما مصالح الناس ضائعة وشئونهم مهملة ، وأمورهم فى يد فئة مستهترة انتهازية مغرضة .

هكذا كان الحال .. وهكذا أراد لنا الإستعمار وأعوانه الرجعيون والإستغلاليون والاقطاعيون والنفعيون .

ثم كانت السلبية القاتلة .. التى أدت بنا الى التراخى والكسل والتواكل .. وتدعم الفساد الذى استشرى وتغلغل فى كل أمر من أمورنا وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات الاصلاح .. بل كان هناك يأس تام .. وكدنا نسقط فى الهاوية .

ديمقراطية ما قبل الثورة :

كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة، ولكن هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين(١) :

أولا : ان معظم هذه التنظيمات خصوصا تلك التى مارست الحكم منها قبل الثورة **كانت انعكاسا لمصالح طبقية ، وكانت كلها تستند الى تحالف الاقطاع وراس المال المستغل** ، ومن ثم فان هذه التنظيمات لم تكن قائمة على أساس جماهيرى وان كان بعضها قد استطاع فى سنوات النضال الوطنى من أجل الاستقلال ، أن يحرك جموعا من الجماهير ، الا أنه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم انتهى الى مهادنته ، ومن ناحية أخرى لأن النضال الوطنى من أجل التحرر الاجتماعى لاحت مقدماته حتى خلال معركة الاستقلال ، الامر الذى جعل هذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف أنظارها عن معركتها الحقيقية .

ثانيا : انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية ، لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الاحيان محدودة أو سلبية بسبب ضغط المصالح الطبقية الحاكمة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية وعاطفية ، او حركتها قوى بعيدة عن التربة القومية ، ولم يكن لديها على أى حال ، من التعمق ما يكفل لها مواجهة حتمية التغيير الاجتماعى واتخاذ الواقع الوطنى بداية له .

ثم كان هناك الملك السابق الذى هادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حربا عوانا على الحركة الوطنية والواقع أن الشعب فى مصر كان فى صراع دائم مع الملكية فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع الى الديمقراطية واعلان سيادته ، فكان الحكام يعمدون الى البطش بزعمائه والتنكيل بالأحرار والاستناد الى الأجنبى والاستعانة به فى اخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد الى الاجنبى ليتعاون معهم فى الحكم ويتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

ثم كانت هناك الاقطاعيات الكبيرة من الاراضى فى أيد قليلة احتكرت بها الحياة النيابية أكثر من ربع قرن ، ولو أننا تتبعنا أغلبية النواب والشيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية ، لوجدنا أسرا معينة احتكرت هذه الكراسى وتقاسم أفرادها النظام الحزبى ، معتمدة على ملكية الارض ، أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناخبين ، وما كان يمكن لحرية الراى الانتخابى أن تنشأ وتنمو فى ظل الاقطاع .

ويشرح « الميثاق الوطنى » فى الباب الرابع كيف كانت الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ خطرا على نضال الشعب المصرى ، فان القيادات

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة (١٣) للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦٢/٧/٢ (محاضر الجلسة الرسمية ص ٩) .

الباقية من ثورة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطبقة الاقطاعيين واستعانت ببعض الانتهازيين الطامعين فى الغنائم واغرت جماعات من المثقفين الذين كان ينبغى ان يكونوا حراسا على أمانى الشعب .

وفى الوقت نفسه ظهرت طائفة من الرأسماليين الذين كان همهم استنزاف ثروة الشعب .

وانتهى الامر الى ارتماء جميع الاحزاب تحت أقدام القصر والاستعمار اللذين تجمعهما مصلحة مشتركة بالرغم من الخلافات السطحية .

واجهة ديمقراطية مضللة :

وكان البرلمان والحكم النيابى يمثل فى الوقت نفسه اداة يتم بها خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية فقد كانت اصوات الجماهير تساق وفقا لارادة الحكام واصدقائهم ، لأنه من الطبيعى أن من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم أن يحتكر أصواتهم ويوجه ارادتهم فى عمليات الانتخابات ، **ومن هنا يتضح لنا أن** حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات .

سلطة القصر :

وشجعت هذه الظروف الاسرة المالكة على تجاوز حدودها وتحول الدستور الى مجرد حبر على ورق .. وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر وراحت تحاول استرضاءه ، حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذى هو المصدر الحقيقى لقوتها ، ووصل الهوان الى حد أن استطاع البعض أن يدفع للقصر ثمن تغيير الوزارات .. وبذلك حكمت القيادات السياسية على نفسها بالموت .

ويختتم الميثاق تسجيله لهذه الفترة من حياتنا بالكلمات الآتية :

« ولسوف يبقى الوطن زمنا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى احسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله فاقت كل حدود للاحتمال البشرى » .

- ٣ -

هيئة التحرير والاتحاد القومى

اذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى ، وهو ضرورى فانه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت ، أو جرت محاولة اقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه : وذلك راجع لعدة اسباب(١) :

الاول : ان قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى **لم تكن قد استطاعت ان تحدد دليلا للعمل الثورى** ، تلتقى عليه الجهود ، ولقد تعرض « الميثاق » لهذا الوضع بالتفصيل ، ومن نتيجة ذلك ان التجمع الشعبى ، مع النيات الطيبة التى توافرت له . كان تجمعا يغلب عليه الطابع الفردى ، وكان اقترابا غير منظم من مجموعـــة من الامانى العامة ، ليس لها منهاج تفصيلى ، تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد ، لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثانى : ان الفكر الثورى فى تلك الفترة ، وهو يتطلع الى الوحـدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفى مواجهة الظروف المحيطة به ـ وقع فى الخطأ حين توهم ان الطبقة المحتكرة التى كان لا بد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة .

ولقد كان من اثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم ، حدث فى داخلها من عوامل الصـــــدام بين القوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ، ما أصابها بالشلل واقعدها عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها فى بعض الاحيان عن الاتجـاه الثورى الاصيل .

الثالث : انه نتيجة لما سبق ــ **من غياب دليل للعمل الثورى ومن خطأ جمع المصالح المتصادقة فى وحدة وطنية موهومة ـ ضاع** عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية ، ان غياب دليل العمل الثورى أقام ضبابا حول الهدف من التجمع ، كذلك فان المفهوم للوحدة الوطنية ، بعد غيـاب دليل العمل ، ضيع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاية أفراد التنظيم واخلاصهم فى خدمة الفكرة التى تشدهم الى هذا التنظيم ، على انه لابد من التاكيد **ان هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فان هذه المحـاولات فضلا عما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكرى الثورى** .

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة «١٣» للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (المحضر الرسمى ص٩) .

التجربة الاولى :

كانت التجربة الاولى فى هيئة التحرير التى كان الهدف منها تعبئة قوى الشعب المادية والروحية فاتحة بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة .. وكان دستورها ينص على بذل النفس والنفيس لاجلاء الغاصب عن وادى النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أى مؤثر خارجى . وفيما يختص بأهدافها الداخلية ، يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل ارادته ، واقامة مجتمع على اسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، للتخلص مما يعانيه من اسباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشييد الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رءوس الاموال فيها ، مع كفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة ازاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، وتبصير المواطنين بواجباتهم ، وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح .

وحددت الهيئة أهدافها الخارجية بالسعى الى دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين .

ثم جاءت الخطوة التالية فى الاتحاد القومى « الاول » الذى نص الدستور فى مادته الـ ١٩٢ على ما يأتى :

« يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الامة » .. الخ . وقد علق السيد الرئيس على ذلك فى خطاب القاه فى أول يونيه عام ١٩٥٦ فى مؤتمر التعاون بما يأتى :

« هذا هو الكلام الذى قاله الدستور ولم يقل ان الاتحاد القومى سيكون أداة للاستغلال أو الانتهازية أو لتثبيت الرجعية .

الاتحاد القومى الذى عبر عنه الدستور هو الوسيلة التى نسد بها هذا الفراغ بعد ماهدمنا أحزاب الرجعية وقضينا على الانتهازية ، الى أن نبنى مجتمعا سليما يهدف الى الرفاهية ــ مجتمعا تعاونيا لا مجتمعا استغلاليا ــ قلنا نعمل اتحادا قوميا ، وهذا الاتحاد القومى عبارة عن جبهة وطنية تجمع جميع أبناء هذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا أعوان الاستعمار ، لأن الرجعيين وأعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا فينا وسلمنا لهم .

أعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم فى الماضى فخانوا هذه الامانة التى حملها لهم هذا الشعب ، واليوم عندما نقول هناك اتحاد قومى

لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية أو للانتهازية ، ولا لأعوان الاستعمار أبدا .. الفرصة ستكون للشعب ، للاغلبية العظمى من هذا الشعب » .

ثم أعيد تشكيل الاتحاد القومي على أسس جديدة في عام ١٩٥٩ بعد الاستفادة من الاخطاء التي حدثت في التجربة الاولى ، وقد علق السيد الرئيس على أهمية الدور الذي سيقوم به الاتحاد القومي والامل الذي كان معقودا عليه ، في مقال نشر في مجلة بناء الوطن في فبراير عام ١٩٦٠ يمكن تسجيل بعض فقرات منه هذا نصها :

لقد كان محتما والشعب هو صاحب ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، وموجهها أن يكون هدفها الاول حماية الكفاح الشعبي من الانحراف ، وذلك بالقضاء على أعداء التطور والعدالة .

هكذا كان القضاء على الاستعمار محتما وقد قضى عليه ...

وكان القضاء على الملكية الفاسدة محتما وقد قضى عليها ...

وكان القضاء على الاقطاع محتما وقد قضى عليه ...

وكان القضاء على سيطرة رأس المال محتما وقد قضى عليها ..

هكذا أمكن لكفاح الشعب أن يحمى نفسه أولا لكى يستطيع حل مشكلته .. مشكلة التطور والعدالة .

ثم كان الطريق الديمقراطي الاشتراكي التعاوني هو أسلم الطرق التي يستطيع فيها هذا الكفاح الشعبي أن يحل مشكلته ثانيا وكانت الديمقراطية لازمة ، ذلك أن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أمانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان جسامة المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى في العمل لها . كذلك كان لا بد للديمقراطية في هذه المرحلة أن تتلازم مع الوحدة الوطنية لأن المشكلة التي تواجهها هي : هل نكون أو لانكون ؟ وليس ثم مجال للخلاف ، ان وجود أى خلاف في هذه المرحلة كان معناه ألا نكون على الاطلاق خصوصا والظروف الخارجية المحيطة بنا تتحفز لاستغلال أى خلاف .

ولم يكن الاتحاد القومي في الواقع الا اداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الوطنية .

وكان هدفه الاول هو تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نجو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطي .

ومع مطلع عام ١٩٦٠ كان الاتحاد القومي « الثانى » قد استكمل تنظيماته الشعبية على مختلف المستويات ، وشرع باعتباره نظاما ديمقراطيا يقوم على قاعدة حكم الشعب بالشعب في تحقيق رغبات المواطنين في ظل مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

كان عام ١٩٦٠ عام الديمقراطية العربية حقا ، وكان نقطة حاسمة على الطريق الى الديمقراطية النابعة من بيئتنا الصادرة عن عقيدتنا ، والتي عملناها بأيدينا ولم نستوردها من أى مكان ، فيه عقد المؤتمر الاول

للاتحاد القومى فى مصر فى شهر يونيه ، وفى شهر يوليه شهدت الجمهورية العربية المتحدة انعقاد المؤتمر الاول للجمهورية وحضره السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشترك فى لجانه ، وناقش اعضاء المؤتمر فى صراحة تامة وحرية مطلقة .

وقد عكف الاتحاد القومى على دراسة آمال الشعب وحاجاته ومطالبه فى ظل المجتمع الجديد ، واصدر قرارات تعكس تلك الآمال والمطالب والحاجات فى مختلف القطاعات والمجالات ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية التزام الحكومة بتنفيذ هذه القرارات .

كانت هذه ولا شك خطوة نحو الديمقراطية انتقلب بها نقلة هائلة الى مجالات التطبيق العملى ، وكان الخطأ الذى وقعت فيه هيئة التحرير ، هو نفس الخطأ الذى وقع فيه الاتحاد القومى ، الاول والثانى . فتح الباب على مصراعيه ، فتسللت الرجعية واحتلت المراكز القيادية وعملت على تجميد التنظيم الشعبى الكبير .

ان هذه الصورة التى تكررت فى الاتحاد القومى ، نبهت الاذهان الى ضرورة حماية التنظيمات الشعبية من أعداء الشعب ، والعمل على أن تنطلق بكل قوة ممكنة لتحقيق أهداف الشعب وأمانيه وآماله .

وفى يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ صدر البيان السياسى التاريخى الذى حدد معالم التنظيم الشعبى الديمقراطى فى الجمهورية العربية المتحدة هذا نصه :

ان المسئوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخى كقاعدة لحركة الطليعة العربية الهادفة الى تحرير الارض الى تحرير الانسان العربى من كل سيطرة أجنبية ومن كل استغلال خارجى أو داخلى ، استعمارى أو رجعى ، أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا ، على نحو يكفل استمرار العمل الثورى ، ويضمن تجدده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التى تستهدف تعويقه ، وكذلك يؤكد للامة العربية دورها فى دفع التقدم الانسانى وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفى التعرض للتنظيم ، فانه لابد من اعتبارات رئيسية ، يتحتم أن يكون التقدم نحوه من وحيها واستنادا اليها ، وهذه الاعتبارات هى :

أولا : ان تنظيم القوى الشعبية يجب ان يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التى تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقى وأصيل فى أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وبحيث يكون التمثيل الشعبى أوسع ما يكون واعمق ما يكون فى الوقت نفسه .

ثانيا : ان العمل الوطنى الثورى يجب أن يرتبط « بميثاق » محدد ، وواضح ان غايات العمل الوطنى ، والوسائل الوطنية الى هذه الغايات

يجب ان تكون وحدها الاساس الذى تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن .

وما من جدال فى انه قد حان الآن ، أن توضع حصيلة التجارب الثورية التى عاشها شعبنا وأن توضع مع هذه الحصيلة آماله البعيدة ، وأن يضم هذا كله اطار شامل يضع منهاجا واضحا للعمل الثورى الوطنى .

ثالثا : ان الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن ان يقود التطهير ة وان يشق طريقه ، بعقيدته الوطنية الى غده الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لكى يشرق فجره ، ومن حسن الحظ أن حصيلة التجارب الثورية لوطننا ، قد خلقت الآن ظروفا يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلى أن تحقق وجودها الفعلى والحيوى .

وبناء على هذه الاعتبارات ، وتمهيدا لبدء العمل الثورى فى بناء الجمهورية العربية المتحدة بكل ما تعنيه بالنسبة لكل فرد من أبنائها ، وبكل ما تمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انسان عربى فلقد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

أولا : يصدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة تسمى « **اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية** » ومهمة هذه اللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الاصيلة فى **مؤتمر وطنى** ، ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثلى هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب وأصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وأمانة فى جميع نواحى النشاط الوطنى .

على أن تنتهى هذه اللجنة من عملها فى ظرف شهر ، ثم تجرى عملية تجميع القوى على أساس تقديرها النهائى وبطريق الانتخاب الحر ..

ثانيا : تبدأ عمليات الانتخابات اللازمة لتجميع القوى الشعبية فى مؤتمرها الوطنى بحيث ينعقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب الحقيقية والاصلية خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى ،على ضوء التجارب والاهداف الثورية معا ، ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بوساطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ولجانه ، وتتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية أن تكون المناقشات علنية فى جلسات مفتوحة .

ثم تكون الحصيلة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البلورة العملية لميثاق النضال الوطنى الشامل لاساليب العمل الشعبى ولأهدافه .

ثالثا : يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة التى تجرى بعد ذلك فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومى فى كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية

العربية المتحدة . ويتولى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات العامة لهذه اللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التى تجرى الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الخطة التى تكفل تعبئة الشعب ديمقراطيا فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها فى وضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته فى جميع المجالات .

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير المواطن .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية وقامت بعملها فى جو ديمقراطى رفيع لم تشهده بلادنا من قبل **وكانت أعمال اللجنة التحضيرية رائعة فى التعبير عن أفكار الشعب ، وفى الافصاح عن وجدانه فناقشت أخطر قضايانا فى حرية مطلقة لم نشهدها منذ عرفنا المجالس النيابية والهيئات التشريعية. وقد اتسمت الآراء والمناقشات التى دارت فى اللجنة التحضيرية والتى شرف اغلبها السيد الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها الى الاعضاء بالانطلاق الكامل والحرية فى غير حدود .**

وفى ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية « الميثاق الوطنى » وأوضح فيه معالم الطريق الى التنظيم السياسى المثالى الذى سيربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . وشكلت لجنة من مائة عضو وضعت تقريرا عن « الميثاق » أقره المؤتمر وأصدر « الميثاق » وأصبح حقيقة واقعة .

– ٤ –

ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق

ان المبادىء التى حددها « الميثاق » مبادىء عامة وهى نتيجة حتمية لدراسة مشكلات مجتمعنا فى عشر سنوات من التجربة والممارسة ، ونتيجة تطلعات الى مستقبل ملىء بالآمال ، ووسيلة نقل مجتمع متخلف اجتماعيا واقتصاديا الى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

« والميثاق » هو اطار لخطة العمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والشعبى(١) وهو لا يشمل وسائل التطبيق ، فان تطبيق الاسس الواردة « بالميثاق » هى مسئولية الاتحاد الاشتراكى العربى بمؤتمراته ولجانه التنفيذية فى مختلف المستويات .

و « الميثاق » وحدة واحدة ، أبوابه مكملة لبعضها ، ومن الخطأ الاعتقاد ان الديمقراطية او الاشتراكية موجودة فى أبواب بعينها ، برغم وجود عناوين محدودة لها فى بعض ابواب فالديمقراطية والاشتراكية جاء ذكرهما فى جميع أبواب الميثاق (٢) .

التنظيم والنظرية :

فى الباب الأول تعرض « الميثاق » للتجربة الثورية الرائدة فى جميع المجالات التى بدأها الشعب المصرى وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها واخطارها من غير تنظيم سياسى يواجه مشكلات المعركة ، ومن غير نظرية كاملة للتغيير الثورى ، بدأها بالمبادىء الستة المشهورة التى نحتتها أرادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، ولقد راح الشعب يطور المبادىء الستة بالتجربة والممارسة **وكان من ضمن هذه المبادىء فى مواجهة التزييف السياسى** الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية الهدف السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الحرية والاشتراكية والوحدة :

ويوضح الباب الثانى من « الميثاق » ان التجربة اثبتت أن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بوساطتها النضال العربى أن ينتقل من

---

(١) من كلمات السيد الرئيس فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية التى عقدت فى ١٩٦٢/٥/٢٦ من ص ٣ الى ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

الماضى بما ساده من تخلف واستغلال الى المستقبل الحافل بالتقدم والعدالة الاجتماعية ، وحتى يمكن عبور المسافة الشاسعة التى تفصلنا الآن عمن سبقونا فى مراحل العلم والتقدم .. وتبلورت أهداف نضالنا العربى معبرة عن الضمير الوطنى للامة فى معان ثلاثة هى :

الحرية ـ الاشتراكية ـ الوحدة :

والحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والاشتراكية كوسيلة وغاية تعنى الكفاية والعدل ، اما الوحدة فهى الدعوة الجماهيرية لعودة الامر الطبيعى لامة واحدة مزقها اعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .

النضال الشعبى :

وشرح **الباب الثالث** من « الميثاق » كيف أن روح الشعب لم تستسلم ومقاومته لم تنقطع ضد الغزاة والدخلاء . فلم تكد تخمد ثورة عرابى حتى انطلقت اصوات مصطفى كامل ، ونادى محمد عبده بالاصلاح الدينى ، ونادى لطفى السيد بأن تكون مصر للمصريين ، كما نادى قاسم أمين بتحرير المرأة ، وكان هذا كله مقدمة للثورة التى انفجرت عام ١٩١٩ . ويقدم الميثاق ثلاثة أسباب لفشل هذه الثورة وعدم وصولها الى أهداف النضال نلخصها فيما يأتى :

١ ـ اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى بسبب الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الارض أساسا للاحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة ، وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى اقصى ما وصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين أن الدعوة الى اعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الحيوى الذى يجب البدء فيه فورا .

٢ ـ لم تتنبه القيادات الثورية الى انه ليس هناك صدام اطلاقا بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، والى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ اسرائيل لتفصل بين أجزاء الامة العربية ، بل لقد وصل الامر الى درجة أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية وأقاموا عروشا لمن خانوا النضال العربى .

٣ ـ ان القيادات الثورية خدعت بما منحه الاستعمار من استقلال اسمى وحرية مزيفة ، وزاد الامر خطورة ان الحكم الذاتى والدستور انتهيا الى خلاف حول الغنائم مما حول الصراع الحزبى الى موضوع يلهى الناس ويحرق الطاقة الثورية ، **وجاءت معاهدة ١٩٣٦ تنص على استقلال مصر ، بينما هى فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات الاحتلال بقاء شرعيا .**

درس النكسة :

تعرض الباب الرابع من « الميثاق » لدرس النكسة فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وقال أن هذه الفترة كانت قادرة ـ لولا صلابة الشعب

ومعدنه الاصيل – ان تحمل البلاد الى حالة من اليأس يخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير ، وشرح هذا الباب دور القيادات التى كانت باقية من ذكريات الثورة التى كانت قد تحولت الى اطلال بالية ، ثم دور الفئات الطفيلية والراسمالية ، ثم التسليم المطلق لسلطة الاحتلال والقصر ، **وبدء ماساة الديمقراطية المزيفة التى فصلت رغيف الخبز عن تذكرة الانتخابات** ، لانه من الطبيعي ان من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم أن يحتكر اصواتهم ويوجه ارادتهم فى عمليات الانتخابات .. **ومن هنا تحول الدستور الى مجرد حبر على ورق** ، وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر ، تحاول استرضاءه حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت عن الشعب الذى هو المصدر الحقيقى لقوتها ، وأصبحت الوزارات فى مصر بأمر القصر ودبابات الاحتلال .

الديمقراطية السليمة :

الباب الخامس فى « الميثاق » هو باب الديمقراطية ، وقد تحددت فيه أسس ديمقراطيتنا التى نسعى الى تحقيقها ، وقد بدأ هذا الباب بالنظام السياسى الذى كان سائدا فى مصر تعبيراً عن النظام الاقتصادى الذى كان قائما فيها وهو تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل تحت حماية الاستعمار . ويمكن تلخيص الاسس التى حددها « الميثاق » فى هذا الباب فى الآتى :

١ – ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الا بتحرير الفرد من الاستغلال واتاحة الفرصة المتكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله .

٢ – الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وانما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولابد أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ولابد ان يحل محله التفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسماليون الوطنيون .

٣ – وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يصبح السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة . وهناك أربعة اركان يجب أن يقوم عليها الاتحاد الاشتراكى العربى هى :

- **أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد فى كل المجالس الشعبية والمجلس النيابى منها باعتبارهم الاغلبية التى طال حرمانها .**
- **سلطة المجالس الشعبية يجب ان تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .**
- **خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .**

● **جماعية القيادة لتكون عاصما من جموح الفرد وتأكيداً الديمقراطية على أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار .**

٤ ـ تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال .

وابرز « الميثاق » دور التنظيمات الشعبية وبصفة خاصة التنظيمات التعاونية والنقابية فى التمكين للديمقراطية السليمة على أساس أنهـا قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ومصدر من المصادر التى تنبثق منها القيادات الواعية .

ولذلك فان من الضرورة أن **تقوم تعاونيات الفلاحين** بالاضافة الى دورها الانتاجى ، بدور آخر بصفة كونها منظمات ديمقراطيـة تستطيع التعرف على مشكلات الفلاحين وايجاد الحلول لها .

كما انه من الضرورى **قيـام نقابات للعمال الزراعيين الى جـانب نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .**

٥ ـ النقد والنقد الذاتى وحرية الصحافة .

ضمنت ملكية الشعب للصحافة حرية النقد بعد أن اكـد قـانون تنظيم الصحافة استقلالها عن الاجهزة الادارية للحكم وخلصهـا من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم رأس المال فيها عن طـريق تحكمه فى مواردها .

٦ ـ تعـديل مناهج التعليم والقوانين واللـوائح الادارية وذلك بما يأتى :

● تطوير التعليم ليمكن الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة .

● تعديل القوانين لتساير الديمقراطية السليمة وتعبر عنها .

● تغيير اللوائح كلها أو معظمها لانها من وضع حكم الطبقة الواحده

ويجب ان يستبدل بها أخرى تخدم ديمقراطية الشعب كله .

الحرية الاجتماعية :

أكد « الميثاق » **فى بابه السادس** ان الاشتراكية هى الطـريق الى الحرية الاجتماعية ، لان الحرية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا باتاحة فرصة متكافئة أمام المواطنين جميعا لينـال كل منهم نصيبا عادلا من الثروة الوطنية .

ان الديمقراطية والاشتراكيـة امتداد واحد للعمل الثـورى ، فالديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، وبدونهما أو بدون أيهما لا يمكن تحقيق آمال المستقبل . وفى نهاية هذا الباب اوضح « الميثاق » أن التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق الاسس الديمقراطية السليمة لان التقدم بالطريق الرأسمالى لا يؤكد الا حكم طبقة محتكرة ، ولا معنى له الا زيادة حـدة

الصراع الطبقى بينما الطريق الاشتراكى يتيح الفرصة لحل الصراع الطبقى سلميا ، ولتذويب الفوارق بين الطبقات ، ولتكافؤ الفرص .

ومعنى هذا إن الطريق الاشتراكى **هو الذى يفتح الباب أمام التطور الحتمى من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع راس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل .**

حرية الرأى :

وفى الباب السابع من « الميثاق » جاء الحديث عن الكلمة الحرة ، فأبان الميثاق أننا فى مجتمعنا الجديد نؤمن بأن الانسان الحر هو الاساس **وأن الكلمة الحرة هى ضوء كشاف أمام الديمقراطية** السليمة .. وان الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال هى المدخل الوحيد الى الحرية السياسية .. وان اتاحة تكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة طبقة واحدة ، ثم أزالة التصادم الطبقى سلميا حماية للحرية الفردية للانسان المواطن بل للحرية الكاملة للوطن كله من خطر فتح ثغرات فى صفوف الشعب تعرضه للاخطار الخارجية

وفى ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن أن يتدعم المفهوم الديمقراطى للحكومة كأداة شعبية .

الديمقراطية فى مراكز الانتاج :

أما الباب الثامن فقد حدد لنا مبدأ هاما بالنسبة للديمقراطية فى مراكز الانتاج فقد جاء فيه :

« ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سلميا الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، **ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ،** على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكزالانتاج وفوق كل اجهزة الادارة المركزية او المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها » .

الوحدة العربية :

تحدث الباب التاسع عن الوحدة العربية ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وحمايته فى العالم العربى ، وأكد ضرورة وحدة الهدف ونبذ شعارات وحدة الصف فى الثورةالاجتماعية وأوضح ان الوحدة ليست فرضا ، وليست صورة واحدة ، ثم أشار « الميثاق » فى هذا الباب الى المراحل القادمة من النضال **وانها لابد أن تشهد قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى .**

الحرب ضد الاستعمار :

وفى ختام « الميثاق » جاء **الباب العاشر** فأوضح دور الشعب فى حربه ضد الاستعمار فى الماضى والحاضر والمستقبل ويمكن تلخيصه فى الآتى :

كشف شعبنا الاستعمار العثمانى ، وحاربه رغم التحايل عليه باسم الخلافة الاسلامية .

قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى ارغم الغزاة على الرحيل

تصدى لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استغلت اسرة محمد على .

واجه شعبنا الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية .. وقاوم غزوها وانتصر عليها ..

بعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، قضى الشعب على بقايا العهد الملكى الدخيل وعلى الاقطاع والرجعية .. وبهذا فقد وجود الاستعمار حلقات اتصاله بأرض الوطن .

كانت الخطوة التالية ارغام الاستعمار على الرحيل ... **وفاز شعبنا بالجلاء مرتين فى عام واحد .. فى عام ١٩٥٦ رغم القوى العدوانية .**

ورفض شعبنا كل المحاولات التى بذلت لجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة ضد حلف بغداد حتى سقط حلف بغداد .. ثم كشف الاستعمار فى معركة السويس نفسه وقواعده وأعوانه ، **وباسترداد الشعب لقناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته ..** وهزت المقاومة الباسلة الضمير العالمى .. **فكانت معركة السويس نقطة فاصلة فى حركات التحرير ..**

وقد انهت الهزيمة الجديدة للاستعمار فى السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة ، فغير الاستعمار اسلوبه وان ظلت أهدافه كما هى .. ولكننا كنا بالمرصاد للاستعمار كيفما تقنع .. **ويصر شعبنا على محاربة الاحلاف .. ويصر على تصفية العدوان** الاسرائيلى على جزء من الوطن حتى لا يكون جيبا من اخطر جيوب المقاومة لمحاولة حصر السرطان الاستعمارى .. ويصر شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى ، لان الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى .. والتمييز العنصرى لون منها ..

هذه هى ديمقراطيتنا كما جاءت فى جميع أبواب « الميثاق » .

- ٥ -

التنظيم السياسى الديمقراطى

وفى يوم ٢ يوليه عام ١٩٦٢ ، قدم الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مشروع « **التنظيم السياسى الديمقراطى** » ، وفى ١٩٦٢/٧/٤ وافق المؤتمر على مشروع التنظيم ، وفوض السيد الرئيس بتشكيل **لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد** الاشتراكى تقوم باعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات **الاتحاد الاشتراكى العربى ولجانه التنفيذية** .

وفى شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة برياسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية السادة أعضاء مجلس رياسة الجمهورية وسبعة وزراء ممن شاركوا فى العمل الثورى ، وقد بدأت اللجنة عملها فعلا .

تقديم التنظيم :

بدأ مشروع التنظيم بشرح مفهوم الديمقراطية الاجتماعى والسياسى موضحا أهداف التنظيم . ويمكن تلخيصه فيما يأتى :-

ان الديمقراطية ، بالمفهوم الاجتماعى والسياسى ، هى الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع مجالاته .

انها الحل الذى يمد العمل الوطنى بأوسع القوى ، ويكشف امامه أفسح الطرق ، ويهديه باستمرار الى الآفاق التى تتطلع اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السليمة — على هذا النحو — وبالمنطق الاشتراكى تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطنى فى وقت واحد .

انها أسلوب وهدف .

أسلوب يتحقق به فى كل الظروف ، **ان الثورة بالشعب** ، باعتباره القوة القادرة والخالدة لدفع العمل الوطنى ، وكفالة استمراره ، وحماية طريقه من اية عقبات أو انحرافات .

وهدف يتحقق معه فى كل الظروف ، أن تكون **الثورة للشعب** ، متحررة من أى استغلال طبقى او انتهازى ، ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر فى مجتمع حر .

والديمقراطية — والأمر كذلك — لابد لها من قيام تنظيم شعبى ،

يقود حركة الجماهير ، محتشدة مجتمعة ليستطيع ان يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلبى هذه المطالب .

أهداف التنظيم :

- ان ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق الذى لا طريق غيره لاعادة تشكيل المجتمع .
- ان يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير .
- ان يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطنى وأساليبه بما يحقق صالح هذه الجماهير .

دليل العمل الوطنى :

ان « الميثاق » ، وصدوره عن ارادة شعبية حرة ، اعطى دليلا للعمل الوطنى أولا ، ثم هو من ناحية ثانية قد **حدد بوضوح قوى الشعب العاملة** التي يمكن ان تقوم بينها الوحدة الوطنية ، التى تتكفل بحل الصراع الطبقى سلميا ، وتدفع بامكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير

وبذلك اصبح فى الامكان ان يلتف التجمع الشعبى حول فكرة واضحة ، كذلك أن يكون هذا التجمع الشعبى سليما وممثلا للقوى الوطنية ودافعا لآمالها الثورية .

التحالف الوطنى :

ان ميدان العمل الوطنى أصبح الآن مهيأ لقيام **التحالف الوطنى ، الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية** — لكى يمارس دوره — والذى كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال وسيطرتهما على ثروة الوطن ، وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطنى الجديد ، الممثل لقوى الشعب العاملة هذا التحالف الذى يلتقى على الميثاق ومن حوله ، يفتح لاول مرة امكانية **التنظيم الشعبى الذى هو بمثابة الجهاز العصبى للديمقراطية السليمة.**

خصائص التنظيم :

ان هذا التنظيم الشعبى يتمثل فى اقامة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يجب أن تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من التجربة والامل ، ومن ظروف النضال الوطنى فى مرحلته المعاصرة الخطيرة .

أولا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، يجب أن يكون هو **الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة .**

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى **يتخذ الميثاق دليله فى العمل ،** باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، هو بناء جماهيرى كامل ، تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا ، وتقوده بآمالها ، ليكون اداتها بعد ذلك فى **قيادة العمل الوطنى .**

رابعا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، **هو التجسيد الحى** لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديمقراطية السليمة ، وفى مقدمتها بالنسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية ، وصيانة ممارسة حق النقد ، والنقد الذاتى ، والالحاح فى نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا .

ان هذه المسئولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكى العربى تفرض **أن تقع الخطوات الهامة فى تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التى تثبت مقدرتها** ــ بكفاية وامانة ــ فى المشاركة على حمل هذه المسئولية التاريخية .

ومن ثم فان عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى هى تكليف بالخدمة للقادرين على الوفاء بها ، والذين يستطيعون ان يعطوا « الميثاق » من ذات أنفسهم من الطاقات المؤمنة والخلاقة ، ما ينقل فكره الثورى الى الواقع الفعلى .

التنظيم العام :

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى تبدأ من الوحدة المحلية فى القرية او القسم أو المصنع أو أى مؤسسة تضم جموعا من الجماهير تقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة ــ وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها فى تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات فى نفس الوقت .

انها تترابط على النحو التالى :

اولا : مؤتمر القرية او القسم أو المصنع او غيرها من الوحدات الاساسية فى التنظيم الشعبى ، ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذا النطاق .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الاولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ، ويضم جميع اعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية فى القرى والاقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الاساسية فى التنظيم الشعبى .
ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : **المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحافظات ، على أن ينضم اليهم**

بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية.

وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات من الوحدات التأسيسية الاولى ، الى مؤتمرات المحافظات ، الى المؤتمر العام **هى السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها .**

ان مسئولية كل منهما فى نطاقها هى مسئولية « الميثاق » كاملا .

ان هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل أمانة الميثاق بكل اهدافه ، كما انها تتحمل اكثر من ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته .

ولابد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات أن تجتمع فى فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجالها واهدافه ، ثم تناقش التقارير المقدمة اليها من لجانها التنفيذية عن سير العمل ـ سياسة وأهدافا ـ لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة .

كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات ، فضلا عن مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، والرقابة على تنفيذها ، تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى ذاته مسئوليات كبيرة ، بينها مسئولياتها عن تزويد العمل الوطنى بالقيادات المتجددة الصالحة ، ثقافيا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى العربى ، وتحقيق التنسيق بين أوجه النشاط الحكومى والشعبى ، لكى يزول التناقض الذى يتعين القضاء على ما تبقى من رواسبه بين الشعب والحكومة . وحتى يستقر بوضوح ـ فكرا وفعلا ـ ان سلطة الحكومة هى امتداد لسلطة الشعب وان اجهزتها جميعا ادوات لارادته .

المجلس النيابى والدستور :

ان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى سيكون هو السلطة الشعبية التى تقرر **طريقة انتخاب المجلس النيابى للجمهورية العربية المتحدة ، وموعد هذه الانتخابات . وهذا المجلس النيابى المنتخب هو الذى سيتولى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة :**

كذلك فان هذا المؤتمر هو الذى سيدرس تفصيليا **طريقة ربط القوات المسلحة عضويا باهداف النضال الشعبى ، ليكون ولاؤها المطلق لهذه الاهداف درعا حاميا لآمال الشعب فى الداخل والخارج .**

وبذلك فان العمل الثورى يستوفى ديمقراطيته ، وهى ضمانه الحقيقى ، سواء بالنسبة لاساليبه أو بالنسبة لغاياته .

ان ذلك هو التاكيد الثابت لان تكون الثورة للشعب وبالشعب .

حتمية الحل الاشتراكي

بقلم
الدكتور محمود محمود

- ١ -

تعريف بالاشتراكية

منذ اللحظة الأولى التي اشتعلت فيها ثورة عام ١٩٥٢ ادرك قادة الثورة فى المبادىء الستة التى صاغوها اعلانا عن مطالب النضال الشعبى واحتياجاته أنه لابد من القضاء على الاقطاع لمواجهة تحكمه الذى كان يستبد بالارض ومن عليها ، ولابد من القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لمواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الراسماليين ، كما أنه لابد لمواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله من اقامة عدالة اجتماعية .

ومعنى هذا أنه لم يعد مناص لهذه الأمة من أن تتحول من النظام الراسمالى الى النظام الاشتراكى .

غير أن العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر بأروبا ، فان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية ... فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات ، وازدياد فرص السلام فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية ، تختلف تماما عن الظروف السابقة ... بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة .

وقبل ان اشرع فى الحديث عن اشتراكيتنا العربية كما صورها الميثاق أحب أن أعرض لتعريف الاشتراكية عامة وأنوه بالخصائص التى تميزها عن الرأسمالية والشيوعية .

عندما استخدمت لفظة « الاشتراكية » فى أول أمرها كان يقصد بها نظام اجتماعى يتميز عن غيره من النظم الاجتماعية بأنه يتعلق بنظام الملكية . ولذا فالاشتراكية من هذه الناحية نظام اقتصادى شأنه شأن الراسمالية أو نظام الاقطاع .. وهما من النظم الاجتماعية التى لها صفة اقتصادية .

وعند المقارنة بين النظام الاشتراكى والنظام الراسمالى الذى لايزال يتحكم فى دول كثيرة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن كلا منهما يعترف بالملكية الخاصة - أو القطاع الخاص - ويكفل للفرد حرية الاستهلاك وحرية التصرف فى وسائله . وانما يختلف النظامان فى معالجتها لوسائل الانتاج ، فالراسمالية لا تكاد تضع قيدا لملكية وسائله ملكا خاصا . فى حين أن الاشتراكية تنكر هذا الحق للافراد ؛ وترى أن ملكية وسائل الانتاج انما هى حق للدولة وللهيئات العامة .

هذا اهم ما يميز بين النظام الراسمالى والنظام الاشتراكى من الوجهة النظرية . غير ان كل نظام راسمالى فى الواقع لابد أن يختلط بقدر ــ مهما يكن يسيرا ــ من الملكية العامة أو الملكية التعاونية لوسائل الانتاج . وحتى فى الاتحاد السوفيتى ــ وهو أضخم الدول التى تحاول تطبيق النظام الاشتراكى ، والتى يمتلك فيها الفلاحون أراضيهم ووسائل انتاجهم مشتركين متعاونين ــ يباح للفرد أن يمتلك امتلاكا خاصا عددا من الماشية وغيرها من لوازم الانتاج الزراعى .

ولنظم الملكية فى ظل الراسمالية والاشتراكية أهمية كبرى ، فهى تؤثر فى حياة الأفراد وفى مستوى المعيشة بينهم ، كما تؤثر فى النظم الاجتماعية ذاتها ، وفى القوانين التى تسن لحماية هذه النظم ، وارسم مستقبل الأمة وسيرها نحو التقدم والرقى .

فى ظل النظام الراسمالى تنحصر ملكية وسائل الانتاج فى نسبة مئوية ضئيلة من مجموع السكان ، اما الغالبية الأخرى فانها ترغم على بيع قدرتها على العمل كى تحصل على قوت يومها ــ ان هى استطاعت أن تحصل عليه . فنظام الملكية اذن يعبر تعبيرا صادقا عن الأساس الذى يقوم عليه البناء الاجتماعى فى الدولة الراسمالية ــ وهو تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين متعاديتين : طبقة أصحاب العمل وطبقة أصحاب الأجور . وفى مثل هذا النظام تتدخل السوق فى تنظيم الانتاج ، فان كل مالك او جماعة متضامنة من الملاك تنتج للبيع انواعا وكميات من السلع تعود بأقصى ربح ممكن بعد سد ثمن المواد الأولية وأجور العمال ، ولذا فان الراسمالية تخضع لقوانين السوق .

واخيرا يجب ان نذكر دائما أن ملكية وسائل الانتاج والارباح التى تدرها ــ فوق أنها مصدر لدخل المالكين لهم حق استهلاكه بالطرق التى تروق لهم ــ تحرر الملاك من ربقة العمل وتمكنهم من التحكم فى عمل الآخرين . وهذا التحرر وهذا التحكم يضاعفان من نفوذهم الاجتماعى . ويترتب على ذلك أن الفرد لا يتقدم فى الجماعة الراسمالية الا اذا ضاعف من مقدار ما يملك . وهذا الكفاح المستمر فى سبيل الاستزادة من امتلاك وسائل الانتاج ، وجعله غاية فى حد ذاتها يهدف اليها الأفراد ، قد بات وحده فى الدول الراسمالية الحافز على التقدم والسير بالبلاد الى الأمام .

وتختلف الانظمة الاجتماعية ، والقوانين ، والاتجاهات ، التى ترتبط بنظام الملكية فى ظل الاشتراكية عنها فى ظل الراسمالية . ففى النظام الاشتراكى لا تجد من يمتلك وسائل الانتاج امتلاكا خاصا . ويترتب على ذلك انك لا تجد طبقة خاصة من أصحاب الأعمال وأخرى من العمال . انما كل فرد ــ من الوجهة العملية ــ عامل ، وصاحب العمل الوحيد هو المجتمع نفسه الذى يؤدى وظيفته عن طريق الهيئات الحكومية والهيئات التعاونية المختلفة . وليس معنى ذلك ــ بطبيعة الحال ــ انه ليست هناك فروق اجتماعية فى ظل الاشتراكية . وانما معناه أنه ليست هناك فروق تماثل تلك الفروق الاجتماعية الأساسية التى نجدها فى المجتمع الراسمالى ، وفى نظام لا تجد فيه طبقة خاصة

من أصحاب الأعمال من الطبيعى الا يقوم الانتاج على اساس التماس الربح لها كما يتلاشى تنظيم الانتاج وفقا لحاجة السوق . ولا مناص من ان يحل محله انتاج يسير على برنامج خاص ، ويقتضى ذلك بالضرورة الا تنطبق القوانين الاقتصادية الراسمالية على الاشتراكية . وحيث ان الملكية الخاصة والربح الخاص ليس لهما وجود فى النظام الاشتراكى فان الباعث على جمع الثروة — وهو وسيلة التقدم فى المجتمع الراسمالى — لايكون له كذلك وجود ، ويحل محله كفاح محسوس فى سبيل الوصول الى اهداف اجتماعية عامة يضعها المنظمون فى المجتمع الاشتراكى لكى يستطيعوا تنظيم نشاطهم وتحديد قيمته . هذه الاهداف الاجتماعية هى التى تصبح القوة الدافعة للتقدم فى الدولة الاشتراكية.

وتتخذ الاشتراكية صورا مختلفة ، وتطبق بوسائل مختلفة ، مما يجعل لها معانى متعددة فى مختلف البلاد .

ومن الناس ، بل من الاشتراكيين انفسهم من يطلق الاشتراكية على كل اصلاح اجتماعى يهدف الى رفع مستوى الشعب ، حتى اذا كان لا يتفق مع آراء أصحاب المذاهب الاشتراكية انفسهم .

وسوف أسوق هنا على سبيل المثال بعض تعريفات الاشتراكية لعلماء اشتراكيين معروفين :

يعرف وليام جراهام سمنر الاشتراكية « بانها اى مبدأ اوأية وسيلة تتخذها الدولة بقصد انقاذ الأفراد من المشقات والصعوبات التى يلاقونها فى أثناء نضالهم من اجل البقاء وتنافسهم فى الحياة » .

ويعرفها جيمز بونار بأنها « السياسة أو النظرية التى ترمى — بالعمل الذى تقوم به السلطة الديموقراطية المركزية — الى توزيع للثروة أفضل من التوزيع الراهن ، وما يترتب على ذلك من تحسين الانتاج » .

وترى من هذا أن تعريف سمنر يدخل فى باب الاشتراكية أىقانون يسن لمكافحة الفقر . كما أن تعريف بونار يدخل فيها الضريبة التصاعدية حتى ان كان تصاعدها طفيفا .

واعود فأكرر أن للاشتراكية ألوانا متعددة مما يجعل أمثال هذه التعريفات العامة غير المحدودة عديمة القيمة .

ويخلط كثير من الناس — حتى الاشتراكيون انفسهم — بين الشيوعية والاشتراكية . وقد يكون من المفيد أن نعلم أن الشيوعية مصطلح أقدم عهدا من الاشتراكية . وأن الاشتراكية لفظة لم تستعمل فى اللغات الأجنبية بتاتا قبل عام ١٨٠٠ ، ولم تستعمل بمعناها الحديث قبل نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر . فى حين أن تاريخ الشيوعية يرجع الى العصور القديمة ، وأن يكن معناها فى تلك العهود يختلف عن معناها اليوم .

فالشيوعية عند بدء ظهورها ولعدة قرون بعد ذلك لم تكن تشير الى نظام اجتماعى شامل وانما كانت تشير الى شيوع امتلاك السلع

المستهلكة بين جماعة من الناس تعمل في ظل نظـام اجتماعي معين . فالشيوعية التى تنسب الى اسبرطة القديمة .. مثلا لم ، تـكن نظاما اجتماعيا . بل لقد كان النظام الاجتماعي في اسبرطة في أساسة نظاما من نظم الرق . ولم تشمل الشيوعية سوى جانب من الطبقة الحاكمة وكانت قبل كل شيء ـ وسيلة من وسائل تعزيز القـوى الحربية في الحكومة .

ولم تظهر فكرة الشيوعية في العالم على انها جماعة معينة يشترك كل أفرادها في الامتلاك ـ فتصبح بذلك نظاما اجتماعيا شاملا ـ الا في مستهل العصر الحديث ، أو على التحديد في عام ١٥١٦أ ، وهى السنة التى نشر فيها توماس مور كتابه « المدينة الفاضلة » .

وفي ضوء هذه الحقائق ينبغي أن نتتبع تطـور استعمال لفظة الشيوعية حتى باتت تؤدى ماتؤديه في الوقت الحاضر . في الفترة التي تقع بين عامي ١٨٣٠و ١٨٥٠ نشر كثير من الكتاب بحوثا عديدة مستفيضة في النظام الاشتراكي واعادة بنـاء المجتمـع في غربي أوروبا . وكان الاشتراكيون الأوائل من أتباع روبرت أوين . وبعد عام ١٨٣٥ توسع الناس في اطلاق هذا الوصف (اشتراكيين) على جماعات متعددة . ولما عرّفت الاشتراكية في المانيا في عام ١٨٤٠ سرعان ما اتصف بها كتاب عديدون وطوائف متنوعة ، وأخذوا يخلطون في استخدام الألفاظ حتى أوشكوا أن يسلبوا حركة الاصلاح والتجديد في ذلك العهد كل فضائلها ومن ثم فان ماركس وانجلز عندما شرعا ـ مع بضعة رفاق لهما ـ ينظمان حركة سياسية جديدة بعد عـام ١٨٤٠ تحاشيا لفظة « الاشتراكية » واستخدما لفظة « الشيوعية » بدلا منها . وهذا هو مادعاهما الى تسمية العصبة التي الفاها في عام ١٨٤٧ « بالعصبة الشيوعية » والبيان الذى نشراه في عام ١٨٤٨ « بالبيان الشيوعي » .

وفي ربع القرن الذى تلا نشر « البيان الشيوعي » شقت الماركسية طريقها بين المدارس اليسارية المنافسة جميعا . وخلال هذه الفترة اختفت الأسباب القديمة التى كانت تدعو الى تجنب استخدام لفظة «الاشتراكية» وأخذ الماركسيون يصفون انفسهم بها تدريجا دون تعديل في أهدافهم أو مبادئهم . ونجم عن ذلك أن أصبحت لفظة «الشـيوعية » ولفظة (الاشتراكية تستخدمان بمعنى واحد تقريبا . بل ان الاشتراكية تغلبت في النهاية على نظيرتها وأمست أكثر منها استعمالا . وأصبح « البيان الشيوعي » هو البيان الرسمي المعترف به لأهداف الحركة «الاشتراكية» وطرائقها .

هكذا كانت الحال في السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . غير أن هناك ـ فوق هذا ـ خطوة تمت في القرن التاسع عشر يجب أن نسجلها هنا لما كان لها من تأثير هام في العهد الجديد الذى بدأ بعام ١٩١٤ ـ ذلك أن الحركة الاشتراكية الالمانية قبل عام ١٨٧٥ كانت تنقسم الى حزبين ، ثم اندمجا في هـذه السنة عينها في مؤتمر عقد بمدينة جوتا وأعلنا برنامجا موحدا عرف في التاريخ باسم «برنامج جوتا» ولم ينل هذا البرنامج تقرير ماركس وكتب عنه من بيته في لندن مذكرة

مستفيضة بعث بها الى اتباعه من الألمان ينقد فيها اهم ماجاء به ، ونشرت هذه المذكرة أخيرا فى عام ١٨٩١ وصدرت تحت عنوان « نقد برنامج جوتا » وأصبحت من ذلك الحين من الوثائق التاريخية الهامة التى تلقى ضوءا على المذهب الماركسى .

واهمية هذا « النقد » من وجهة نظرنا هنا هى أن ماركس يميز فيه لأول مرة بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعى . المرحلة الأولى ـ ويسميها « الاشتراكية » فى مقالات كثيرة ـ هى شكل المجتمع الذى يعقب الراسمالية مباشرة . وتتسم هذه المرحلة بسمات الاشتراكية عند نشأتها الأولى ، فى هذه المرحلة يحتاج العمال ـ وهم الطبقة الحاكمة الجديدة ـ الى أن تحميهم دولتهم (دكتاتورية البروليتاريا) من خصومهم لأن الأفق العقلى والروحى للانسان فى هذه المرحلة يظل متأثرا بالافكار والقيم البرجوازية ، وفى هذه المرحلة يقدر دخل الفرد وفقا لما يؤدى من عمل لا وفقا لحاجته ، ولو أن هذا الدخل لم يدفع على أساس الملكية ويرى ماركس أن قوى الانتاج فى الجماعة ـ برغم هذا ـ تتطور بسرعة فى ظل هذا النظام الجديد . وبعد فترة من الزمن تتلاشى القيود التى كان يفرضها ماضى الأمة الرأسمالى ، وتدخل الجماعة بعد ذلك فيما يسميه ماركس (مرحلة اعلى فى المجتمع الشيوعى) وهى مرحلة تتلاشى فيها الدولة ، ويسود فيها اتجاه جديد كل الجدة فى تقدير العمل وتمسى فيها الجماعة قادرة على ان تنقش فوق علمها هذا الشعار « من كلّ على قدر طاقته الى كل على قدر حاجته » أى أن يعمل كل فرد على قدر استطاعته ، ولا يأخذ الا مايكفى حاجته .

ولسنا نزعم أن « نقد برنامج جوتا » كان له أثر كبير عند كتابته او حتى نشره لأول مرة ، لأن لغة « النقد » وطريقة التحليل فيه لم تجتذب الانظار . ولم ينبه القراء الى ما جاء فى« النقد» من آراء الا «لينين» ،وذلك عندما أصدر كتابه المعروف « الدولة والثورة » قبل ثورة اكتوبر فى روسيا ، وأوضح فيه التعبير عن هذه الآراء . ولكى يكون لينين واضحا فيما أراد التعبير عنه تخلى عما كان يسميه ماركس « المرحلة الأولى » و « المرحلة الأعلى » للشيوعية ، واستخدم لفظتى « الاشتراكية » و « الشيوعية » بدلا منهما . ومن ذلك الحين شاع هذان التعبيران بهذين المعنيين فى الاتحاد السوفيتى كما شاع فى جميع فروع الحركة الشيوعية فى العالم طرا . وأصبح معنى الشيوعية العام عند الشيوعى المخلص لمبدئه ، شكل المجتمع ـ بعد ما يتخطى دور الاشتراكية ـ الذى تبلغه البشرية فى النهاية حينما تتغلب على ما خلفه الماضى من نظام الطبقات والتنازع بينهما .

– ٢ –
ما تهدف اليه الاشتراكية

يتبين مما سبق أن الشيوعية نظام خيالى لم يتحقق بعد . وهى لا تزال فى الدور النظرى ، ولا يؤمن بها الا النفر القليل . ونحن فى الجمهورية العربية المتحدة لا نتطلع اليها، ولا نفكر قط فى تطبيقها . وانما نحن نؤمن بالاشتراكية ونحاول عن سبيلها أن ننهض بالمجتمع العربى وأن نهزم فلول الرأسمالية التى لم يعد يتمسك بها الا الرجعيون والانتهازيون .

وحقيقة الصراع القائم بين الرأسمالية المنهزمة والاشتراكية المتقدمة الظافرة اختلاف فى القيم . اذ يعتبر الرأسماليون القيم المادية مقياسا أساسيا للتقدم ، أما الاشتراكيون فيودون أن يحققوا فى مجال الاقتصاد المثل الانسانية العامة التالية وهى : المساواة والحرية والاخاء .

ليس من شك فى أن الاشتراكية تهتم بتحقيق المساواة . غير أن زعماء الاشتراكية يفطنون الى أن الناس لا يتساوون فى قدراتهم ، كما أنهم يعيشون فى ظروف شخصية مختلفة من حيث الصحة والأسرة والاستعداد . وهم أيضا لا يتفقون فى أذواقهم وأمزجتهم وميولهم . المساواة لاتعنى التماثل التام بين الأفراد ، ولا يجوز لأى مجتمع من المجتمعات أن يهمل الفوارق الفردية بين الناس . ومن ثم فان الاشتراكيين لايهدفون الى ازالة الفوارق التى رسمتها الطبيعة أو فرضها القدر . انما يوجه أصحاب المبدأ الاشتراكى نقدهم الى الفوارق الطبقية التى يقيد الانسان بها نفسه بنفسه .

وتطبيق مبدأ المساواة بهذا المعنى ليس بالأمر الهين اليسير كما يبدو ، ذلك لأن الفرد يعتمد فى حياته على أمرين : أولهما الصفات الشخصية التى يتميز بها ، وثانيهما الفرص التى تتاح له . والمجتمع لايمكن أن يتحكم فى صفاته ، وانما يتحكم فى الفرص التى يتيحها له . وهنا يتحتم على المجتمع أن يطبق مبدأ المساواة — وهو مايعرف بتكافؤ الفرص : فرص التعلم والعمل والكسب والفراغ ، وغير ذلك مما يعد من واجبات المجتمع ازاء الأفراد دون تمييز بينهم .

وليس معنى تكافؤ الفرص أن نفتح أبواب التعلم والعمل للجميع ، فيدخلها القادرون بالطبيعة ، ولا يجد المتخلفون لهم مكانا يضعون فيه اقدامهم . انما معناه أن نتيح الفرصة أيضا للعاجز والمتخلف فنهيىء له المدرسة التى تتفق ومواهبه والعمل الذى يتلاءم مع استعداده .

وبديهي ان ازالة الفوارق الطبقية تمكن المجتمع من اقامة المساواة على اساس القدرات الطبيعية لا على اساس مستويات الأسرات والطبقات والقدرات المالية .

وكما ان المجتمع ينبغي له أن يتيح للناس فرصا متكافئة في التعلم والعمل ، فكذلك من واجبه ان يسوي بين الناس في فرص الاستهلاك ، وفي نصيب الأفراد من السلع والخدمات . وبديهي أن النظام الراسمالي الذي من شانه أن يقسم الناس الى طبقة تملك الثروة وأخرى تكسب بعرق جبينها يهيىء بحكم بنائه فرصا للأثرياء لايجدها العمال المأجورون

ومن الطبيعي أن يثور العمال على هذا النظام المتعسف الظالم فيطالبوا برفع الأجور وضمان العيش للمسن والمريض والمتعطل بغير ارادته . فكان الضمان الاجتماعي خطوة أولى نحو العدالة الاجتماعية التي تحقق للمرء كسبا بقدر عمله ، اذ ليس من المعقول أن يتساوى في الدخل مساواة مطلقة من يعمل كل وقته ومن يؤثر الفراغ على العمل . انما المساواة في الأجور حق لمن يؤدون أعمالا متساوية في الجهد والوقت .

ومهما يكن من شيء فان فوارق الدخل لاتهم كثيرا اذا كانت يسيرة ولا تقف عائقا في سبيل استمتاع الفرد بالتراث الحضاري الذي يتمتع به الآخرون أو في سبيل اتباع أسلوب في العيش يشترك فيه الناس جميعا .

ومن ثم كان من الضروري أن تتحرر الخدمات الاجتماعية — في التعليم والصحة — مما كان يلازمها من تمييز بين الطبقات . فيجب أن يدرس كل طفل المنهج الدراسي الذي يدرسه غيره من الأطفال وأن يستمتع كل فرد بالعناية التي يتمتع بها الآخرون . كما يجب أن تسمو هذه الخدمات عن مجال الاعتبارات التجارية .

وهناك فئة أخرى من الخدمات الاجتماعية يقصد من ورائها الى اصلاح العيوب الفردية التي تعزى الى الظروف أو الطبيعة ، وتتمثل في الاعانات العائلية والمعاشات التي يكون الغرض منها مواجهة الظروف القاسية عندما لايتمتع العامل الكادح من أن يكسب من عمله مايكفيه . كما تتمثل أيضا في جميع الخدمات الخاصة التي يقصد بها تعويض النكبات أو الأزمات التي تفرضها الطبيعة .

وفي تحقيق هذا النوع من المساواة تسير الدول الاشتراكية ، وتسير جمهوريتنا العربية المتحدة .

وكما ان تكافؤ الفرص في الاستهلاك هدف من أهداف الاشتراكية ؛ فكذلك مبدأ المساواة بين المنتجين ، وقد كسب المجتمع الاشتراكي الجولة الأولى في هذا المضمار ، فاكتسب العامل حقه في العمل ، وفي ظروف صحية ملائمة ، وفي تحديد ساعات العمل ، وحمايته من تحكم صاحب العمل فيه . وبقي أن نحقق للعامل أداء العمل الذي يلائمه ويعبر فيه عن نفسه ، وأن يتساوى في وضعه كانسان مع كل من صاحب السلطة والادارة في العمل . وقد حققت الجمهورية العربية المتحدة هذا

الهدف الى حد كبير حينما اتاحت للعامل ان يشترك فى مجالس الادارة، بل حينما وضعت على راس وزارة العمل وزيرا من العمال .

ولا تهتم الاشتراكية بتحقيق المساواة بين الأفراد فحسب ، بل تهتم كذلك وبدرجة قصوى بكفالة الحرية للأفراد . ولما كانت الحرية أغلى مايملك الانسان فقد اصر الاشتراكيون على توزيعها توزيعا عادلا ، بحيث لاتصبح حكرا لأقلية من النـاس . وقد يقول انصـار الراسمالية : أن النظام الرأسمالى يتيح للمستهلك حق اختيار السلع ، كما يتيح للمنتج حق اختيار نوع العمل الذى يرغب فيه ، وقد يقول أنصار الرأسمالية ان المستهلك يستطيع أن يدخل أى محل يشاء ويشترى مايريد ، وأن المنتج يستطيع ان يذهب الى ميدان الأعمال ويبحث عن الوظيفة التى يختـارها وليس هناك قانون يقيده ، فلماذا اذن نطلب المزيد من الحرية وقد حصلنا على الحرية التى تتيح لنا حق الاختيار .

غـير أن العمال الاشتراكيين فى الرد على ذلك يقولون : ماجـدوى التمتع بحرية الانفاق اذا كان كيس النقود فارغا ؟ وما جـدوى القـدرة على الانتقال من عمل الى آخر اذا كان المرء يحمد الله اذا هو استطاع ان يجد أى نوع من أنواع العمل ؟ ماجدوى هذا حين يحرم المرء من التعليم أو الموارد التى تكفل له الوظيفة التى يريدها لنفسه حقا . ولا عجب اذن أن تعترض الحركة العمالية على هذا الدفاع الرأسمالى : لأن هذه الحرية التى تزعمها الرأسمالية كانت من حق الأغنياء وحدهم وتحاول الاشتراكية أن تحرر الأفراد من قيود الفاقة ومن الخضوع لضرورة القيام بأعمـال لاتلائمهم ولا يستطيعون فيها أن يعبروا عن أنفسهم تعبيرا صادقا .

وتتوقف حرية الفرد كمستهلك على مدى ما يحصل عليه من السلع والخدمات ، فتزداد حريته كلما توافرت هذه السلع والخدمات ، وكلما أصبح من السهل الحصول عليها .

ومن ثم يهتم النظام الاشتراكى بمضاعفة الانتاج وبالتنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة

ولسنا نعنى بالخـدمات مجرد الضرورى الأساسى منها لحيـاة الانسـان فحسب ، من مأكل وملبس ومسكن . وانما نعنى أيضـا تلك الخدمات الممتازة التى كانت فى ظل النظام الرأسمالى وقفا على الأثرياء وحدهم كالحدائق والملاعب والمكتبات العامة والجامعات والمعاهـد ، ولا يستطيع أفراد الشعب العاديون الاستمتاع بهـذه الخدمات بغير معونة المجتمـع .

واذا كانت كفالة الحرية للمستهلكين لم تفهم حـق فهمها فان كفالة الحرية للمنتجين لم تكد تفهم على الاطلاق ، فقد اعتبرت الرأسمالية ان هناك حرية كافية اذا أمكننا أن نقول : ان أمام كل فرد حرية الاختيـار بين الوظائف التى يمكن أن يحصل عليها .

بيد أن حرية الاختيار هذه ليست سوى اسطورة ، اذ يعتبر العمال أنفسهم — بغض النظر عن الانتقاء والاختيار — محظوظين اذا هم حصلوا

على أى عمل مهما يكن كريها ، وحتى حينما تتوافر الوظائف فقل من العمال من يمكنه تدريبه من الأمل فى شغل مايجذبه منها .

ومن ثم فقد تجاوز الاشتراكيون هذه الحدود وأصروا على أن الاختيار لن يكون حرا فعلا الا حينما لايقترن بالخوف من التعطل او بنقص فى فرص التعلم . ويتساءل قليل من الناس عن مدى الحرية التى يتمتع بها الفرد فى وظيفته بعد حصوله عليها ، وهل تسحق الوظيفة شخصيته أو تنميها ، وقلما كان ينظر الى هذا الضرب من ضروب الحرية على انه من واجبات المجتمع ، اذن فماذا تعنى الحرية فى العمل ؟ انها تعنى اتاحة الفرصة للفرد لكى يزاول العمل الذى يستطيع فيه أن يعبر عن نفسه ، فاذا كان هذا العمل يتطلب مهارة أو حصافة أو مسئولية ، واذا كان يثير الاهتمام ، فهو اذن يهيىء الفرصة للتعبير عن النفس .

ولا بد أيضا ان يشعر العامل بقيمة عمله واحترام مركزه فذلك مما يبعث فى نفسه الشعور بالأهمية والحرية .

ومن سوء الحظ أن التقدم الفنى المستمر فى مجال الصناعة كاد ان يحول العامل الى جزء من الآلة فاقد الشخصية ، فاقد الحرية ، كما اقتضى وجود هيئة كبيرة للمراقبة والادارة تصدر الأوامر للعمال الذين يقفون فى أدنى السلم ومن ثم نرى الاصلاح الاشتراكى يهتم بتثقيف العامل حتى يكون على وعى بنتائج العمل الذى يسهم فيه . وحتى يكون فى مجال عمله صاحب رأى مسموع لا مجرد آلة تطيع .

ان ماحققه العمال فى ظل النظام الاشتراكى من اقامة العدالة الاجتماعية وايجاد فرص متكافئة أمام الأفراد ومساواتهم فيما يخططه المجتمع لهم من خدمات وكفالة الحرية لهم فى الاستهلاك والانتاج كل ذلك كان من باب الحقوق التى يجب أن يقابلها قدر من الواجبات على العامل أن يؤديه . فعلى العمال أن يضاعفوا الجهود فى العمل ، وأن يدفعوا نصيبهم فى الضرائب . كما أن عليهم احترام مصالح الآخرين والانصاف فى المعاملات اليومية ، ورعاية راحة غيرهم من الناس . ولا يمكن أن يفصل القانون كل هذه الواجبات وانما ينبغى أن يحس العامل بالمسئولية المشتركة فى المجتمع وبدافع الأخوة الصادقة ازاء جميع المواطنين ، وأن يشعر بنوع من القرابة يمتد الى ماوراء حدود الأسرة .

ولقد كانت الرأسمالية موضع الانتقاد والطعن لا للمظالم التى تنطوى عليها فحسب ــ ولكن لأنها تقسم المجتمع الى طبقات ، وتثير الناس ضد جيرانهم ، بل انها قادت ضحاياها الى الثورة ، ولم يعد هؤلاء الضحايا يحسون بالولاء الا ازاء زملائهم فى التضحية . على حين نشأت الاشتراكية ــ على النقيض من ذلك ــ من مجرد الاعتقاد بانه من الممكن اقامة مجتمع يجد المرء فيه متعة فى خدمة المجموع ، بعد مايتحرر من ضرورة النضال والمنافسة فى سبيل البقاء ومن وقوعه فريسة للظلم الاجتماعى .

كانت هذه دائما هى العقيدة الاشتراكية ، ولكنا نتناساها احيانا فى غمار النضال اليومى فى سبيل زيادة الامكانيات المادية الزائلة . ولقد آن الأوان لكى نذكر انفسنا بهذا المبدأ من جديد .

ولقد مضى اليوم الذى يمكن للعمال فيه ان يتحدثوا عن حقوقهم فحسب ، فهم يعلمون انه من الواجب عليهم قبول الالتزامات أيضا حتى يحققوا مايجب أن يصبوا اليه من زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة . وحان الوقت لكى يدرك الموظف والعامل ضرورة الحرص على المنافع العامة وحسن استخدام الخدمات التى يقدمها له المجتمع . ومن المهم هنا ان نذكر انه فى ظروف العمل الاشتراكى الجديد لابد للمدير والعامل على السواء من توفر النزاهة والاخلاص وحسن المعاملة وطيب السلوك مع جميع الزملاء . فقد بات العمل مشتركا ولا يمكن أن يصل الى حد الاتقان الا اذا أخلص له الجميع .

والشعور بالمسئولية والمساهمة بالراى الايجابى وانعدام السلبية هى من الواجبات الكبرى التى يحتمها المجتمع الاشتراكي على جميع الافراد . اذ أن المجتمع الجديد اسرة واحدة ، لابد ان تنتقل اليه مشاعر الأخوة والقربى .

- ٣ -

الاشتراكية هى الحل لأزمة المجتمع

لعلى أوضحت فيما سبق أن أكثر ماكان يعانيه المجتمع من تفكك بين أفراده وسوء علاقة بين الغنى والفقير او الحاكم والمحكوم ، انما كان منشؤه النظام الرأسمالى البغيض الذى كان يقسم الناس الى طبقات ويكفل لطبقة من المزايا مالا يكفله للأخرى . فكان لابد من تحطيم هذا النظام البالى العتيق والاستعاضة عنه بنظام جديد أساسه عدم التمييز بين الطبقات ، بل ازالة الفوارق بينها بتاتا ، والاشتراك فى العمل والمسئولية ، وتحقيق الحرية والاخاء والمساواة للجميع ــ ذلك النظام الجديد هو « الاشتراكية » التى تتخلص من تحكم رأس المال ولا تسير نحو الشيوعية المتطرفة التى لاتعترف بنفوذ الحكم وضرورة التخطيط لصالح المجتمع .

واود فى هذه الفقرة من الكتاب أن أفرق بين الماركسية المادية والاشتراكية الاجتماعية بصفة خاصة ، فان أهم مايعيب الماركسية هو انها تعتقد أن الاهتمام بالكسب المادى هو أقوى الدوافع عند الانسان ، فى حين أن الاشتراكية تؤمن بأن اشراك العامل فى الادارة بجانب اشتراكه فى ربح العمل هو الحل الوحيد لزوال الفوارق بين الطبقات وربط العامل بالعمل .

فالاشتراكية الصحيحة هى التى تهدف الى اعادة تنظيم الجهاز الاقتصادى والاجتماعى من أساسه وتوجهه نحو تحرير الفرد من استخدامه كوسيلة لأغراض ليست نابعة من نفسه وعقيدته ، كما تهدف الى خلق نظام اجتماعى يشتد فيه التماسك البشرى وتزداد فيه القدرة على الانتاج. والاشتراكية الماركسية تقوم على أساس فرضين اثنين : اشتراكيةوسائل الانتاج والتوزيع ، ومركزية الاقتصادوتخطيطه ، ولم يشك ماركس والاشتراكيون الأوائل فى أن تحقيق هذه الأغراض يتبعه حتما التحرر الإنسانى لجميع البشر من الحياة التى لايعيشون فيها طبقا لحاجاتهم الطبيعية ، كما يتبعه انشاء مجتمع لا طبقى على أساس الأخوة والعدالة ، وكل مايلزم لهذا الانتقال هو ــ فى رأيهم ــ أن تظفر الطبقة العاملة بالسلطان السياسى ، أما بالقوة أو بالانتخاب ، وأن تحول الصناعة الى النظام الاشتراكى وتقوم بتخطيط الاقتصاد ، غير أن التجربة قد دلت على أن الاقتصاد الاشتراكى المخطط ــ من الناحية الاقتصادية البحت ــ يمكن أن يؤدى وظيفته بكفاية ، ولكنه ليس البتة شرطا كافيا لخلق مجتمع حر أخوى لايعيش فيه المرء تابعا لغيره بل سيدا لنفسه .

فالاشتراكية الماركسية التى تقوم على أساس اقتصادى بحت

لاتؤدى الى المعانى الانسانية النبيلة ـ معانى المساواة والحرية والاخوة ـ التى هى من الأهداف الأساسية فى حياة الانسان .

ولكى تتحقق هذه الأهداف ينبغى لنا الا ننظر الى الاشتراكية كما طبقتها روسيا أو كما نفذها حزب العمال فى بريطانيا ، وينبغى لنا ان نتطلع الى اشتراكية جديدة تتخلص من النظر المادى البحت الى حياة الانسان وتهتم بمركز العامل الاجتماعى وبعلاقته الاجتماعية بغيره فى المصنع وبزملائه فى العمل ـ وبالعامل نقصد كل من يعيش بعمله دون كسب اضافى مصدره استغلال الآخرين ـ وينبغى ان يكون الهدف من الاشتراكية تنظيما صناعيا يكون فيه كل شخص عاملا مساهما ايجابيا مسئولا ، ويكون فيه العمل جذابا ذا معنى ، ولا يستخدم فيه رأس المال العمل . وانما يستخدم العمل رأس المال . وأورد فيما يلى نصا منقولا عن كتاب « معنى الحرية الصناعية » لمؤلفه « كول » لكى نعطى للقارىء فكرة عامة عن المبادىء التى ينطوى عليها التفكير الاشتراكى الحديث الذى يكاد يجمع عليه اليوم كل باحث اشتراكى .

« ان الاصرار القديم على ضرورة الحرية صحيح فى اساسه ، بيد أن هذا الاصرار قد تلاشى اليوم لأنه كان ينبعث من الرأى القائل بأن الحرية تتحقق بتحقق الحكم الذاتى من الناحية السياسية، ولكن الصورة الذهنية الجديدة عن الحرية أوسع من ذلك مدى ، انها تشمل النظر الى الانسان لا بوصفه مواطنا فى دولة حرة فحسب ، ولكن بوصفه كذلك شريكا فى النظام الصناعى ، ان المصلح البيروقراطى ، عندما يوجه كل اهتمامه الى الجانب المادى من الحياة وحده ، انما يعتقد فى مجتمع يتألف من أفراد كالآلات ، يتوافر لهم الطعام والمأوى والملبس . ويعملون لآلة أكبر ، وهى الدولة .. اما هذا واما الجوع والعبودية ، أن الحرية الحقيقية ، وهى هدف الاشتراكية الجديدة ، تؤكد حرية العمل والحصانة من الضغط الاقتصادى ، وذلك بمعاملة الانسان كانسان .

« الحرية السياسية وحدها وهم فى الواقع ، ان الرجل الذى يعيش فى خضوع اقتصادى ستة أيام ـ بل سبعة ـ فى الأسبوع لايتحرر لمجرد تأشيرة على تذكرة الانتخاب مرة كل خمس سنوات . واذا كان للحرية أى معنى عند الرجل العادى فلا بد أن يشمل هذا المعنى الحرية الصناعية . والى ان ينظر الرجال الى انفسهم اثناء العمل كأعضاء فى جماعة من العمال تحكم نفسها بنفسها ، فلا بد من بقائهم أذلاء مهما يكن النظام السياسى الذى يعيشون فى ظله ولا يكفى زوال العلاقة السيئة بين الأجير المستعبد وصاحب العمل المفرد .. ان الحكم الذاتى فى الصناعة لايتمم الحرية السياسية فحسب ، بل يمهد لها كذلك .

« الانسان مكبل بالأغلال فى كل مكان ، ولن تتحطم اغلاله حتى يحس أنه مما يحط من قدره ان يكون أسيرا سواء للفرد أو للدولة ، ان مرض المدنية ليس هو الفقر المادى الذى يعانيه الكثيرون بمقدار ماهو انهيار روح الحرية والثقة بالنفس ، ان الثورة التى سوف تحرر العالم لن تنشأ عن الخير الذى يصيبه العامل من رفع مستواه المادى ، ولكنها

تنشأ عن ارادة الحرية ، لابد أن يعمل الناس معا وهم على تمام الوعى بأن كلا منهم يعتمد على الآخر وانهم يعملون لأنفسهم ، ولا بد ان ينالوا حريتهم بالأصالة عن أنفسهم ، لا هبة تهبط عليهم من أعلى .

« فالاشتراكيون » اذن يجب أن يناشدوا العمال لا بقولهم « ان الفقر ممقوت . وعليكم أن تعينوا على رفع شأن الفقير » ولكن بقولهم « ليس الفقر الا دليلا على الاستعباد ، ولعلاجه ينبغي لكم أن تكفوا عن العمل لغيركم ، ويجب أن تثقوا فى أنفسكم » . وسيبقى رق استئجار الناس مادام هناك رجل ــ أو هيئة ــ سيد على الناس ، ويزول هذا الرق حينما يتعلم العمال أن يضعوا حريتهم فوق راحتهم ، يجب أن يصبح الرجل العادى اشتراكيا لا لكى يحصل على « حد أدنى من الحياة المتمدنة » ولكن لأنه يشعر بالخجل من الرق الذى يخضع له هو وزملاؤه ولأنه مصمم على انهاء النظام الصناعى الذى يجعلهم عبيدا أرقاء .

« فما هى أولا طبيعة المثل الأعلى الذى يجب أن يهدف اليه العمل ، وما معنى « التحكم فى الصناعة » الذى يطالب به العمال ؟ يمكن تلخيص الاجابة عن هذين السؤالين فى كلمتين اثنتين « الادارة المباشرة » فان واجب ادارة العمل ادارة فعلية ينبغى ان يعهد به الى العمال المشتغلين بالعمل نفسه ، ويجب أن يكون للعمال نصيب من تنظيم الانتاج والتوزيع والتبادل ، يجب أن يظفروا بالحكم الذاتى فى الصناعة ، مع حق انتخاب موظفيهم ، ويجب أن يفهموا وأن يديروا كل اجهزة الصناعة والتجارة المعقدة ، يجب أن يكونوا الوكلاء المفوضين عن الجماعة فى الميدان الاقتصادى » .

ويقول اريك فروم فى كتابه « المجتمع السليم » :

« دلت التجارب العملية على أن اشتراك العامل فى توجيه العمل تزيد من حبه له وتضاعف من انتاجه . وان الترفيه عن العامل والاقلال من ساعات العمل لايحبب العامل فى عمله بمقدار ما يحببه فيه اشتراكه فى ادارته . ان المرض النفسى والملل وقلة الانتاج لا تنشأ عن رقابة الناحية الفنية فى العمل ، وانما تنشأ عن انفصال العامل نفسانيا عن مجموع ظروف العمل من الناحية الاجتماعية . وبمجرد ما تقل حدة الانفصال باشراك العامل فى شىء له عنده معنى وله فيه صوت مسموع ، تتغير طريقة استجابته للعمل كلية ، بالرغم من أنه يؤدى نفس العمل من ناحيته الفنية ..

« ولا يمكن أن يكون العامل مساهما فعالا مهتما مسئولا الا اذا كان له أثر فى القرارات التى لهاعلاقة بظروف ما يخصه من عمل فى المشروع ، وظروف المشروع بأسره . ان شعور العامل بانفصاله نفسيا عن العمل لا يمكن التغلب عليه الا اذا لم يكن مستخدما لرأس المال ، واذا لم يكن خاضعا للأوامر تصدر له من أعلى . ولا يكون ذلك الا اذا أمسى شخصا مسئولا يستخدم رأس المال . وليس المهم فى هذا الصدد ملكية أدوات الانتاج وحدها ، وانما المهم هو المساهمة فى الادارة واصدار القرارات . والمشكلة هنا ــ كما هى الحال فى الميدان السياسى ــ هى تجنب خطر

الفوضى التى ينعدم فيها التخطيط المركزى والقيادة . ولا يتحتم أن يكون الخيـــار بين الادارة المركزة المتسلطة وادارة العمال المفككة التى لا تسير على خطة مرسومة . انما الحل الموفق هو اندمـــاج المركزية باللامركزية فى الادارة بدرجات معقولة . فتصـــدر القرارات من اعلى الى أسفل ، كما توجه من أسفل الى أعلى .

« ان مبدأ الادارة المشتركة ومساهمة العمال معناه الحد الشديد من حقوق الملكية . ان مالك المشروع ــ أو مالكيه ــ يجب أن يكون لهم الحق فى نسبة معقولة من الربح لما لديهم من أسهم فى رأس المال ، ولكن يجب الا يكون لهم الحق فى زيادة التآمر على الناس الذين يمكن لرأس المال هذا أن يستأجرهم . وينبغى لهم ــ على الأقل ــ ان يشركوا معهم فى هذا الحق اولئك الذين يعملون فى المشروع . وفيما يتعلق بالشركات الـكبرى نجد فى الواقع أن حملة الأسهم لايباشرون فعلاً حقوق ملكيتهم باصدار القرارات . واذا ماشارك العمال حـق اصدار القرارات مـع الادارة ، فان الدور الفعلى الذى يلعبه حملة الأسهم لا يتغير تغيرا يذكر ، لأنهم ــ على أية حال ــ لايهتمون بالاشتراك مع الادارة فى التوجيه . ان اصــدار قانون يحتم ادخال نظام الادارة المشتركة معناه الحد من حقوق الملكية ، ولكنه لايعنى البتة أى انقلاب ثورى فى هــذه الحقوق . ومن رجال الاقتصاد من يقترح تحديد الربح الذى يتناوله المساهمون على أن يوزع باقى الأرباح على العمال ، ومنهم من يقترح ان يشترى العمال نصيبا من الأسهم يكفل لهم اغلبية الاصوات فى الادارة . وهناك اقتراح آخر مؤداه أن تشترى النقابات أسهما كافية فى المشروعات التى تمثل هذه النقابات عمالها ، وذلك للسيطرة على ادارة هــذه المشروعات . ومهما تكن الطريقة التى تتبع فهى طريقة تطورية ، تتابع الاتجاهات فى علاقات الملكية القائمة فعلا ، وهى وسيلة فقط لغاية معينة ، وتلك الغاية هى تمكين الناس من العمل من أجل هدف له معنى بطريقة لها هى ايضا معناها ، فلا يكونون مجرد حملة لسلعة ــ هى جهدهم البدنى ومهارتهم ــ سلعة تشترى وتباع كأية سلعة اخرى .

« ويجب عنـد اشتراك العمال فى ادارة العمل الا تتكون لديهـم عصبية تفســد الغرض من هــذا الاشتراك . ويجب الا يتكون لديهـم احساس « الفريق » الذى يرى أن من واجبه أن يهزم خصمه . فهــذا شعور أنانى غير اجتماعى ...

« ونحن حين نؤكد ضرورة الادارة المشتركة بدلا من الاكتفاء بالعمل على تعديل حقوق الملكية ، وتركيز اهتمامنا فيه وحده ، لانقصــد ان قدرا معينا من التدخل المباشر للدولة واخضاعها لنظام الاشتراكية ليس ضروريا .. »

- ٤ -

الاشتراكية فى الميثاق

لعلى استطعت فى الصفحات السابقة من هـذا البحث أن أرسم للقارىء الخطوط العريضة لنظرية الاشتراكية وتطبيقاتها فى الاقتصاد والسياسة . وانتقل الآن الى الحديث عن الاشتراكية كما وردت فى الميثاق الوطنى الذى قدم مشروعه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى فى شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

وسيتبين للقارىء أن الرئيس فى مشروعه قد الم بكل اهداف الاشتراكية ، ولم يتقيد فيها برأى بعينه أو بنظرية بذاتها . بل طبق الاشتراكية على مجتمعنا تطبيقا سليما ملهما ، مستوحيا تاريخنا وظروفنا .

ينص الميثاق فى الباب الأول منه على أن ثورتنا الأصيلة التى اندلع لهيبها فى عام ١٩٥٢ « هى التى مكنت الشعب المصرى وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج ان يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج » .

« وفى نفس الوقت ايضا فان الشعب المصرى ابان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الراسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض دكتاتورية اى طبقة من الطبقات . وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

« لقد عبر الشعب المصرى .. مراحل التطور بحيوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى بدأ فيه عصر الراسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء » .

وهذا الانتقال من النظام الاقطاعى الذى كان يسيطر فيه راس المال الى النظام الاشتراكى الذى يعيد الأرض الى زارعيها ويجعل للعامل نصيبا فى ربح المصنع وفى ادارته ، لم يكن ليتم لولا أن أتاح الله لهذا البلد زعيما استطاع أن يدرك مطالب الشعب وأن يعبر عنها فى ثورة لم يكن منها مناص ، وأن يطبقها لصالح المجموع لا لصالح الأفراد .

فان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهـاية المطاف اهداف النضـال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة ، وهى .. الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة .

بل ان طول المعاناة من أجل هـذه الأهداف كاد يفصل مضمونهـا ويرسم حدودها .

« لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن .. وحرية المواطن . واصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية . هى الكفاية والعدل » .
ولتحقيق هذه الحرية كان لابد من الثورة ، والعمل الثورى الصادق طبقا للميثاق لايمكن أن يكمل بغير سمتين أساسيتين :

اولاهما : شعبيته ..

وثانيتهما : تقدميته .

والاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا . فان الاشتراكية هى كما ذكرنا اقامة مجتمع الكفاية والعدل .

ومن ثم فان الديمقراطية والاشتراكية تصبحان امتدادا واحـدا للعمل الثورى . واذا كانت الديمقراطية هى الحـرية السياسية ، فان الاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصـل بين الاثنـين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون اى منهما لاتستطيـع الحرية أن تحلق الى آفاق العدل المرتقى ..

ولا معنى للديمقراطية السياسية او الحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ومن الحقائق البديهية التى لاتقبـل الجدل أن النظـام السياسى فى بلد من البـلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضـاع الاقتصـادية السائدة فيـه وتعبيـرا دقيقا للمصـالح المتحكمة فى هـذه الاوضاع الاقتصـادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقـق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غـير حرية الاقطاع . انه يتحكم فى المصالح الاقتصـادية ويملى الشـكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحـال عنـدما تكون القـوة الاقتصـادية لراس المـال المستغل ..

وكان لابد لسيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغـل على اقتصاديات الوطن أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيـه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحـالف بينهما على حساب الجماهير واخضـاع هـذه الجماهير بالخديعـة او بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

واذن فلكى تتحقق للجماهير حريتها لابد من تحول اقتصاديات البلاد من نظام الاقطاع ورأس المال الى النظام الاشتراكى . عندئذ تتحقق للوطن حريته السياسية وحريته الاجتماعية معا .

والحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، ولا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة امام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

وذلك لايقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية . بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة . وذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل هى طريق الحرية الاجتماعية .

والحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر لاحراز التقدم لم يكن فرضا اختياريا وانما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ومن النتائج المحققة للتطبيق الاشتراكى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج . ولا تستلزم هذه السيطرة تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

اولهما ــ خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما ــ وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يضع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ــ المادية والطبيعية والبشرية ــ بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لمجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استخدام الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته انانية الطبقات المتحكمة المستغلة على الشعب المناضل .

ويجب ان تقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه الجزء الاكبر من الخطة ضمانا لحسن تنفيذها ولكي تعود فائدتها حتما على المجموع ، وقد كانت قوانين يولية ١٩٦١ محققة لكل هذه الاتجاهات ، فهذه القوانين بالعمل الاشتراكى العظيم الذى رسمته تعد بمثابة اكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى سواء فى مجال الانتاج عموما أو فى مجال الصناعة أو التجارة أو المال أو المجال العقارى ، أن هذه القوانين — امتدادا لمقدمات سبقتها — كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان قوانين يولية المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها والجهود الموفقة الباسلة التى بذلها مئات الألوف من ابناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحول الواسعة المدى قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ومن المؤكد ان الاجراءات التى أعقبت قوانين يولية الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية . ولقد تمت بعد أن بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم .

وما زالت الرجعية تحاول التسلل الى هذه الأهداف الشعبية محاولة أن تحط من شأنها وأن تصد تيارها الجارف ، فتلصق بعمليات التأميم التى تمت صنوف الشوائب ، وتكيد لها من النقد أمره .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن ندرك أن التأميم ليس الا انتقال اداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

والتأميم كذلك لا يؤدى الى خفض الإنتاج ، بل أن التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الانتاج أو فى رفع مستواه النوعى ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الاخطاء فلابد لنا ان ندرك أن الأيدى الجديدة التى انتقلت اليها المسئولية فى حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها . ولقد كان محتما على أى حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدى الوطنية حتى ان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لايمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص . اذ أن للقطاع الخاص دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التى تكفل له اداء دوره . والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لايعتمد كما كان فى الماضى على الاستغلال الطبقى .

الاشتراكية اذن — بعد هذا كله — حل يحتمه التاريخ . والتقدم

بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التى تستند اليها الديمقراطية السليمة وهى ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الراسمالى حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن لايمكن من الناحية السياسية الا ان يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة ان تبدده فى الوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل امل فى التطور الديمقراطى .

لكن الطريق الاشتراكى بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع راس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لايمكن أن يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد حريته

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معانستطيع ان نحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .

هذه هى الاشتراكية عامة كما رسمها الميثاق : وطبقا للميثاق فان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لايؤمن بتاميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة .

وانما هو يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لاتسمح بالاقطاع .

وليست هذه النتيجة مجرد انسياق من حنين الفلاحين العاطفى الطويل الىملكية الأرض وانما الواقع ان هذه النتيجةنبعت منالظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر ، والتى اكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق اذا ماتوافرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى حدمتقدم ، خصوصا اذا ما أتيحت له الفرصةللاستفادة مننتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك انه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها

الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنـــذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامـــة .

من هنـــا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لاتكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة . وانما هى تستلزم وجـــود الملكية الفـــردية للأرض وتوزيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء مع تدعيم هـــذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها فكان الهـــدف من قوانين الاصـــلاح الزراعى التى صـــدرت سنة ١٩٥٢ وســـنة ١٩٦١ هـــو زيادة عـــدد المـــلاك .

وهكذا نرى أن الاشتراكية قد طبقت على الزراعة فى مصر كماطبقت فى ميدان الصناعة طبقا لتاريخ البلاد وظروفها ، كما أنها وازنت موازنة دقيقة بين القطاعين العام والخاص، مع سيطرة الشعب عـــلى القطاعين معا . وكفلت لأفراد الشعب تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحـــرية الاجتماعية ، وذلك بتحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهـــد لتحقيقها .

اولها ــ حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لاتصبح هـــذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى . ولا بد أن تكون هـــذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظـــل بحمايته كل جموع المواطنـــين .

ثانيها ــ حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبه. ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هـــو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة افكار جديدة اليه كل يوم ، وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها ــ حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى حصل عليه . أن العمل ــ فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ــ تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هنـــاك حد أدنى للأجور يكفله القـــانون ، كما أن هنـــاك بحكم العـــدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها : أن التأمينات ضد الشيخوخة وضـــد المرض لابد من توسيع نطاقهـــا بحيث تصبح مظلة واقية للذين ادوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب ان يضمنوا فيـــه حقهم فى الراحـــة المكفولة بالضمان .

كما أن الطفولة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل مايمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

وكذلك المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحيـــاة .

ومن التطبيقات الاشتراكية فى المجتمع العربى أيضا حماية الأسرة ، واقامة قيم اخلاقية جديدة لاتؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمنا طويلا . ولا بد لهذه القيم أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .

ومن التطبيق العربى للاشتراكية تقديس حرية العقيدة الدينية فى حياتنا الجديدة الحرة . فان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

كذلك لابد أن يستقر فى أذهاننا أن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

ولا بد أيضا أن يستقر فى ادراكنا انه لاحرية للفرد بغير تحريره اولا من براثن الاستغلال . فذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصـــة المتكافئة وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحـــدة ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتـــح من الثغرات فى صفـــوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعـــل ارضها مسرحا لها وتجعـــل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقى الناشىء عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم لايمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغـــلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفورق بين الطبقـــات سلميا ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو احد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يولية ووجهت من اجله ضربتها الهائلة إلى مراكز الاستغـــلال والاحتكار .

ان هـــذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ومن التطبيقات الاشتراكية ايضا حرية الكلمة وسيادة القـانون ، وحرية الصحافة .

ولا بد لحماية هذه الحريات جميعا من دعم القوات المسلحة ، لكى تكون بمثابة الدرع للوطن ضد الأخطار الخارجية وكل محاولة رجعيـة استعمارية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى أمانيه الـكبرى .

***

هذه هى المبادىء الاشتراكية السليمة وبعض تطبيقاتها على مجتمعنا العربى . فهى اشتراكية عربية محض ، لا هى شرقية ولا غربية ، انمـا هى اشتراكية نابعة من بيئتنا ومن تاريخنا .

هذا هو الطريق الى الحرية والديمقراطية السليمة .

هذه صورة الحياة السعيدة كما رسمها فى الميثـاق زعيم العروبة المخلص الملهم الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القوى الشعبية الذى انعقد فى القاهرة فى شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

ومن واجبنا بعد ما أصبح هذا الميثاق وثيقة وطنية كبرى ، أن نلتزم به جميعا ، فنهتدى بمبادئه السامية فى كل مانفكر فيه . وفى كل عمل نؤديه لصالح هذا الوطن .

والله ولى التوفيق .

الانتاج والمجتمع

بقلم

الدكتور محمود محمد الجوهري

- ١ -

التخطيط والانتاج

اتجهت سياسة الثورة فى ميدان الانتاج الى تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها لتحقيق أهدافه ، فعملت على زيادة حجم الانتاج وتنويعه لمواجهة الزيادة فى عدد السكان ، واقامة نظام اقتصادى متوازن لا يتعرض للهزات الاقتصادية الخارجية ، ولا يكون أيضا شديد الحساسية لعوامل التغير فى بعض اوجه النشاط الاقتصادى الداخلى ، ولقد شمل نشاط الدولة فى هذه الناحية ادخال الصناعة الثقيلة والاهتمام بتوليد القوة المحركة والتنقيب عن البترول وتنمية الصناعات والتوسع الرأسى والافقى فى الانتاج الزراعى .

ولا شك أن الشعب الواعى الذى عانى طويلا من المشاكل الموروثة من عهود الاستعمار والاستغلال ومشاكل الاقتصاد المتخلف والانتاج القليل والدخل المنخفض والبطالة البغيضة والتواكل المقوت ، ليشعر اليوم بأن الدولة بكل مرافقها وامكانياتها وسلطاتها انما تعمل على اسعاده وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والرخاء له دون تمييز او تفرقة .

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وكان الحل الوحيد للوصول الى الحل السليم لمشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية هو خطة التنمية الاقتصادية لمضاعفة الدخل فى عشر سنوات لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧/١٩٦٠ باعتماد الخطة تطبيقا لنص الدستور الذى يقضى بتنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، وقد تم اعداد الخطة على أن يتم تنفيذها على مرحلتين ، وبدأ تنفيذ المرحلة الاولى منها « ١٩٦٠/١٩٦١ — ١٩٦٤/١٩٦٥ » .

وقد تم توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية على الوجه الاتى (١) :

وجهاز التخطيط الذى أخرج هذه الخطة ، وضعت نواته فى عام ١٩٥٥ ، ومن يومها وهو يعمل فى برامج التدريب والأعداد للحسابات القومية وتقديرات الدخل القومى والتنبؤ بالنمو السكانى وقوة العمل ،

---

(١) من خطاب للسيد عبد اللطيف محمود البغدادى فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

القطاع	ما يخصه من الاستثمار « مليون جنيه »	نسبة استثماراته الى جملة الاستثمارات
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٩٢٫٠	٢٣٫١٪
الكهرباء والصناعة	٥٧٨٫٧	٣٤٫١٪
النقل والمواصلات والتخزين « شاملا قناة السويس »	٢٧١٫٨	١٦٫١٪
الاسكان	١٧٤٫٦	١٠٫٣٪
المرافق العامة	٤٨٫٨	٢٫٩٪
الخدمات	١١١٫٠	٦٫٥٪
التغير فى المخزون	١٢٠٫٠	٧٫٠٪
المجموع	١٦٩٦٫٩	١٠٠٪

ثم أعيد تنظيم الجهاز فى عام ١٩٥٧ على أحدث الاسس العلمية السليمة (١) .

ان اتباع اسلوب التخطيط يجنبنا التقلبات فى اقتصادنا القومى ، والتاريخ الاقتصادى يشير الى أن الدول المتبعة لاسلوب التخطيط اقل تعرضا للتقلبات الاقتصادية والازمات من الدول التى لا تنهج هذا النهج ، وليست المشاكل الاقتصادية وحدها هى التى تحتم علينا اللجوء الى التخطيط فهناك أيضا الاعتبارات الاجتماعية .

وقد سعت الثورة الى تدعيم اقتصاد سليم مستمر يقف صامدا متينا أمام اى عوامل خارجية طبيعية كانت أو غير طبيعية ، الامر الذى أدى الى التفكير فى كثير من المشروعات التى ترمى الى زيادة الانتاج باستغلال الطاقات المعطلة ، وتركيب طاقات انتاجية جديدة فى قطاعات الرى والزراعة والصناعة والنقل وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى ، وكان الحل الوحيد لتنظيم هذه المشروعات ، هو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى امر الرئيس جمال عبد الناصر بتنفيذها فى نوفمبر عام ١٩٥٨ .

وتعتبر هذه الخطة القومية تعبيرا صادقا عن الاجراءات التى اتخذتها الثورة لتحقق للشعب التقدم الاقتصادى والتطوير الاجتماعى فى اطار الفلسفة القومية وسعيا الى اقامة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى نصبو اليه .

وتتلخص عناصرها فى الآتى :

أولا — الانتاج القومى ، وهو القاعدة الرئيسية التى تستمد منها الخطة عناصر حياتها واندفاعها الى الامام نحو اهدافها ، ومكونات هذا

(١) من خطاب للسيد عبد اللطيف محمود البغدادى فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

الانتاج ، من سلع وخدمات متنوعة ، وتكاليف هذا الانتاج وتصريفه في الداخل والخارج وأهداف الخطة في كل هذه النواحي .

ثانيا ـ الدخل ، وهو ما يفيض للمجتمع من الانتاج بعد استنزال مستلزماته التي يبذلها المجتمع في سبيل الحصول عليه ، ومدى توافر هذه المستلزمات .

ثالثا ـ الاستهلاك وهو ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يساهم في تحقيق الهدف .

رابعا ـ الادخار ، وهو مايفيض من الدخل بعد ماينفق في الاستهلاك .

خامسا ـ الاستثمار ، وهو استعمال المدخرات في مشاريع التنمية .

سادسا ـ العمالة ، وتحتل مكانا بارزا في اهداف الخطة،وانتاجية العامل وسائل رفعها تحقيقا للتنمية .

عموما لقد تطور جهازنا التخطيطي تطورا عظيما ، واصبح قادرا على النهوض بالمسئوليات الجسام الملقاة عليه في هذه المرحلة الهامة من تاريخنا ، وقد أمكن تدعيمه بالخبراء ، الى جانب معهد للتخطيط في أعلى مستوى .

التخطيط والميثاق :

ان الهدف الذي وضعناه لانفسنا في نطاق الانتاج ، يضعنا أمام نوع من التحدي يجب علينا مواجهته ، والتغلب عليه ، اننا نريد زيادة الانتاج بمعدل يحقق اعلى قدر ممكن من الرفاهية لشعبنا الذي يتزايد تزايدا كبيرا ، ولكي يزيد الانتاج ، لابد أن نزيد دائما من الادخار ، ونقيد الاستهلاك حتى نستطيع عن طريق زيادة الادخار التوسع في الاستثمارات اللازمة لزيادة الانتاج ، ولكننا في الوقت نفسه ، نهدف الى زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة استهلاك السلع المادية ، والتوسع في الخدمات ، ان هذا الهدف الاخير قد يتعارض مع هدفنا في زيادة المدخرات ، ومن هنا ينشأ التحدي الذي يجب علينا مواجهته .

المعادلة الصعبة والتحدي :

يقول الميثاق في الباب السادس تحت عنوان « في حتمية الحل الاشتراكي » ان مواجهة التحدي لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط هي :

١ ـ تجميع المدخرات الوطنية .

٢ ـ وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣ ـ وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

والتخطيط ينبغى ان يمون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ولكنه عملية تحقيق الامل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعـادلة الصعبة التي يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هى :

كيف يمكن ان نزيد الانتاج ؟

وفى الوقت نفسه نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات .

هـذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من اجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية ، تتطلب ايجـاد تنظيم ذى كفاية عالية ، وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفـع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسـيع نطاق الخدمات ، وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج ،وأن الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ، ولحياة كل انسان فيه .

ان هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لا مركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جمـوع الشعب وافراده .

اننا نؤمن بما بينه « الميثاق » عن دور التخطيط فى تحقيق الكفاية بزيادة الانتاج ، فهو الذى سيضع البرامج لبلوغ هدف اشتراكيتنـا الثانى ، وهو عدالة التوزيع ، عدالة توزيع الثروة والدخل ، وعـدالة توزيع السلع والخدمات بين المناطق المختلفة .

ان التخطيط الذى سيحقق لنا ذلك كله ، هو التخطيط العلمىالذى يعتمد على حصر دقيق للموارد الوطنية ، وعلى مجهود عميق لتوزيعها بين أفضل الاستخدامات الممكنة ، وعلى تنسيق دقيق بين الاستخدامات المتعددة .

ان التخطيط على مستوى الجمهورية لابد ، بطبيعته ، أن يـكون مركزيا ، وان كان من الواجب ان يستهدى التخطيط المركزىبدراسات وخطط أولية تقوم بها السلطات المحلية .

ان هذه السلطات أقدر على حصر مواردها ومعـرفة امكانياتها ، ويقتضي تحقيق الكفاية فى التنفيذ ان يترك أمره للاجهزة اللامركـزية وخاصة الاجهزة المحلية ، لانها بحكم وجودها فى مناطقالتنفيذ ، أقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة (١) .

---

(١) تقرير الميثاق ـ النص الرسمى ص «٧٣» .

التمويل والانتاج :

ان القيام بالتنمية الاقتصادية يتوقف على ما يمكن ان نضمنه لها من وسائل التمويل الوطنية والاجنبية ، كما يجب أن نتأكد فى وضوح ان المدخرات القومية التي يقوم الشعب بتكوينها هى المصدر الاساسى للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية .

ان عملية الادخار بما تتطلبه من تضحيات فى الحاضر ، تفتح الباب واسعا أمام مستقبل تسوده الرفاهية والرخاء ، وعلى الشعب فى سبيل ضمان هذا المستقبل ، ان يتوسع بكل طاقاته فى توجيه المدخرات الى عمليات التمويل ، وعلينا بصفة خاصة ، أن نعمل على تنمية المدخرات الصغيرة ليشعر كل فرد أنه يشارك فى زيادة الانتاج .

ان علينا ان نعمل على زيادة الصادرات حتى نوفر العملات الاجنبية الضرورية للتنمية .

لقد كان من أهم الاسس التى وضعت لضمان حسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدود ، أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة للشعب كما جاء « بالميثاق » ، فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة ، كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى اطار الملكية العامة نفسها ، صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

على أنة ليس هناك ما يمنع من ان نستفيد من المعونات الفنية والقروض الاجنبية ، على أن تكون جميعها غير مشروطة ، وقد حدد « الميثاق » في الباب السابع « الانتاج والمجتمع » الاولويات التى وضعت لذلك والتى يقبلها التطوير الوطنى ، ويمكن اجمالها فى الآتى :

١ ــ قبول كل المعونات الاجنبية غير المشروطة التى تساعد على تحقيق اهداف التطوير الوطنى ، ونحن نقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت الوان اعلامهم .

٢ ــ قبول كل القروض غير المشروطة التى نستطيع أن نفى بها دون عنت أو ارهاق فالقروض بالتجربة طريقة واضحة فى حدودها ، وتنتهى مشكلتها تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

٣ ــ قبول اشتراك راس المال الاجنبى فى أوجه النشاط الوطنى كمستثمر ، على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التى تقتضى خبرات جديدة يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

السياحة والتمويل :

ان هدفنا لتحقيق الزيادة فى الدخل القومى يمكن تحقيقه من المزايا الكثيرة التى وهبها الله لبلادنا ، والتى تجعلها من أهم المناطق السياحية فى العالم خاصة اذا لاحظنا ان مستوى الاسعار عندنا أقل من مستويات الاسعار فى العالم طبقا لما تعلنه تقارير الامم المتحدة ، ولكى نشجع

السياحة لابد من توفير كل السبل التى تجـذب السائح وتيسر دخوله واقامته .

وانا النقدر كل التقدير الجهود التى بذلتها الدولة فى الآونة الاخيرة لتشجيع السياحة عندنا .ونامل ان تستمر هذه الجهود حتى تصل السياحة الى ما يجب أن تكون عليه كمصدر لجزء هام من الدخل القومى والنقد الاجنبى معاً .

لقد رسم « الميثاق » فى الباب الثامن « مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله » الدور الاساسى للتخطيط فى عملية الانتاج فى الكلمات الآتية :

« ان العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى ، هو طريق الغد ، ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام اجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة أمامه ، حتى يستطيع أن يعرف فى أى وقت من آلاوقات مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى ان تتحول الخطة الشاملة فى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد اجهزة الانتاج ، ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعاً بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما من حساب الزمن وحساب التكلفة ، والا افلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار ، والامر كذلك فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها ، بما يعزز احتمالات الوصول الى الاهداف ، هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ، ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما انه يوجه به حركة التاريخ فى اللحظة نفسها .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى جميع المجالات ، بل يجب ان تصل اليهم بالطريقة الاكثرملاءمة بالنسبة لكل منهم ، ان ذلك يكفل دائما ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان التخطيط على هذا النحو الذى اوضحناه ، يعمل دائما فى خدمة الانتاج ، يرسم له الطريق ، ويعالج مشكلاته ويوجد لها الحلول السليمة التى تحقق له الكفاية لخدمة المجتمع ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

— ٢ —

اشتراكيتنا والانتاج

لقد فرضت الاشتراكية نفسها حلا حتميا لجميع مشكلاتناالاجتماعية والسياسية ، لانها نابعة من قيمنا الروحية والدينية والخلقية ، متلائمة مع بيئتنا وظروفنا الاجتماعية ، معبرة عن الآمال الملحة للجماهير فى ضرورة التخلص من رواسب الماضى بما لاقته فيه من استغلال وسيطرة وحرمان .

ان الاشتراكية هى وحدها القادرة على تحقيق مجتمع الكفايةوالعدل، انها بما تضمنته من سيطرة الشعب على جميع ادوات الانتاج تتيح الفرصة امامه لاستخدام كل هذه الادوات ، فى سبيل زيادة الدخل وعدالة التوزيع بين المواطنين .

لقد تميز التطبيق الاشتراكى فى بلادنا بميزات عدة خلقت منه نموذجا عربيا له طابعه الخاص ، واعتمدت اشتراكيتنا على وسائل عدة لتحقيق هدفيها من الكفاية والعدل ، ومن هذه الوسائل تحددت خصائصها ومقوماتها ، وقد تمثلت هذه الوسائل فى الآتى :

١ — توسيع قاعدة الملكية الفردية فى الزراعة .

٢ — خلق قطاع عام كبير .

٣ — احترام العمل وحمايته .

٤ — الحل السلمى للمتناقضات الطبقية .

٥ — الاعتماد على التعاون فى مجال الاستهلاك والانتاج .

٦ — اقامة مجتمع الرفاهية لتيسير الخدمات للشعب .

والانتاج بالنسبة للاشتراكية جناحها الايمن ، فهو الذى سيحقق لها هدفها الاول وهو الكفاية ، وهى تقتضى توجيه كل طاقات الامة الى الانتاج فى جميع نواحيه (١) ، وعندما يعود اثر هذا الانتاجعلىالمواطنين جميعا دون تمييز يتحقق الهدف الثانى وهو العدل .

التطبيق الاشتراكى فى بلادنا :

لقد انتهى التطبيق الاشتراكى فى بلادنا الى اقامة اشتراكية عربية متميزة فهى تؤمن بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والخلقية .

---

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود محمد الجوهرى ص «٧» .

وهى تؤمن بالجماعة ، وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر ، ولكنها فى الوقت نفسه تحترم كرامة الانسانية وحرية الفرد .

وهى ، اذ تسعى لتحقيق الكفاية ، لا تضحى بالجيل الحاضر فى سبيل رفاهية الأجيال القادمة ، وانما تقيم التوازن بين تضحيات الاجيال المتلاحقة .

وهى تؤمن بالملكية الفردية غير المستغلة ، وبحق الارث الشرعى ، وبالمبادرة الفردية الخلاقة التى لا تنحرف عن المصلحة العامة ، وهى فى هذا تختلف عن الاشتراكية التى تلغى الملكية الفردية لوسائل الانتاج الفاء تاما .

وهى تؤمن بوحدة الشعب وسيادته ، فلا تسمع بدكتاتورية اية طبقة او سيطرتها ، وانما تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات .

وهى تؤمن بحل المتناقضات الطبقية حلا سلميا ، فتنكر العنف وسيلة لحل هذه المتناقضات .

وهى فى أسلوب عملها اشتراكية علمية ، تعتمد فى تحقيق الكفاية والعدل على الأسس العلمية ، وعلى كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج .

هذا هو الطريق الاشتراكى الذى سلكناه ، له خصائصه ومميزاته الذاتية .

ان الشيوعية ليست اذن هى البديل الوحيد للطريق الراسمالى .

لقد حتمت علينا ظروفنا وقيمنا ومبادئنا سلوك طريق يختلف عن الطريقين الآخرين معا .

هذه هى سمات اشتراكيتنا العربية (١) .

الحل لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى :

يقول « الميثاق » فى الباب السادس ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وصولا ثوريا(٢) الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمالالعريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الاخير من القرن العشرين .

ان العمل من اجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعفوية رأس المال المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على اساس من العدل ، لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

---

(١) تقرير الميثاق النص الرسمى ص (٧١) .
(٢) يريد أن يقول « من اجل الوصول الثورى » .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليهاأن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هيضرورة سيطرةالشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهو طريق الديمقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تاميم كل وسائل الانتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

الأول ــ خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

الثانى ــ وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكى ، هو الطريق الوحيد الذى يمكن ان تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطبقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته ــ تعد بمثابة اكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين ــ امتدادا لمقدمات سبقتها ــ كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها ، وبالجو السلمى الذى تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة من الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ، ويؤكد سيادتهعلى مقدرات الثورة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة ، والطريقة الحاسمة التى تمت بها ،والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الالوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت التحول الواسع المدى ، قد مكنت منحفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

القطاع العام والانتاج :

ان تملك الشعب لجزء كبير من وسائل الانتاج فى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمال ، يعتبر أمرا ضروريا لتـوجيه الامكانيـات القومية بما يضمن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فان قيام القطاع العام القوى يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق الفرصة المتكافئة للمواطنين فى نصيب عادل من الثروة والدخل ، يملكونه من خلال ملكية الشعب كله لهذا القطاع ، وفى سبيل انشاء هذا القطاع ، أنشأت الثورة كثيرا من المشروعات العامة ، كما أممت كثيرا من المشروعات الاسـاسية والهامة التى كانت ملكا للقطاع الخاص .

ان اشتراكيتنا تسمح بوجود قطاع خاص الى جانب القطاع العام ، يشارك فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار الخطة الشاملة دون استغلال أو احتكار ، فاذا كانت ملكية الشعب للقطاع العام قد ضمنت سيطرته على الجزء الأكبر من أدوات الانتاج ، فان سيطرته تمتد أيضا الى القطاع الخاص بما يباشره عليه من رقابة وتوجيه ، وعلى ذلك فان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج فى المجتمع تتحقق بالملكية العامة للشعب ، وكذلك بالرقابة وبالتوجيه ، كما أن رأس المال الخاص فى وضعه الجديد لابد أن يعمل على تطوير نفسه ، وأن يشارك فى تحقيق التقدم الاقتصادى ، وأن يبعد عن الاستغلال .

ان اشتراكيتنا تفرق ايضا بين نوعين من الملكية الخاصة : هما الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة ، فهى تسمح بالملكية الخاصة فى الاطار الذى حدده « الميثاق » على أن تبعد عن الاستغلال والا كان من حق الدولة أن تصادر نشاط القطاع الخاص اذا ما انحرف أو استغل ، كما أنها تركت الباب مفتوحا لرأس المال الخاص ليمارس نشاطه — دون تحديد — فى المبانى ، وفى مجال الصناعات التعدينية والصناعات الخفيفة ، ثم ليمارس نشاطه فى مجال تجارة الصادرات بما يعادل ربع حجمها وفى مجال التجارة الداخلية بما يعادل ثلاثة ارباع حجمها ، كل ذلك بشرط أن تكون المبادرة الفردية قائمة على الكفاءة والعمل ، لا على الانتهازية والحماية ، بشرط أن يطور القطاع الخاص نفسه بما يضمن أن يكون فى خدمة مصلحة التطور الاشتراكى بقدر ما يكون فى خدمة مصالح أصحابه فى الربح المشروع دون استغلال . ان تحديد هذه النسب يرسى حدودا أملاها الواقع وفرضتها الدراسة الدقيقة .

ان قيام القطاع العام والقطاع الخاص غير المستغل وعملهما معا لتحقيق التنمية الاشتراكية يضمن بالضرورة فرصة المنافسة المتكافئة العادلة بينهما . وهذه المنافسة المتكافئة العادلة هى وحدها التى تضمن لهما معا الانطلاق الكفء فى تنمية الانتاج وزيادته (١) .

تطوير القطاع العام :

انه من الضرورى ، على ضوء ما تقدم ، خصوصا فى هذه المرحلة التى تهدف الى تحقيق الكفاية والعدل ، أن نعمل وبصفة دائمة على تطوير القطاع العام بما يضمن اتمام عملية التحول الاشتراكى بسرعة ونجاح ، وهذا يتطلب (٢) :

١ — الا يقف الروتين الحكومى حائلا دون العمل الثورى .

---

(١) تقرير الميثاق — النص الرسمى — ص (٧٠) .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى ص (١١) .

٢ ـ عدم قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها

٣ ـ وضع كل عامل في العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداد

٤ ـ تحديد الأجور والمرتبات بحسب نوع العمل وانتاجيته .

٥ ـ القضاء على الاسراف حتى يحصل الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأسعار معقولة .

التاميم والانتاج :

يقول الميثاق :

« انه لمن الأمور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به ، ان التاميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية ، كما ينادي اعداء الاشتراكية . وانما هى توسيع لاطار المنفعة ، وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التاميم لا يؤدى الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء باكبر المسئوليات ، وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الانتاج أو فى رفع مستواه النوعى .

وليس التاميم كما تنادى بعض العناصر الانتهازية عقوبة تحل براس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغى من ثم ممارسته فى غير أحوال العقوبة . ان نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة ، أكبر من معنى العقوبة واهم .

لقد كانت فكرة تملك الدولة لبعض وسائل الانتاج أو المشاركة فيها مثار جدل شديد بين رجال الاقتصاد فى الماضى ، الا أنها اليوم اصبحت من المبادىء المسلم بها بين رجال الاقتصاد المعاصرين ، وانتقل الجدل منها الى المدى والوسيلة .

فالديمقراطية الشعبية ترى أن تملك الدولة لكل وسائل الانتاج ضرورة حتمية لقيام النظام الشيوعى، وهى تلجأ فى ذلك الى المصادرة دون تعويض ، ومن ناحية أخرى ترى بعض الدول الاشتراكية فى تملك الشعب لوسائل الانتاج الأساسية والاشراف عليها ، ضمانا للتوجيه والتخطيط ، لذلك تلجأ الى التأميم كوسيلة لضمان توجيه الدولة ، حتى فى أمريكا نفسها ، وهى العريقة فى الراسمالية ، لجأت الدولة الى تملك بعض وسائل الانتاج ، ومشروع وادى التينيسى أكبر مثال على ذلك ، فضلا عن الكثير من المصانع والمؤسسات التى اقامتها الحكومة الاتحادية خلال الحرب الماضية وما بعدها .

لكن الى أى مدى ينبغى أن يمتلك الشعب وسائل الانتاج ؟

والاجابة عن هذا السؤال لا تحتمل الكثير من الجدل ، فالمدى المناسب يتوقف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، وطالما أن الهدف الأوحد هو تنمية الانتاج ، فالمدى المناسب هو سد الثغرات فى الاقتصاد النامى .

اذن ما الوسيلة المثلى لتحقيق هذه الغاية ؟ اهى المصادرة ، كما حدث فى البلاد الشيوعية ؟ أم التأميم كما حدث فى البلاد الاشتراكية ؟

ان الوسيلة المثلى هى التى تحقق مبادىء العدالة ، وتكون أقل كلفة من غيرها ، من أجل هذا لجأنا الى التأميم لمعالجة أوجه النقص فى نظامنا الاقتصادى ، ودفعنا التعويضات اللازمة فى كل الحالات ، ولم نلجأ الى المصادرة دون تعويض ، كما فعلت وتفعل الدول الشيوعية لأن نظامنا يقوم أساسا على العدل .

التعاون والانتاج :

ان الحركة التعاونية فى جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة الشعب ومعتمدة على نفسها فى الادارة والاشراف والتمويل عن طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعامة التى تكونها الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، وسياستنا التعاونية ، سياسة انتاجية ، تعمل على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعه للمستهلكين ، كما انها تعتمد على سياسة تخليص الزراعيين من ربقة الوسطاء والمستغلين .

ولا يقتصر النظام التعاونى الذى تسعى الدولة الى تحقيقه على القطاع الزراعى ، بل هى تهتم أيضا بالنظام التعاونى فى الانتاج أو التوزيع أو الخدمات ، وتشجيع الحركة التعاونية بجميع أنواعها ومظاهرها من زراعية الى صناعية الى استهلاكية الى توزيعية الى منزلية ومدرسية (١) .

وقد أصبح التعاون أساسا مكينا لنظامنا الاقتصادى ، لأنه يمنع الاستغلال والانتهازية ولما له فى مجال الاستهلاك من ميزة توفير السلع للمواطنين دون تعرضهم لأى استغلال ولما له فى مجال التسويق من ميزة تحقيق سعر مجز للمنتج الصغير ، ولا تألو الحكومة جهدا فى دعم أجهزة التعاون حتى يتحقق نفعه ، ويمتنع به التحكم والاحتكار والانتهازية وذلك بالآتى :

١ ــ توسيع اطار الحركة التعاونية بنشر الجمعيات وزيادة العضوية فيها .

٢ ــ زيادة كفايتها حتى تكون أداة القطاع الخاص فى التنمية وليتكامل فى ذلك مع برامج القطاع العام فى الخطة الخمسية .

---

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود محمد الجوهرى ص « ٢٥ » .

ان التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فلم يكن من المعقول مثلا أن تكون الاشتراكية هى مجرد تحويل الأجير الى مالك أرض ، وانما الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يواصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالكها الجديد ، فيوفر له كل احتياجات الانتاج ويحميه من الاستغلال .

كذلك الحال فى الصناعة ، فان الاشتراكية ليست مجرد تشجيع اصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل ان الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يتحول هذا التشجيع الى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام ، وتصريف الانتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

التعاون فى الميثاق :

ولقد بين « الميثاق » فى أبوابه المتعددة الدور الهام الذى يمكن ان يقوم التعاون به فى النطاق السياسى والاقتصادى والاجتماعى . أن نشر التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا التى تسعى لتحقيق الكفاية والعدل فعن طريق التعاون المحكم التنظيم ، يمكن زيادة الانتاج الزراعى وتجميع مجهود الحرفيين فى سبيل تحسين نشاطهم الانتاجى وتقويته كما يمكن عن طريقه اقامة تنظيم يعين على القضاء على الاحتكار والاستغلال فى ميدان التجارة الداخلية ، ويقيم توازنا سليما فى أسعار المنتجات ، يضاف الى ذلك أنه عن طريق التنظيمات التعاونية ، يمكن العمل على زيادة المدخرات الشعبية التى تسهم فى تمويل التنمية الاقتصادية (١) .

فاذا كانت اشتراكيتنا قد تمشت مع طبيعة ظروفنا ومع امكانيات الفلاح المصرى ، فوضعت مبدأ نشر الملكيات الفردية الزراعية الصغيرة فان دواعى زيادة الانتاج تحتم قيام الجمعيات التعاونية بدور هام فى تحقيق مزايا الانتاج الكبير لهذه الملكيات ، كما يجب أن يمتد التعاون من عملية توفير البذور حتى عملية تسويق الانتاج الزراعى وتصنيعه .

تجميع الاستغلال الزراعى والانتاج :

ان تجميع الاستغلال الزراعى يساعد على التغلب على مساوى تفتت الحيازات ، وعلى أضرار تجاوز المحاصيل المختلفة ، وييسر مقاومة الآفات واستخدام الآلات على نطاق واسع ، والاقلال من استخدام الحيوان فى العمل الزراعى ، مما يسمح بزيادة الانتاج الحيوانى ، وبذلك يصبح التجميع عاملا هاما فى تخفيض تكاليف الانتاج الزراعى وزيادة حجمه .

---

(١) تقرير الميثاق — النص الرسمى ص (٧٦) .

التعاون الانتاجى :

ان التعاون الانتاجى فيه الحل الملائم لمشكلات ضعف المنتجين الحرفيين ، والنهوض بمستوى الصناعات البيئية ، حتى يمكن رفع الدخل وتحسين مستوى الانتاج وزيادة كفايته ، كذلك يمكن للتعاون الانتاجى فتح مجالات هامة فى ميدان التصنيع الريفى فى اطار الجمعيات التعاونية الزراعية ، أو عن طريق جمعيات خاصة يكون هدفها زيادة الانتاج والعمالة ، وشغل أوقات الفراغ .

التعاون الاستهلاكى :

يجب ان يكون التعاون الاستهلاكى أداة لمقاومة الاستغلال والاحتكار فى التجارة الداخلية ، ووسيلة لتوفير السلع فى المناطق النائية وفى الريف وفى جميع المجالات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية ، كما ينبغى اقامة الاتحادات التعاونية على أساس طبيعى بحيث تربط الاتحادات الاقليمية بعد ذلك باتحاد تعاونى عام للجمهورية كلها .

كذلك يجب أننهتم بالثروة السمكية وتنميتها ، وذلك يقتضى تقوية الجمعيات التعاونية لصيادى الأسماك ومدها بالمعدات الحديثة ، وتدريب العاملين فيها وتمويلها على نحو يزيد من فاعليتها فى خدمة الانتاج القومى .

ان التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا ، ويحقق زيادة الانتاج فى جميع القطاعات والمجالات ، وبذلك أصبح أحد العمد التى يرتكز عليها مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى التعاونى .

- ٣ -

العمـــال والانتـــاج

يقول « الميثاق » :

« الطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق أهــداف الانتــاج » ..

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالعمــل الاشتراكي العظيم الذى حققته ، تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

لقد حققت هذه القوانين للعمال كثيرا من الحقوق ، كمـا فرضت عليهم كثيرا من الواجبات .. وقد حددها « الميثاق » فى الكلمات الآتية:

« ان هذه الحقوق الثورية ، جعلت الآلات ملـكا للعــامل ، ولم تجعل العامل ملـكا للآلات ، لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج ، ان هذه الحقوق الثورية كفلت حـدا أدنى للأجور ، واشتراكا ايجابيا فى الادارة ، يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسـان . وعلى هذا الأساس ، فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات ، ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية ، لابد أن يقـابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية . ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع تحت ارادته ، لقد أصبحت مسئوليةالعمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشـغيلها بـكفاية وأمان ، وبالاشتراك فى الادارة والارباح ، مسئولية كاملة فى عملية الانتاج » .

مسئوليات العمال والانتاج :

لقد غيرت الثورة طبيعة العمل فى مجتمعنا الاشتراكى ، فبعـــد أن كان العمل سلعة ، وبعد أن كان العمـــال يبددون جزءا كبيرا من طاقاتهم فى الكفاح من أجل انتزاع حقوقهم ، وبعد أن كان ذلك يفقدهم الثقة ويصرفهم عن التفرغ للانتاج ، ردت اشتراكيتنا للعامل انسانيته وكرامته ، وأعطته حقه العادل فى فائض الانتاج ، وضمنت له الاشتراك فى ادارة المشروعات .

ان هذه الحقوق التى ردتها اشتراكيتنا للعمـال لابد أن تقابلهـا واجبات ترتفع الى مستوى هذه الحقوق ، فيجب أن يبذل العمال أقصى جهدهم لزيادة الانتاج ولتحسين نوعه ، وأن يحافظوا على الآلات التى أصبحت مملوكة للشعب كله ، وأن يعملوا بكل طاقاتهم عــلى خفض

التكاليف ، ليفيدوا المجتمع كله ، وليعود عليهم نصيب اكبر من فائض الانتاج ، وتستطيع النقابات العمالية أن تقوم بدور هام فى هذا المجال(١) .

ان النهوض بالعمال فى مجموعهم ، يحتم تكوين نقابات للعمال الزراعيين ، حتى يفيدوا من الامكانيات الضخمة التى يحققها التكوين النقابى ، كذلك ينبغى توفير العمل الدائم والخدمات للعمال الزراعيين الموسميين ، وذلك بانشاء انشطة موسمية أخرى فى فترات بطالتهم الموسمية ، ولكى نحقق كل ما نصبو اليه من نهوض بالعمال الزراعيين ، يتعين ايجاد أجهزة احصائية دقيقة تقوم باعداد ميزانية قومية للقوة العاملة ، تبين مصادرها المتاحة ، وتحدد امكانيات استخدامها .

ان اعداد هذه الميزانية القومية يساعد على رسم سياسة سليمة للتوطين الملائم للصناعة وللتهجير المتوازن بين المناطق المختلفة(٢) .

ان الشعب ، بكل قواه قد تحقق له أن العمل هو الطريق الوحيد لحماية الاشتراكية ، كما أن الشعب بكل قواه العاملة حريص على الاشتراكية ، وحريص على نجاحها ، لأنها الطريق الوحيد الذى يضمن له الكفاية والعدل .

ومن هنا أصبح على العمال والفلاحين باعتبارهم القوة العاملة التى يقع على عاتقها عبء العمل والانتاج ، أن يتحملوا مسئوليات الاقتصاد القومى الآتية (٣) :

أولا : أن ينظروا الى العمل نظرة سليمة قوامها أن العمل انما هو مسئولية اجتماعية قومية ، لا مجرد وسيلة من وسائل كسب العيش. فالعمل ليس ــ كما يتوهم البعض ــ سخرة لا مفر منها للحصول على لقمة العيش ، وانما هو جهد شريف يبذله الانسان من أجل الاضطلاع بواجباته كمواطن ، يتمتع بحقوقه فى مقابل هذه الواجبات . فالعمل الذى نقوم به هو وسيلتنا للحصول على دخل ننفقه فى سبيل الحصول على ماتحتاج اليه من سلع وخدمات ، وما نتمتع به من حقوق اجتماعية، وليس دور العامل مقتصرا على مجرد الانتاج فحسب ، فهو منتج ومستهلك فى الوقت ذاته ، ذلك انه يتلقى دخلا وينفق كل دخله أو جزءا كبيرا منه ، ولهذا يجب على العامل أن يوازن بين دوره كمنتج للثروة من ناحية ، ودوره كمستهلك للثروة من ناحية أخرى ، أى يجب

---

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى ــ ص (١٦) .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى ــ ص (١٧) .

(٣) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى ــ ص (١٢) .

عليه ان يضع نصب عينيه دائما ما ينطوى عليه العمل الذى يؤديه من تشريف له باعتباره شريكا فى انتاج ثروة بلاده ، وما ينطوى عليه هذا العمل من خدمة مباشرة تعود عليه وخدمة غير مباشرة تعود على أبناء وطنه جميعا .

ثانيا : على كل منهم أن يضع فى حسبانه دائما أن نمو الثروة القومية يعود عليه هو شخصيا بالقسط الأكبر من الخير ، فكلما نمت الثروة القومية ، زاد الدخل القومى ، ومن ثم زاد نصيب العامل والفلاح من الثمرة التى يحققها نمو الدخل القومى ، وزادت فرص العمل أمامه ، واتسع نطاق الخدمات الاجتماعية التى تحققها له الدولة ، ويعني هذا كله أنه يجب على العامل والفلاح أن يسهم بدور فعال فى تنمية الثروة القومية ، لكى يزداد نصيبه من الزيادة التى تطرأ على الثروة القومية .

ثالثا : يجب على العامل والفلاح أن ينظر كل منهما الى العلاقة بينه وبين رؤساء العمل نظرة سليمة عمادها الايمان بالتضامن القومى والتعاون المخاص .

فالحزازات والمشاحنات والمنازعات التى تنشأ بين العمال والفلاحين ورؤساء العمل ، نتيجة لسوء فهم ، ينبغى الا تقوم بين الطرفين ، لأنها تعود بالضرر على كل من العمال والفلاحين والدولة والمجتمع بأسره ، ذلك أن مثل هذه المنازعات والمشاحنات تؤدى الى عرقلة الانتاج ومن ثم تؤدى الى تدهور الثروة القومية لا ازدهارها .

رابعا : عليهم أن يأخذوا أنفسهم بالتثقيف والتدريب والمران ، وأن يطوروا عاداتهم وأمزجتهم تطويرا عصريا يتلاءم مع ما تقتضيه أساليب الانتاج الحديثة ، فالعامل المثقف يستطيع — بدون شك — أن يخدم نفسه وغيره من الناس ، وذلك عن طريق الانتاج الجيد والدقة والأمانة فى العمل والحنكة والدراية والسلوك الاجتماعى السليم .

بل ان الوعى العمالى النقابى ذاته لا ينمو ولا ينتشر الا اذا كان العمال أنفسهم متطورين وقادرين على تهيئة أنفسهم لمقتضيات الأساليب الحديثة فى الانتاج .

ويعنى هذا كله ، أن مقتضيات نمو الثروة القومية تفرض على العمال ان يكونوا مثقفين ومدربين ومتطورين ، لكى يصبح انتاجهم متطورا ووفيرا وكافيا لسد حاجاتهم وحاجات غيرهم من أفراد الشعب جميعا .

خامسا : يجب على العمال والفلاحين أن يدركوا أن تبديد الثروة القومية ، عمل ضار يعود عليهم وعلى المجتمع بأسره بنتائج وبيلة . ومن قبيل تبديد الثروة القومية ، الاهمال فى العمل الذى يؤدى الى كثرة التالف من الانتاج ، والتبذير فى المواد الخام ، وتبديد وقت العمل تبديدا لا مبرر له ، والاستهتار فى تحمل المسئولية .. وغير ذلك من العوامل التى تؤدى الى نقص الانتاج وهبوط مستواه .

ولهذا يجب على العمال والفلاحين أن يدركوا أن الوقت من ذهب وأن الخامات والآلات والأرض من ذهب ، وأن كل قطعة تالفة من الانتاج انما هى جزء من الثروة القومية ضاع عبثا دون أن ينتفع به احد .

لذا يجب على العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية باعتبارهم قوى الشعب العاملة التى يضمها التحالف الوطنى الجديد ، أن يعرفوا أن البنيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، يفرض عليهم أن يأخذوا بمبدأ التضامن فى المسئولية القومية ، وبمبدأ العمل على حماية الدولة من كيد الكائدين وتآمر المتآمرين ، ولهذا يجب عليهم أن يجعلوا من انفسهم سدا منيعا يقف فى وجه الرجعية والاحتكار والاستعمار والمبادىء الهدامة .

دور النقابات العمالية والانتاج :

يقول « الميثاق » :

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى دفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال ، كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ، ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفكريا من أوقات الفراغ والأجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة ..

التنظيمات النقابية فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى :

انه من الطبيعى ، أن يكون الاتحاد الاشتراكى العربى اطارا يجمع فى داخله كل فئات الشعب وتنظيماته المختلفة ، وترتيبا على ذلك ، فان التنظيمات النقابية ، يجب أن يكون تشكيلها فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى .

واذا كان التنظيم النقابى فى المجتمعات الرأسمالية قد نشأ نتيجة لاستغلال رأس المال للطبقات العاملة ، فكان تنظيما دفاعيا يبلور صراع الطبقات ، ويدفع عن النقابيين ظلم المجتمع المستغل ، فانه فى المجتمع الاشتراكى لابد أن يأخذ وضعا آخر يتفق مع طبيعة التطور الاشتراكى وأهدافه .

لذلك فقد أصبح على التنظيمات النقابية أن تطور نفسها فى خدمة المجتمع ، وأن تكون سبيل الامتزاج الكامل بين اعضائها ، مما يجعلها طريقا مفتوحا لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات ، كما يجب عليها أن تباشر مسئولياتها الكاملة فى رفع الكفاية الفكرية والفنية للمنضمين اليها ، مما يؤدى الى رفع كفايتهم الإنتاجية ، ومن هنا فقد استقر فى تقديرنا أن التنظيمات النقابية لقوى الشعب العاملة فى

جميع مستوياتها ، يجب أن تؤكد بصورة عملية وفعالة التخلف الطبيعى بين القوى العاملة كلها وبين جميع قطاعات الانتاج والخدمات .

الديمقراطية فى مراكز الانتاج :

ان التنظيمات النقابية ، اذ تقوم على حرية الانتخاب وحرية الرأى وحق النقد الذاتى ، وحق النقد عموما ، فتفتح آفاقا جديدة للممارسة الديمقراطية السليمة ، كما انها اذ تأخذ فى تشكيلها بأسلوب جماعية القيادة ، واذا توثقت باستمرار الصلة بين هـــذه القيادة ومنابعها الأصيلة ، تؤكد كذلك وبصورة حاسمة ، الأسلوب الديمقراطى داخـل قطاعات قوى الانتاج ذاتها .

يقول «الميثاق» فى الباب الخامس عن «الديمقراطية السليمة» :

ان ملايين الفـلاحين ـ حتى من ملاك الأرض الصغار ـ طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم انفسهم داخل تعـاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ، ومن ثم تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية ، فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما أن عملهم كان يجرى من غير اى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقاتهم الا أن يعيشوا سنى حياتهم خـــلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فان مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة ، لم تـكن فى قدرتهم اية طاقة على تحدى ارادة الراسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع فى عملية الانتاج ، يشتريها راس المال المستغل تحت احسن الشروط الموافقة لمصالحه ، ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هـــذه الطبقة المناضلة من العمال ، صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

وترتيبا على ذلك حدد «الميثاق» دور النقابات فى الكلمات الآتية :

«ان التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات التعاونيةوالنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة.

ان هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان نمو الحركةالتعاونية والنقابية معين لاينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضتها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها ، ان تعاونيات الفـلاحين فضـلا عن دورها الانتـاجى ، هى

منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها . كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طبيعى فى قيادة النضال الوطنى » .

اما الباب الثامن ، فقد حدد لنا مبدأ هاما بالنسبة للديمقراطية فى مراكز الانتاج ، فقد جاء به :

« ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من اجل كمال العمل . وعلى أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل اجهزة الادارة المركزية او المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد اهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما اصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى أرباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية ساعات العمل .

الثقافة والميثاق

بقلم

الدكتور محمود محمود

— ١ —
معنى الثقافة

أود فى بداية هذا الحديث أن أحدد ما نعنيه عند ما نذكر كلمة «الثقافة» فى غضون الكلام أو فيما نقوم به من بحوث . ولقد شاع أخيرا استخدام هذا اللفظ بمعان مختلفة وفى غير تحديد . وانما يلزم التعريف حينما يضطرب المعنى ويختلف فى الأذهان . وكثيرا مايحدث الخلط فى التعبير بين «الثقافة» و «الحضارة» وسوف أحاول خلال هذا المقال أن أفرق بين الكلمتين .

ونحن حين نتحدث عن الثقافة قد نعنى ثقافة « الفرد » ، أو ثقافة « طبقة » من الناس أو فئة منهم ، أو ثقافة «المجتمع» بأسره . وعندى ان ثقافة الفرد تتوقف على ثقافة طائفة ، وثقافة الطائفة تتوقف على ثقافة المجموع . ومن ثم كانت الثقافة من حيث علاقتها بالمجتمع هى التى ينبغى أن نوليها عنايتنا وأن نضعها فى المحل الاول، وذلك بالرغم من صعوبة تحديد معناها حينما تمس حياة شعب بأسره من الشعوب.

وقد نعنى بالثقافة تهذيب السلوك ، وقد نعنى بها العلم والمعرفة ، كما نعنى بها أحيانا الاهتمام بالفلسفة أو الأفكار المجردة ، أو الشغف بفن من الفنون .. ولكنا قلما نفكر فى هذه النواحى مجتمعة وفى وقت واحد معا . فى حين ان الالمام بناحية واحدة من هذه النواحى — مهما بلغ حد الكمال — لا يمكن أن يضفى وحدة الثقافة بمعناها الاعم على فرد من الافراد .

فالسلوك المهذب اذا لم يقترن بالفكر والحس السليم يجعل من صاحبه آلة تخلو من روح الانسان . والعلم والمعرفة اذا لم يقرنا بحسن السلوك كانا حذلقة لا تكفى لأن تجعل من صاحبها رجلا اجتماعيا منسجما مع المجموعة التى يعيش بين أفرادها ، والفن بغير فكر أو علم ضرب من ضروب العبث . واذا كنا لا نجد الثقافة فى ناحية واحدة من هذه النواحى دون سواها ، واذا كنا لا نعثر على فرد واحد يلم بها جميعا الماما شاملا عميقا ، فمعنى ذلك أن الفرد المثقف من جميع النواحى وهم من الأوهام ، ولا يجوز لنا أن نبحث عن الثقافة لدى فرد من الأفراد مهما يكن قدره ، أو لدى طبقة واحدة من الطبقات مهما تكن رفيعة ، وانما ينبغى لنا أن نلتمسها فى مجال أعم وأوسع ، فى المجتمع بمجموع أفراده ، وبرغم وضوح هذه النتيجة التى وصلنا اليها كثيرا ماتزوغ عنها أبصارنا ، ونتطلع الى الثقافة لدى فرد متميز فى ضرب واحد من ضروب النشاط الذهنى ، مع المام يسير بالضروب الأخرى ، أو مع جهل تام بها . فالفنان مثلا قد يسمو الى حد العبقرية فى فنه ، ويكون منحرفا فى سلوكه ، قليل المعرفة بالعلوم ، بل قليل

الدراية بالفنون الأخرى التى لا يمارسها . والرجل النابغ بمفرده قد يضيف جديدا الى التراث الثقافى الانسانى ، ولـكن من خطأ القول أن ننعته « بالرجل المثقف » .

ولا أرمى مما سبق الى القول بأننا حينما نتحدث عن ثقافة الفرد لا نعنى شيئا ألبتة ، وانما اريد أن أقول ان ثقـافة الفرد لا يمكن أن تنفصل عن ثقافة الطائفة ، وان ثقافة الطائفة لا يمكن أن تنعـزل عن ثقافة الشعب بمجموعه . كما أود أن أقول ان الـكمال الذى ننشـده لابد أن يتناول الثقافة فى مجالاتها الثـلاثة : الفـردى ، والطـائفى ، والجماعى .

وكذلك لا يترتب على ما ذكرت أن الطبقة التى تتابع لونا بعينـه من ألوان النشاط الثقافى ، كالفن أو العلم أو الفلسفة ، يمكن أن تتميز أو تنعزل عن المجتمع الذى تعيش فيه ، مهما تكن درجـة الثقافة فى هذا المجتمع . بل ان الأمر فى الواقـع على نقيض ذلك تماما ، اذ أن التماسك الذى هو شرط لازم من شروط الثقـافة لا يتحقق الا اذا اتصلت نواحى الثقافة كلها بعضها ببعض ، وأسهم القائمون على كل منها بنصيب — مهما يكن يسـيرا — فى النواحى الأخرى ، وكان لهم تقدير لها ولضرورتها وأهميتها . فالدين لا يحتاج الى رجال مختصين فيه ، يلمون بأصوله وقواعده ، فحسب ، وانما يحتاج ايضا الى صفوف من العابدين المصلين وراء الأئمة العارفين .

ومن المعروف أن الشعوب البدائية لا تفرق بين ناحية من نواحى الثقافة ونواحيها الأخرى . فقد يبنى الرجل السفينة التى يستخدمها فى الصيد ، وفى الطقوس الدينية ، وفى الحروب البحرية . هنـا يختلط الفن بالدين ، والعلم بالعمل وبالحروب بغير تمييز . وكلما تقدمت الحضارة ظهر التخصص ، حتى يتم الفصل الى درجة كبيرة بين الدين والعلم والسياسة . وكما أن ضروب الأعمـال المختلفـة التى يؤديها الأفراد تصبح وراثية ، وكما أن هذه الاعمال الموروثة هى التى تتمثل فى طبقة من الطبقات أو طائفة من الطوائف ، فيؤدى التمييز الطبقى الى الصراع بين الطبقات ، فكذلك الدين والسياسة والعلم والفن يبلغ كل منها فى تطوره حدا يؤدى الى الصراع بينها : أيها تكون له السيادة والسيطرة . وكثيرا ما يؤدى هذا الصراع الى مزيد من الخلق والابتكار

وهـكذا نرى أن المجتمع فى تطوره ينتهى الى تعـدد الوظائف واختلافها ، فتظهر مستويات ثقافية متنوعة ، وعندئذ تتميز ثقـافة الطبقة أو الطائفة عن غيرها من ثقافات الطبقات أو الطوائف الأخرى . ومن ثم كان من المـكابرة أن ننكر اختلاف المستويات الثقـافية مهمـا اشتد ايماننا بالمساواة الاجتماعية . وانما يختلف الرأى عندما نفـكر فى انتقال الثقافة الطائفية : هل يكون ذلك بالتوريث ، وهل لابد لكل ثقافة طائفية من أن تعمل على انتشارها ما استطاعت ذلك — أو هل يأمل المجتمع أن يكشف عن طريقة من طرق الانتقاء والاختيار تمكننا من أن نجد لـكل فرد من الأفراد السبيل الذى يقوده فى النهاية الى أن يجد مكانه فى أعلى مستوى ثقافى تؤهـله له كفاياته الطبيعيـة

ومذاهبه . وليس من شك فى أن من واجبنا أن نبحث عن الطريق العادل للانتقاء والاختيار .

وقد يبدو لنا أن تقدم الحضارة يؤدى الى زيادة فى عدد الطوائف الثقافية المتخصصة ، غير أن هذه الزيادة المطردة قد تنتهى الى الانحلال الثقافى ، وهو أشد ضروب الانحلال المختلفة فتكا بالمجتمع . ومن ثم فان زيادة التخصص الثقافى التى نشاهدها فى بلاد الغرب قد تكون من دواعى انهيار الحضارة فى تلك البلاد — فهناك ينفصل الدين عن الفلسفة وعن الفن الى حد يهدد بالخطر على تماسك المجتمع وعندئذ تصبح الحياة تافهة لا قيمة لها ، فى حين أن الثقافة تهدف الى أن تجعل للحياة معنى يستحق من أجله أن يعيش الانسان .

واذا أردنا أن نفرق بين الثقافة والحضارة ، قلنا ان الثقافة هى مجموع ما لدينا من معارف فى العلوم والفنون والآداب ، وهى معارف ذهنية قد لا نمارسها فى العمل والحياة . أما الحضارة فهى العمل بهذه المعارف والعيش طبقا لها . ولكى أوضح ما قصدت اليه أضرب لكم بعض الأمثلة :

قد يكون من الثقافة أن نلم بحقيقة القوة الكهربية وطريقة استخدامها فى الاضاءة وتسيير الآلات وادارة الراديو والسينما والتلفزيون وغير ذلك ، وذلك دون ممارسة لهذه الأدوات ، فالبيوت قد تضاء بالزيت والقرية قد تخلو من « السينما أو التلفزيون » فى حين أن أهلها — أو بعض أهلها على الأقل ممن نالوا قسطا من التعليم — يعرفون شيئا عن حقيقتها .

وقد يسكن الرجل فى بيت يضاء بالكهربا ، ويضم فى بيته « الراديو والتلفزيون » ويتردد على دور السينما دون أدنى علم بالكهربا ..

ومثل هذا الرجل يكون متحضرا ولا يكون مثقفا ..

وقد يجمع الفرد بين الثقافة والحضارة معا ، وذلك اذا عرف الكهربا من الناحية النظرية ، واستمتع بتطبيقها على هذه الادوات .

خذ مثلا آخر : يدرس الرجل مختلف الفنون ويصل فى دراسته الى حد التذوق الرفيع والحكم السليم ، دون أن يقتنى من القطع الفنية قطعة واحدة يزين بها مسكنه ، هذا الرجل مثقف ثقافة فنية ، ولكنه لا يعيش على المستوى الحضارى الفنى وقد تجد غيره ممن لا يعرف شيئا عن أصول الفنون ولكنه يقتنى منها روائع ، فهو متحضر من الناحية الفنية ، خال من ثقافتها وما أجمل أن يجمع المرء فى هذا المجال بين الثقافة والحضارة .

الثقافة معرفة .. والحضارة مستوى من العيش ..

وكلما ازدادت المعرفة وتنوعت ارتقى المستوى الثقافى ، وكلما ارتفع مستوى العيش ارتقى المستوى الحضارى .

وفى انتقال اى شعب من الشعوب من الاشتغال بالرعى الى الاشتغال بالزراعة ، ومن الزراعة الى التجارة ، ثم الى الحياة الصناعية آخر الامر تدرج فى سلم الثقافة ، ذلك لأن الصناعة لاتقوم الا علىأساس مكين من الالمام بكثير من العلوم والفنون ، ولا يمكن لأمة من الامم فىالعصر الحاضر أن تبلغ ذروة الثقافة الا اذا انتقلت الى طورها الصناعى . ومن اجل هذا حرص المستعمرون على ابقاء الشعوب المحكومة فى مستواها الرعوى أو الزراعى ، وحاولوا جهد طاقتهم الا تتصنع الشعوب التى تخضع لحكمهم حتى لا يرتفع لديها مستوى التفكير فتطالب باستقلالها وتنافسها فى صناعاتها . والمشاهد أن حرية الفكر تقترن بالصناعة ، لأن الصناعة ترتكز على الابتكار والاختراع أكثر مما ترتكز على النقل والتقليد .

ومن البديهى أن ضرورة الارتقاء الثقافى تحتم عدم التحيز أو التعصب لثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى . فمن واجب الأمة التى تريد لنفسها التقدم أن تدرس انتاج العقول التى نبتت فى أرض غير أرضها ، ولا يتيسر ذلك الا اذا عنيت بدراسة اللغات التى عبرت بها هذه العقول عن تفكيرها .

ولايمكن أن يرتفع مستوى الثقافة فى بلد من البلدان الا اذا نشأت فى هذا البلد الجامعات التى ترعى فروع المعرفة المختلفة وتعمل على انمائها .

وبما أننا نعيش فى عصر العلم .. فمن الطبيعى أن تستمد الثقافة بعض أصولها ومقوماتها من العلم . ويقول الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى فى محاضرة له عن « الجامعة والثقافة » :

اننى لا انكر أنالثقافة تستمد أصولها منمصادر ومقدمات أخرى ، ولكن العامل العلمى هو أقواها فى الحاضر لأننا نعيش فى عصر العلم . واذا قلنا اننا نعيش فى عصر العلم فليس معنى ذلك أننا نملك الطائرات والدبابات ، أو نستعمل الآلات التى أنتجها العلم او نستمتع بخيرات العلم ومنتجاته . فقد نستمتع بهذا كله ولا نعيش فى عصر العلم . فبعض الشعوب المتأخرة والقبائل المتبربرة تستطيع أنتشترى السيارات والطائرات فتركبها ، وتستعمل الآلات الحديثة لكنها أبعد ما تكون عن عصر العلم . لأن العلم ليس آلات وليس ماكينات فهذه كلها آثار العلم . أما العلم فهو طريقة ونظرة معينة الى المسائل وأسلوب للحياة وايمان بالذكاء الانسانى . ولا يستطيع انسان فى هذا العصر ــ عصر العلم ــ أن يتجاهل القيم المعنوية والروحية والاجتماعية للعلم .

فالثقافة لا تكون الا عامة ، وتستمد أصولها على الأغلب من العلم وربما كان تعريف الثقافة أمرا غير ميسور ، ولكنا نستطيع على الاقل أن نشير الى بعض مقوماتها .

الثقافة فى بعض مظاهرها صفة عقلية فى الشخص المتعلم تتمثل فى تكوينه العقلى ، وفى استقامة تفكيره واتساع أفقه ، وفى حبه للعلم ،

وهذه نقطة هامة نوجه اليها النظر ، ذلك لأن اسمى وأعلى ما ينبغي أن نعلمه طلابنا في الوقت الحاضر هو تكوين عقلي سليم ، ومرونة فكرية ونظرة موضوعية للاشياء وحب حقيقي للعلم ، وتلك الصفات العقلية ينبغي أن تكون هدفا رئيسيا من أهداف التعليم الجامعي .

والعنصر الثاني من عناصر الثقافة .. هو أن يتمثل الشخص العلم الذي يدرسه تمثيلا يحيله الى جزء من كيانه العقلي والنفسي . وكل علم لايتمثل على هذه الطريقة يصبح قليل الجدوى لافائدة فيه .

والعنصر الثالث من عناصر الثقافة .. هو أنه مهما كان تخصص الشخص فانه ينبغي أن يكون ملما بالقضايا الكبرى للعلوم وما احدثته من أثر في التفكير الانساني والحياة الانسانية ، فالرجل لا يعد مثقفا اذا اقتصر على ناحية واحدة من نواحي المعرفة دون أن يلم بعلاقة علمه بالعلوم الأخرى أو بأثر علمه في الحضارة أو بتأثيره في الحياة الاجتماعية

أما العنصر الرابع من عناصر الثقافة فهو أن يكون الشخص المثقف في مستوى العصر الذي يعيش فيه ، بمعنى ان يكون مدركا للافكار والقيم والنظريات العامة التي تسود العصر ، فاذا كانت نظرية دارون مثلا التي نشرها في كتابه المعروف « أصل الأنواع » والتي نادى فيها بأن الحياة كفاح وأن الغلبة للأقوى وان البقاء للأصلح ، اذا كانت هذه النظرية أساسا لكثير من العلوم ولسلوك الشعوب والأمم في القرن التاسع عشر فان فكرة التعاون التي تسود عالمنا اليوم هي أســـاس السياسة والاقتصاد والفلسفة وغير ذلك من أبواب المعرفة ..

ان كل جيل من الاجيال وكل عصر من العصور له فلسفته وافكاره التي تسيره ، وان مجموعة هذه الافكار هي التي تكون مانعنيه بالثقافة»

- ٢ -
الثقــــافة والدين

لا يمكن لأية ثقافة من الثقافات أن تظهر أو أن تنمو الا اذا كانت لها صلة ، بدين من الأديان ، بل ان الثقافة ليست فيما احســـب الا مظهرا من مظاهر الدين . فالدين فى معناه الاعم هو أســـلوب العيش عند المؤمنين به ، يرسم لهم طريق الحيـــــاة من المهد الى اللحد ، فى الصباح والمساء .. كما يرسم لهم صورة العالم الآخر بعد الممات . وهذا الأسلوب من أساليب الحياة الذى ينبنى على عقيدة من العقـــائد هو الثقافة ، ان الدين وحــده هو الذى يكسب الحياة معناهـــا ، ويمدنا بالاطار الذى ينبغى ان نصوغ فيه اتجاهاتنا وآمالنا ويحمى الجماهير البشرية من الياس والملل .

وقد جاء فى تقرير الميثاق أن الشعب العربى يعيش فى المنطقة التى نزلت فيها رسالات السماء ، ويؤمن برسالة الدين ، ويملك من ايمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وأمانيه .

ان حياة الانسان تحكمها القوى الروحية والقوى المادية معا ، ولا سبيل للفصل بينهما ، فكلتاهما ضرورية لقيام المجتمع السليم .

ومن هنا ثبت فى تفكيرنا ، ونحن نصوغ المبادىء والقيم التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى العربى ان القوى الروحية والقوى المـــادية ضروريتان لبناء المجتمع ، وانه يجب علينا حتى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل سليم الروح والنفس ، أن نقيم التوازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة من الدين .

وقد أبرز الميثاق أهمية العقيدة الدينية كضمانة أساسية لبناء مجتمع يقوم على الكفاية والعدل .

وقد تمكنت الأمة العربية بعد انتشار الاسلام وبقوة الايمان ، من أن تصل الى الذروة على هدى من رسالته ومبادئه . وقد أبرز الميثاق صورة هذا الماضى لتكون نبراسا للعمل فى الحاضر والمستقبل ، وصورة للقيم الخالدة التى يقوم عليها مجتمعنا الجديد فقال « وفى اطار التاريخ الاسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصرى بأعظم الادوار دفاعا عن الحضارة والانسانية » .

وقد كان التراث الحضارى العربى والايمـــان الدينى الواعى زادا روحيا للشعب ، يدفعه دائما الى الحفاظ على مقومات حياته .

والايمان الدينى السليم لايتعارض مع حرية الفكر الانسانى ، ولا مع جهاد البشر نحو حياة أفضل ، بل ان العكس هو الصحيح ، فالدين يدفع الانسان الى التفكير الحر ، ويصده عن الجمود الفكرى والتعصب.

وقد حض الدين على متابعة التقدم العلمى ، ورفع من شأن العلم ، فقد قال تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ».

كما قال : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

لذلك كان من المنطق أن ايماننا السليم بالدين يجعلنا نرفض التعصب والجمود الفكرى ، ويدفعنا الى ملاحقة التطور البشرى نحو مجتمع أفضل .

ومن أجل ذلك ذكر الميثاق « أن الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان ، والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ، ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان . »

وان أية محاولة لتعطيل تجلية جوهر الدين المتألق ، وكشف العظمة الحقيقية للأديان ، باعتبارها ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وتقدمه وسعادته ، فهى جريمة فى حق الدين وفى حق الانسانية وفى حق الشعب الذى يريد أن يتبين طريق حياته فى المستقبل على هدى من رسالات الله العلى القدير .

وذلك ما عناه الميثاق حين قال « ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية . »

ان الدين يعنى عناية كبيرة بتنظيم طريق الانسان فى الحياة الدنيا الى جانب عنايته بتنظيم صلة الانسان بخالقه وطريقه للحياة الآخرة.

لقد سخر الله الكون كله للانسان وطالبه بأن يبحث فى آيات صنعه، ويفكر فيها ليستعملها لما فيه خير البشرية وسعادتها . وليس العلم الا وصفا وبحثا فيما صنع الله فى آفاق الأرض والسماء وتقريرا لما بث فيهما من قوى وخصائص .

ان الدين الحق ، والعلم الحق ،هما تصوير متكامل لجوانب الوجود. ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحرية وفى الحياة .

وفى هذا يقول الميثاق : « ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان،وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » .

الدين يكفل للمرء حريته وعزته وكرامته ، كما يدعو الى الأخوة

الانسـانية وعدم التفرقة بين النـــاس ، والى المســـاواة والديمقراطية الصحيحة . « وأمرهم شورى بينهم » .

وكما يرفع الدين من مكانة العلم ، يكرم العمـل ويدفع اليه ، قال الرسول الأمين : « أطيب كسب الرجل عمل يده . »

ولما كنا ندركمكانة القيم الروحية النابعة من الأديان ، وقدرتها على توجيه الحياة فى طريقها الانسانى الخير العادل ، وجب أن نوفر للاديان حريتها وقداستها . وفى ذلك يقول الميثاق : «ان حرية العقيدةالدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

وكما أن للدين كل هذاالقدر وهذه القيمة فى أسلوب حيـاتنا وفى ثقافة شعبنا ، فان للغة أيضا أهميتها ، لأن اللغة هى التعبير عن الثقافة، ومن‌ثم كان الاهتمام بدراسة اللغة العربية وتعمق آدابها ضروريا .

وعلينا أن نهيىء كل الظروف الملائمة لنمو الثقافة الدينية والدراسة اللغوية وتطورها ، حتي يتبلور فى المجتمع فكر دينى واع ، حر طليق ، يحقق الرسالة السامية للدين ، ويمكن التعبير عنه بلغة سليمة فصحى

- ٣ -

الثقـــافة والعلم

فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية التىانعقدت فىشهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٦١ نادى الرئيس جمـــال عبـد الناصر بضرورة احداث الثورة فى المجال الثقافى ، والى تطبيقالعلم على الحياة، فدعا ذلك أعضاء اللجنة الى البحث فى العلاقة بين العلم والثقافة .

العلم معرفة ، والعلم لا وطن له .

والثقافة أسلوب من أساليب العيش فى وطن من الاوطان .

« العلميسعى الى العالميةوالى البحث عن الحقيقة منأجل الحقيقة. ولكننا الآن فى مرحلتنا الثورية هذه نريد أن نبحث عن الحق كما بحثنا عن الحقيقة . ولن نستطيع أن نفعل ذلك الا اذا سلكنا سبيلنا الى هذه الثورة الثقافية ، وهى تختلف عن الثورة الفكرية . فثورة الفكر قائمـة عندنا ، ولكن ثورة الفكر أمر يتصل بالأفراد ، أما الثقافة فانها تتصـل بمجموع الشعب .

فالعلم ــ كما قلنا ــ لا وطن له ، والثقافة لها وطن وترتبط بالأرض والمجتمع ، ولا تعرف الطوائف ولا تعرف هذه الجامعات فى أبراجهـــا العاجية .

وحرام ان يبقى الفكر والتعليم والثقافة فى بلدنا أداة للانعزال بين الطبقات ، وأداة ليرتفع المتعلم عن بيئته وذويه وينقطع عن أهله . فاذا اختلط العلماء بالشعب كانوا كالزيت حين يختلط بالماء ثم لا يلبث أن يطفو على السطح . نحن لانريدهم كذلك وانمـــا نريدهم أن يذوبوا فى الشعب كما يذوب الملح فى الماء .

ان العلم لا يطلب لذاته . واذا كان الأمر كذلك فليس من المغالاة فى شىء أن نقول انه بلا غاية تستحق سعى الدولة والجامعات اليه . لانه حينئذ يتعلق بمجرد المتعة الشخصية من جهة ، ثم أن اتساع العـــلم وتشعب آفاقه يجعل طلبه لذاته ــ من جهة أخرى ــ عبثـــا واضاعة للوقت فى بعض الأحيان ، ولا يضيف الى الثروة الانسانية من محصوله ما يستأهل ما بذل فيه من جهد وما ضيع فيه من وقت .

واذن فلابد ان يدخل عامل الانتقاء ، ولابد ان نصطفى بعض المعايير لاختيار ما نكرس له وقتنا منالعلم .

وقد يذهب بعض الناس الى القول بأن غاية العلم هى المنفعة . غير انه اذا كانت غاية العلم هى المنفعة وفسرت هذه المنفعة على انها المنفعة

المادية وما يمكن ان تؤدى اليه من تطبيقات لأصبح العلم عقيما لأنه يمسى متصلا بناحية واحدة من نواحى الحياة الانسانية فهو لا يستأهل الجامعة ، وأولى به المدرسة والمصنع ..

وحقيقة الأمر ان العلم انما يطلب لغاية أسمى وأعلى من الغاية المادية المجردة ، فالحياة أغنى وأشمل من هذه النواحى المادية . والانسان انما يطلب العلم ويسعى اليه ابتغاء الملاءمة بينه وبين الكون الذى يعيش فيه. يطلبه ليزداد معرفة بنفسه وبالعالم الذى يحيط به ، ويطلبه ليحدد مكانه فى الكون ، يطلبه لزيادة معرفته بما ينبغى أن تكون عليه علاقته مع غيره سواء بين الفرد والفرد ، أو بين الفرد والجماعة ، او بين الجماعة والجماعة . يطلبه ليحدد علاقته بخالقه .. يطلبه فوق ذلك ليسعد نفسه ماديا ويسخر الطبيعة فى خدمته فيوفر لنفسه وسائل الرفاهية ..

كل هذه الغايات مجتمعة هى غاية العلم . ينبغى الا تضيق فتقتصر على الناحية المادية فحسب ، بل يجب أن تتسع لما ذكرت حتى يصبح العلم غاية يسعى اليها الانسان لاسعاد نفسه روحيا وماديا ونفسيا .

عندئذ يصبح العلم عنصرا هاما من عناصر الثقافة .

وقد جاء فى تقرير الميثاق ان العلم وقد أصبح طريق التقدم وسلاح العمل من أجل بناء المجتمع الحر ، أصبحت له اليوم وظيفة اجتماعية الى جانب أنه وسيلة لتقدم المعرفة الانسانية .

ان عملية بناء مجتمعنا لابد أن تقوم على أسس علمية ، وأن تسير على منهج سليم يرتكز على التخطيط العلمى ، ويستند الى البحث العلمى ، ويستخدم فى التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات . وهذا هو ما قصد اليه الميثاق عندما نص على « أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم . »

أن الارادة الشعبية فى بناء المجتمع الاشتراكى العربى تحتم علينا الانطلاق فى ثورة علمية وفكرية شاملة لتحطيم اغلال التخلف الذى فرضته علينا عصور الاستعمار والرجعية ، ولنلحق بركب التقدم الحديث ، ثم نمضى فى سرعة وقوة . وفى ذلك يقول الميثاق « ان الأمم التى ارغمت على التخلف اذا استطاعت ان تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم . »

أن البحث العلمى يجب ان يكون رائدا يكشف الطريق أمام المجتمع فى مراحل تطوره وتقدمه ، كما ان التطبيق العلمى يجب أن يسير بهذه المراحل الى ما يحقق أهدافنا فى بناء المجتمع الجديد.

وأن واقع الأمر فى ثورتنا البناء المستقبل يجعل التقدم العلمى والفكرى الى مستوى العصر الذى نعيش فيه ضرورة حتمية لتحقيق ارادة الشعب فى اقامة المجتمع الاشتراكى ،وتحقيق الكفاية والعدل،ومن

هنا كان ضروريا ان يرتبط العلم فى كل صوره بالمجتمع ليتحـــرك به ويتحرك معه الى أهدافه فى سرعة وقوة وأمان .

ان تطبيق النتائج العلمية ليس وقفا على رجال العلم والبحث العلمى، وانما هو يعتمد كذلك على الفنيين والخبراء ومن اليهم ، ثم على الأيدى العاملة فى الانتاج والخدمات . وعلى الدولة ايجاد الوسائل الـكفيلة بالربط بين هذه القطاعات الثلاثة .

وأن ارتباط العلم بالمجتمع لا يعنى وضع أى قيد على حرية الانطلاق الفكرى التى تهيىء للعلماء والمفكرين فرص الخلق والابتكار . وهو لا يعنى ايضا استبعاد البحث النظرى ، لأن البحوث النظرية يجب أن تسير جنبا الى جنب مع البحوث التطبيقية ، تبعا لاحتياجات المجتمع وتطوره .

جاء فى الميثاق : ليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشكلات الخبرة المباشرة وحدها . أن ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده .

ان على العلم أن يسهم ايجابيا فى حل المشكلات المختلفة للمجتمع ، ولا يعنى ذلك المشكلات الراهنة فحسب ، وانما يجب على العــلم أن يشخص ببصره بعيدا الى المستقبل فيمهد للشعب طريق التقدم ، حتى يسير بخطوات سريعة نحو اهدافه .

ان عبء الأمانة التى تقع على جامعاتنا ومعــاهدنا ومراكز البحوث عندنا فى مرحلة نمو الثورة لعبء ضخم .

ومن هنا يبرز دور القيادات العلميــة والفـكرية . ان أهميتهــا ومسئوليتها كما جاء فى الميثاق ، لاتقل عن أهمية القيادات الشـعبية ومسئوليتها .

ولئن كان واجب المجتمع الاشتراكى أن يهيىء السبل لاكتشــاف قيادات علمية وفكرية تؤمن بمبادىء المجتمع الاشتراكى العربى ، داعية بأهدافه وآماله العريضة ، وأن يدعم هذه القيادات ويحملها المسئولية الكاملة للثورة العلمية والفكرية . ان واجب الجامعيين والعلماء والمفكرين أن يؤدوا ضريبة العلم والمعرفة لشعبنا وللأمة العربية كلهـــا ، كأوفى ما يكون الأداء .

ان عليهم أن يقوموا بتطوير التعليم الجامعى والعالى تطويرا جذريا ، فى المناهج والأساليب على السواء ، بما يتمشى واحتياجات مجتمعنـــا الاشتراكى ويتفق مع مبادئه السياسية وقيمـــه الخلقيـــة ومناهجه الاجتماعيـــة .

ولكن ثورتنا فى مجال العلم والثقافة لا تنحصر فى التعليم الجامعى ومجال البحوث العلمية والاجتماعية والانسانية ، وانمــا هى فى واقع الأمر تمتد فى مراحل على التعليم والثقافة جميعا .

يجب أن يقوم التعــليم فى مراحله المختلفـة على أســاس تخطيط شامل يطابق احتياجات المجتمع فى مراحل تطوره ، ويؤهل العنــاصر

البشرية فى النواحى والمستويات العلمية والمهنية والفنية والادبية وغيرها كما تتطلبها خطة التنمية فى الانتاج والخدمات للوصول بها الى اهدافها فى التوقيت الزمنى الموضوع لها .

ويجب أن تهدف الخطة ــ الى جانب ذلك ــ الى تنمية الثقافة القومية ، والى تيسير سبل الثقافة للمواطنين .

ان التعليم يدرب عقل المواطن ويزوده بمعرفة نافعة تكون سلاحا له فى الحياة والعمل والانتاج ، ولكن الثقافة توسع مداركه ، وتفتح فكره وتنمى احاسيسه بالخير والجمال فى الحياة .

ان العلم تعمق بالمعرفة في اتجاه رأسى ، ولكن الثقافة امتداد بالمعرفة الانسانية فى اتجاه أفقى يربط بين ألوان الفكر والمشاعر الانسانية فى أوسع أفق .

ان وحدة الهدف ووحدة المشاعر والآمال بين المواطنين لا يمكن أن تقوم الا على اساس من الثقافة القومية المشتركة ، وان شخصية الأمة لا تتضح الا بقدر ما يكون لها من طابع ثقافى مميز .

ان اللغة وعاء المعرفة والفكر والثقافة كما أنها دعامة أساسية للقومية وقد كان ذلك من وراء عنايتنا الكبرى بلغتنا العربية . وسيكون حافزا لنا على مضاعفة الجهد لتعريب ثمرات الفكر العالمى حتى تصبح فى متناول القارىء العربى على أوسع نطاق .

اننا بهذه الثورة الثقافية نكتشف شخصيتنا ، ونبرز قوانا الخلاقة، ونرتبط بأمتنا العربية ، ونحدد مكانها بين الأمم ، وما أضافته بثقافتها وعلمها الى التراث الانسانى الخالد .

ان مجتمعنا الجديد يهدف لأن يضمن لكل طفل مكانا فى المدرسة وأن يهيىء له قدرا من التعليم والثقافة يؤهله للقيام فى المستقبل بدوره فى المجتمع الاشتراكى عن وعى ودراية . لأن ذلك ضرورة لبناء الديمقراطية السلمية .

وهو يهدف لأن يكفل تكافؤ الفرص للمواطنين من الجنسين للاستمرار فى مراحل التعليم المختلفة ، كل بحسب استعداده الذهنى وجده واجتهاده ، وذلك تبعا لاحتياجات المجتمع المتطورة لكل نوع من أنواع التعليم .

لقد بذلت الثورة خلال السنوات العشر الماضية جهودا كبيرة موفقة فى سبيل نشر التعليم فى مستوياته المختلفة ، وتطوير مناهجه وتخليصها مما فرضته عليها ظروف القهر الاستعمارى الرجعى .

وقد كان ذلك كله تمهيدا لما يستوحيه التحول الثورى الاشتراكى من تغيير أعمق وأشمل فى مناهج التعليم ، حتى يمكنه أن يقوم بالدور الهام الذى يتفق ومبادىء المجتمع الاشتراكى العربى ، وأن يثبت قيمه الروحية ومفاهيمه ، وأن يبرز شخصيتنا الثقافية . ويجب أن نؤكد

فى هذا المجال ان علينا أن نعمل دائما على أن ننفذ برامجنا ومناهجنا الجديدة المتطورة ، ونطبقها عمليا بالطرق والأساليب التى تحقق لها فاعليتها ، وتضمن لها الوصول الى الأهداف والنتائج المرجوة فيها .

وان الشعب بأمواله وعرقه هو الذى ييسر للعلماء والمتعلمين أسباب العلم والمعرفة . وعليهم الآن رد هذا الصنيع بأن يسهموا فى توسيع قاعدة العلم والثقافة ، لتشمل أولئك الذين فاتتهم فرصة التعليم .

ان على الذين اخذوا نصيبهم من العلم والثقافة أن يعملوا للذين لم ينالوا نصيبا فى الماضى . انهم بذلك يؤدون فريضة العلم وزكاة الثقافة.

ان علينا أن نحشد قوى المثقفين لمحو الأمية فى أقرب وقت .

ونحن ، اذ نفعل ذلك كله فى مجال المعرفة والثقافة ، ندرك أن التوعية سبيلنا الى تحقيق الوحدة المستنيرة بين جميع المواطنين .

ان بناء المجتمع الاشتراكى العربى يتطلب منا حشد الطاقات المعنوية لكل فئات المجتمع وتوجيهها لدعم المبادىء والقيم والمثل العليا التى ارتضاها الشعب ، ولتوعية المواطنين بكل ما يهدد مجتمعهم فى الوصول الى اهدافه بقوة وسرعة .

ومن الواجب وضع خطة عامة للتوعية تلتزمها كل أجهزة التوجيه المعنوى والارشاد والتعليم ، ويسهم فى تنفيذها كل جهاز بأسلوبه داخل الاطار العام لمبادىء المجتمع الاشتراكى العربى .

ان للأدب والفن اهمية كبيرة فى التوعية ، وذلك الى جانب رسالة الأدب والفن السامية فى تهيئة السعادة للفرد ، واضاءة سبله بالخير والمحبة والجمال والسلام .

لقد كان الأدب والفن الشعبى دائما سلاحين فى يد الشعب، حارب بهما الاستعمار حربا لاذعة ساخرة ، حفظت للشعب روحه العالية برغم ازمات العنت والضغط .

ان فننا لم يقف فى يوم من الايام عند حدودنا القريبة ، وانما جاوز اشعاعه هذه الحدود ، ليربطنا بأهل لنا فى الشرق والغرب وفى الجنوب. وقد كان الفن الاسلامى ، ولا يزال ، رباطا لوحدة المشارب فى الأمة العربية . وكان الادب العربى ، ولا يزال ، وعاء الحياة الفكرية المشتركة بيننا وبين أخواننا العرب فى كل مكان.

وقد قام الأدب والفن بدور هام وفعال ، فى هذه المرحلة الثورية من حشد القوى المعنوية للشعب ضد اعدائه من المستعمرين والرجعيين والانتهازيين ، وبرز هذا الدور فى اجلى صوره فى أثناء معركة بورسعيد.

لقد أصبح الأدب والفن وسيلة هامة للتعبير والاتصال بين الجماهير

بعد أن انتهى عهد أدب القصور وفنها الى غير رجعة ، وأصبح جمهور الادب والفن هو الشعب كله.

ان كل ذلك ليدعو الى تأكيد ما للأدب والفن من فاعلية وأثر بالغ فى التوعية بمبادىء مجتمعنا ووقايته من أخطار المراهقة الفكرية وأخطار الانحراف عن المبادىء التى ارتضاها المجتمع .

وان هذا ليؤكد فى الوقت ذاته أهمية ما يقوم به مجتمعنا من اتاحة الفرص وتهيئة السبل للمواهب الفنية والأدبية ورعايتها وتشجيعها ، وصيانة الحرية التى تتيح لها فرص الابداع والابتكار، فى حدود مسئولية ضميرها أمام هذا المجتمع الاشتراكى .

ان الثورة العلمية والثقافية هى سبيلنا لتحقيق ما نهدف اليه فى مجتمعنا الجديد من كفاية وعدل .

- ٤ -
اجهــزة الثقــافة

ليست الثقافة اذن كما قدمنا لونا من ألوان الترف تتمتع به طبقة من الشعب دون سواها ، انما هى خصيصة من خصائص الشعب بأسره يتميز بها عن غيره من الشعوب .

ومن واجب الجيل الذى بلغ القمة أن ينقل ثقافتـــه الى الجيل الصاعد الذى يتلوه ، يحمل مشعله ، وقد يحتفظ به كما هو ، أو ينميه ويضيف اليه ويطوره الى صورة أرقى .

والوسيلة التقليدية لنقل الثقافة،هى التعليم والتربية فى المدارس والمعاهد والجامعات . وتعتمد هذه المؤسسات على الكلمة المطبـــوعة فى الكتاب . وهناك مدرسة شعبية كبرى الى جوار هذه المعاهد تنقـل ألوان المعارف والثقافات الى جميع أفراد الشعب فى المدينة والقرية ، فى البادية والحضر ، وفى كل مكان ، وتلك هى الصحافة بما تصدره من جرائد ومجلات دورية ، مرة كل يوم ، أو كل أسبوع ، أو كل شهر .

وتتولى الدولة — أو بعض الهيئات الأخرى — ادارة اجهزة أخـرى مستحدثة تقوم هى ايضا بنشر الثقافة على أوسع نطاق ، وأهم هـذه الأجهزة « السينما والاذاعة والتلفزيون » .

ويقول الدكتور محمد مندور فى كتابه « الثقافة وأجهزتها » : اننا اذا أبعدنا عن حكمنا المدارس والمعاهد والجامعات وجدنا أن أشد هـذه الأجهزة جميعا أثرا فى التثقيف هو الكلمة المطبوعة فى صحيفة أو مجلة او كتاب . وذلك لأن الكتابة هى مجال البحث والتعمق ، وهى التى تتيح للقارىء الذى ينشد الثقافة أن يتدبر معنى ما يطالع ، وأن يعطى من وقته ما يستحق الموضوع من عمق التفكير والدراسة ، فيستطيع النقد والحكم الصحيح . والثقافة الحقة ليست فى النهاية الا تحقيق القدرة على فهم السلوك والأشياء فهما صحيحا والحكم عليها حكما سليما . وهذا الفهم وذلك الحكم لا يمكن الوصول اليهما الا اذا جمع الفرد بين وســـيلتين هامتين : هما الدراسة من ناحية والتفكير من ناحية أخرى . فالدراسة بغير تفكير لا يمكن أن تنتهى الى فهم صحيح . والاكتفاء بالتفكير الذاتى دون دراسة لا يمكن ان يؤمن معه الضلال عن الفهم الصحيح .

والكتاب الجاد هو الذى يجمع بين الدراسة وتقديم المعرفة من جهة واثارة التفكير أو الايحاء به من جهة أخرى .

غير أنه بالرغم من كل هذه الحقائق ، وبالرغم من ازدياد حاجة العالم الى الثقافة باعتبارها وسائل حياة فى هذا العـــالم الذى يزداد كل يوم تعقيدا ، فاننا نلاحظ ان الكتاب المطبوع قد أخذ يتعرض لمنافسين خطرين

يجب أن ننظر فى مدى قدرتهم على تحقيق مثل ما يحققه الكتاب فى تثقيف الناس وتمكينهم من وسائل الحياة التى تزداد حاجتهم اليها . وكانت الصحف والمجلات أول منافس ظهر للكتاب فى تاريخ الانسانية الحديث ، وذلك لسعة انتشارها وسهولة تناولها ورخص ثمنها .

ولما كان للصحافة هذه المكانة بالاضافة الى ما لديها من امكانيات ضخمة فمن واجبها الوطنى الا تقتصر على الأنباء العارضة اليوميه ، والا تنحرف فى رواية هذه الأنباء ، أو تنشرها لمصلحة فرد بعينه أو طبقة بعينها ، وعليها أن تنشر الراى الى جوار الخبر ، وأن تقبل النقد ، وتفسح صدرها لكل كاتب ذى نظر ، لكى تكون أداة فعالة لتثقيف الشعب ، لا وسيلة من وسائل الكسب فحسب .

على أنه اذا كانت الصحف والمجلات قد أخذت تنافس الكتاب فى مهمة نشر الثقافة ، وكانت منافستها قد اشتدت فى بلادنا بنوع خاص حتى أصبحت منافسة خطرة غير متكافئة ، فان هذه المنافسة لم تقف عند الصحف ، بل ظهرت الى جوارها أجهزة آلية بالغة القوة والاغراء ، وهى السينما والاذاعة والتلفزيون ، وهى أجهزة نستطيع أن نضمهاالى فن آخر قديم هو فن المسرح لتجتمع لدينا الأجهزة الحركية التى تغنى عن القراءة والمراجعة والتمهل ، وقلما تتيح فرصة للجمع بين الدراسة والتفكير اللذين قلنا عنهما انهما الوسيلتان الاساسيتان لكل تثقيف صحيح .

وهذه الوسائل الحركية يجمع بينها كلها أن الجماهيرلم تستطعحتى الآن أن تنظر اليها تلك النظرة الجدية التى تستطيع أن تجعل منها أجهزة أكيدة للثقافة . واذا كان المفكرون والنقاد الواعون بمسئوليتهم ازاء شعوبهم يحاولون أن يجعلوا من هذه الأجهزة تلك الأدوات الثقافية الحقة فان هذا المجهود الضخم لا يستطيع وحده أن يؤتى ثماره ، وبخاصة بعد أن تحولت تلك الأجهزة فى كثير من الحالات الى صناعة وتجارة يبغى منها بعض الناس مجرد الربح ، حلالا كان أو حراما،وهؤلاء الأفراد قد تستطيع الدولةان تكفأذاهم عن الشعوب بقوةالحديدوالنار .

ومن الأفضل الا نلجأ الى مثل هذه الوسيلة العنيفة ، ومن الخير أن يكتمل للشعوب ذلك الوعى الذى يمكنها من معرفة مصالحها الحقيقية والتمييز بين ما ينفعها وما يضرها . وعندئذ تستطيع أن تملى على هذه الأجهزة ما يجب أن تسلكه من خطة فى أداء وظيفتها الاجتماعية . ومن المؤكد انه لو انتشر هذا الوعى بين الجماهير لأصبحتباقبالها أوباعراضها الصامتين أكبر ناقد وموجه بل رادع . ولكن الى أن تستكمل الجماهير هذا الوعى — أى الى أن تبلغ سن الرشد — لابد للنقاد والمفكرين وقادة الراى من حماية الجماهير من هذه الأجهزة الخطيرة دون أن يستطيع أحد أن يحتج على هؤلاء الرواد المخلصين بما يسمونه اقبال الجماهير .

ولامراء فى أن مشاهد السينما والتلفزيون والمستمع الى الردايو لا يبذل من الجهد العصبى مثل ما يبذله قارىء الكتاب . وذلك فضلا على أن هذه الأجهزة كثيرا ما تلجأ الى عدة وسائل مساعدة للترويح

عن روادها وتسليتهم كالموسيقى والغناء وغيرهما ، وبذلك تنافس القراءة منافسة شديدة . وكل ذلك فضلا على ان هذه الأجهزة لا تتطلب معرفة بالقراءة ولذلك نرى تأثيرها يمتد الى البلاد التى تتفشى فيها الأمية ويقل فيها الاقبال على القراءة .

بيد ان هذه الأجهزة لا يمكن ان تسد الفراغ الذى يمكن ان يخلفه اختفاء الكتاب او قلة انتشاره وتأثيره ، فماذا عسانا أن نفعل ؟

ان الكلمة المكتوبة ستظل دائما اقوى عامل فى تثقيف الجماهير وتهذيبها وتوجيهها والتأثير فيها . ومن المؤكد أيضا أن الانسان المعاصر لن يستطيع التخلص مما كان يعتقده أجداده البدائيون فى القوة السحرية للكلمة المكتوبة . ثم ان الكلمة المكتوبة لا تحمل لقارئها معرفة أو تثقيفا او توجيها فحسب ، بل تعتبر محكا يشحذ عليه تفكيره وتأمله الخاصين ، حتى قيل ان المقياس الحقيقى للكتاب الجيد هو مدى قدرته على أن يصبح بالنسبة للقارىء وسيلة للتفكير ، وليس مقياس الجودة مقدار ما يضم الكتاب بين دفتيه من معرفة مكدسة أو مجموعة من هنا وهناك . ولذلك تعتبر الكتب وستظل ابدا مناجم المعرفة والثقافة التى منها تمنح الأجهزة الأخرى . بل نستطيع أن نلحق الصحف والمجلات ، ـ أى كل ماهو مكتوب ـ بالكتب فى هذا الصدد . ونحن نرى الاذاعة مثلا تستمد الكثير من برامجها مما هو مكتوب فى الكتب أو الصحف أو المجلات ، تنقل عنها المعارف والاخبار والتعليقات بل المقالات احيانا كثيرة ، وما ينبغى أن تظل الشعوب محرومة من منابع المعرفة والثقافة الاصيلة .

ولقد يقال : ان جهازا آليا كالراديو يبسط المعرفة ويقدمهاللجماهير بلغة دارجة أو عامية لا يزال المؤلفون يستنكفون أن يكتبوا بها مؤلفاتهم، ولكن هذا أقرب الى الوهم منه الى الحقيقة ، فاللغة الدارجة أو اللغة العامية فى البلاد العربية لا تزال اضيق من أن تتسع للتعبير عن حقائق العلم والثقافة التى وصل اليها العالم المتحضر والتى اصبح المامالشعوب بها ضرورة حياة واقتصاد وسياسة واجتماع ، وذلك بحكم أن هذه اللهجات العامية لمتستخدمها الشعوب العربية الا للتعبير عن حاجات حياتها الفقيرة محدودة الآفاق التى زادها الجهل والتخلف خلال قرون طويلة ضيقا وفقرا ...

وحكمنا على السينما والمسرح كأدوات ثقافية لا يختلف عن حكمنا على الاذاعة ... وهذا فضلا على ان عملية التثقيف الذاتى لابد ان تكون عملية ارادية جادة تتهيأ لها النفس التهيؤ الواجب ، وتبذل فى سبيلها ما تتطلب من جهد شاق مستمر ، وانها لخرافة كبيرة ان نظن أن مشاهد المسرح أو السينما الذى لا يذهب الى دارهما الا لمجرد التسلية وشغل الفراغ من الممكن أن يخرج منهما بفائدة ثقافية حقة ، ذلك أن تحصيل الثقافة الايجابية وهضمها واستيعابها بعد تقليب البصر فيها ومناقشتها ونقدها على مهل ، ثم اتخاذها وسيلةللتفكير الخاص ، واستيحائها معانى جديدة ـ لايمكن أن يتحقق على نحو اكيد الا بالقراءة المتمهلة الواعية .

ولا يمكن ان ترتفع الصحيفة اليومية ـ بل المجلة الدورية ـ الى مستوى الكتاب ، وذلك بحكم صفة الزوال فى الصحيفة والمجلة ، وصفة الدوام فى الكتاب الذى يعيش على مر السنين والاعوام ، ويلجأ اليه القارىء ، كلما عن له أن يراجع رأيا فيه .

فالكتاب اذن هو اقوى أجهزة الثقافة أثرا وأشدها جدوى فى تهذيب الجماهير وتوجيهها . ومن ثم كانت ضرورة الاهتمام بتعليم القراءة فى المدارس وبث الشغف بها فى نفوس الطلاب ، ومن ثم أيضا كانت ضرورة العمل على محو امية الكبار ، حتى يمتد أثر الكتاب على أوسع نطاق افقى ، ويشغل حياة الفرد كلها كغذاء روحى ليس له غنى عنه .

– ٥ –
نصوص من الميثاق

أريد فى هذا الفصل الاخير أن أقتبس بضع فقرات من الميثاق أوردها بنصها حتى يتبين للقارىء أن كل ما بسطناه فيما تقدم من هذا الكتاب انما هو من وحى عبارات قوية أصيلة نافذة اعلنها زعيم العروبة الملهم السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى الميثاق الوطنى الذى أقره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى الثلاثين من شهر يونيه من عام ١٩٦٢

كان الميثاق حريصا فى غضون قراراته على حرية الفكر وحرية الكلمة ، فقال : ان من بين الضمانات التى تكفل العمل الثورى « فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد » .

كما قال : « ان الثورة العربية بحاجة الى قدرات خاصة منها الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير، والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب » .

وذكر فى معرض الحديث عن الديمقراطية السليمة :

« ان حرية النقد ضاعت بضياع حرية الصحافة ، ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر . وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد يجعل الظلام دامسا وشاملا .

انما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صوره عما احدثته قوانين القمع والكبت » .

ويستطرد الميثاق فى ذكر ما ينبغى أن يتوافر للصحافة السليمة من حريات فيقول : « لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن أصبحت عملية رأس مال معقدة .

ان الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت (أولا) فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

تذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة (ثانيا) بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها الا أن تخضع لارادة راس المـال المستغل وأن تتلقى منه ــ وليس من جمـاهير الشعب ــ وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية » .

وعن الحرية فى مجال العلم ذكر الميثاق : « ان حرية العلم التى كان فى مقدورها ان تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها ان تطمئن الى سيطرة المفـاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقـــدر عليهـــا .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها على غير حقيقتـه وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى ســــلك المدارس والجامعات . والهدف من التعليم كله لايزيد عن اخراج موظفين يعملون للانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لاتأبه بمصـالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانماباشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما أن تســتسلم لاغراء مايلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان » .

وينص الميثاق على أن الديمقراطية السليمة تقتضى أن يكون النقــد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ... وقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حـرية الرأى أعظم أدواتها . فاستبعاد الرجعية يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة ..

وكذلك فان ملكية الشـعب للصـحافة .. قد انتزع للشعب اعظم أدوات حرية الرأى ومكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان العمل الديمقراطى .. سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة فى احساسها بالانسان، صادقة فى تعبيرها عنه، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طـاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة .

وفى موضع آخر يذكر الميثاق « ان الكلمة الحرة ضوء كشـــاف أمام الديمقراطية السليمة ... ان حرية الكلمة هى المقـــدمة الأولى

للديمقراطية وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى اية صورة من صورة » .

وفى مكان آخر يقول الميثاق : « ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ... »

ويهذينا الميثاق الى نضج الفكر فيقول ان المراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه ، ذلك أن المراهقة الفكرية تخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

***

هذه نصوص من الميثاق عن حرية الفكر ، وفيما يلى نصوص اخرى عن ضرورة التمسك بالدين حتى تسلم ثقافة هذا الشعب من كل باطل زائف ، لكى تتجه نحو الاهداف الانسانية السامية .

يقول الميثاق « ان العمل الثورى لا يتحقق الا بايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان » .

ونحن وان كنا نهدف الى ايجاد مجتمع تتوافر فيه الرفاهية ، يجب ان نذكر ان هذا المجتمع « قادر على أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوة الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى فيها مجتمعنا زمنا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنيةحرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد ، غير أن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة.

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منح طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة »

ان رسالات السماء كلهافى جوهرها كانت ثوراتانسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته ...

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدميه . ولكن الرجعية التى ارادت احتكار خيرات الأرض لمصلحتها وحدها أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ... وينبغىلنا أننذكر دائماأن حريةالانسان الفردهى اكبرحوافزعلىالنضال

ان العبيد يقدرون على حمل الاحجار وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان ، والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان » .

هذه مكانة الدين من الثقافة كما عبر عنها الميثاق ، اما مكانة العلم منها فقد قال فيها الميثاق :

انه « اذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الامة عن كبتها الطويل ، ولكنها لاتغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به ..

العلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى تقدما مأمون العواقب ، وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطىء عشرات المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع ان تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست أبراجا عاجية ، ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل للتخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال بأن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل اعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهربا . ولقد كلفنا هذا

التخلف ــ مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا ــ كثيرا ، وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا أن نبدأ الفجر مع الذين بدءوه .

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .. »

على أن الميثاق يحض على أن يقترن العلم دائما بالعمل .

« فالعمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق أهدافه ..

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم ..

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى .

يجب أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى ..

ان الوضوح الفكرى اكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصبا يؤثران فى الواقع وتتأثر بهما ..

وينبغى ان تتكافأ الفرص للمواطنين فى تحصيل العلم ، فالعلم حق لكل مواطن بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه . »

وان كان العلم لازما لتطور الشعوب وتقدمها فانه « يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات ..

الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة .. »

* * *

وهكذا ترون ان الميثاق قد خطط تخطيطا صحيحا للثقافة ، حدد معناها ، وبين مداها ، وأصر على توفير الحرية لصيانتها ، وهدانا الى أن نهتم بالعلم والدين ، وأن نعمل على تقدمنا المادى مع احتفاظنا بالقيم الروحانية السامية .

« فاذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد . »

التعبئة الروحية في الميثاق

بقلم

علي الجمبلاطي

التعبئة الروحية فى الميثاق

معنى الروحية :

الروحية كلمة ترجع الى (الروح) .. والروح هى قوى النفس التى توجه الانسان فى اتجاه خاص وبالاخص فى اتجاه السلوك العملى والتصرف الخلقى . ولو تتبعنا كلمة (الروح) لوجدناها تستخدم دائما فى مقابل (الجسم) ورغباته أو فى مقابل القوى الحيوانية التى للانسان . وكأن الانسان على هذا — مجموع نوعين من مصادر القوى : أحد هذين النوعين يحمله على السعى والكفاح فى سبيل البقاء الشخصى والنوعى . والنوع الثانى منهما يقوده فى ذات الطريق الذى تتميز به الانسانية والذى يعبر السير فيه عن السلوك الانسانى الخالص .

ومن أجل أن (الروح) مصدر التوجيه السلوكى فى الانسان عنيت الفلسفة القديمة — كما عنيت رسالات الأديان السماوية — بها وبتوجيهها وكان مظهر هذه العناية يتجلى مرة فى الحث على ممارسة الرياضة النفسية حتى لاتخضع النفس لسلطان البدن ورغباته ويتجلى مرة أخرى فى تنوير الانسان بقيم الحياة الانسانية كحياة يسود بها الانسان على ماعداه . وكذا بتنويهه بقيم ماعدا هذه الحياة مما يسمى بالحياة المادية . وحينئذ عرف فى تاريخ الحياة العملية للانسان اتجاه المتصوفة والنساك كما عرف فى تاريخ الفكر البشرى مايسمى بالفلسفة الأخلاقية وفى ثقافة المجتمع الانسانى مايسمى بالتوجيه الدينى .

والتصوف والفلسفة الأخلاقية والتوجيه الدينى جميعها مصادر لايقاظ الانسان فى أن يكون سلوكه انسانيا أو روحيا واذن (الروحية) و (الانسانية) سواء فيما تهدف اليه كلتاهما ، ولا تقصد بالروحية أو الانسانية سوى أن يكون الانسان فى صفاء مع نفسه ومع غيره فى مجتمعه بحيث لا تطغى عليه قواه الأخرى وهى القوى الحيوانية فيه .

التعبئة :

وكلمة (التعبئة) معناها الشحن ، والتعبئة الروحية اذا معناها شحن الروح بالتوجيه الانسانى أو على الأقل : تهيئتها واعدادها لأن تسير فى طريق السلوك الانسانى لتحقيق القيم الانسانية الفاضلة ومخاطبة النفس ودعوتها كى يبقى لها الطابع الانسانى فى تفكيرها وفى سلوكها سلوكا فرديا أو جماعيا . والقيم الانسانية هى المبادىء العليا التى تحقق حياة السلم والاستقرار فى نفس الفرد وحياة الاخاء والتعاون فى المجتمع الانسانى ، هى مبادىء الحرية والعدل والمساواة والتعاطف والمحبة وكل مايسميه الأخلاقيون فضائل فردية أو جماعية وكذلك كل ما يأمر به الدين أو يستحسن فعله من الانسان .

فاذا تضمن توجيه الانسان هذه القيم ودعا اليهـا كان ذلك تعبئـة روحية ، واذا قامت التربيةبتوجيه الانسـان الىتلك القيم الانسـانية التى قد تسمى بالقيم الاخلاقية أو الروحية ، واذا تكونت عادات الناشئة على احترام هذه القيم وتقديرها كان ذلك كله تعبئة روحية .

وأعتقد أن مجتمعنا اليوم أصبح ذا وعى قوىبضرورة التعبئة الروحية فنهضة اى مجتمع يحاول أن يتخلص من مصـادر الضعف الاقتصادى والسياسى ، ويحاول أن يحقق له فى مقابل ذلك وضعـا قويا فى مجـالى الاقتصاد والسياسة ـ لابد أن يعنى بمجـال (الروح) أو بالتعبئـة الروحية . لأن اقتصاد اى مجتمع لايزدهر ألا اذا قام على تعاون وثيـق بين أفراده ولا يدفع الى هذا التعاون الوثيق فى مجال الاقتصاد الا ادراك أفراده لقيم الاخاء والمساواة والترابط ، والا ايمانهم بهـذه القيم والسعى الى تحقيقهـا .

قد يحمل القانون علىالتعاون فى هذا المجال بحكم مايصاحب هذا القانونمنسلطة تنفيذية ، ولكن سيبقى هذا النوع منالتعاونمتخلفا فى نتائجه عن ذلك النـوع الآخر القائم على الادراك والايمان والسعى الذاتى لدى الأفراد .

وان سياسة اى مجتمع داخلية أو خارجية لاتنجح نجاحا واضحا الا اذا ارتبطت بما لدى الأفراد من شعور قوى بالاخاء والمساواة والعـدل والحرية اى الا اذا ارتبطت بالقيم الانسانية وبالتالى الا اذا ارتبطتبالمعانى الروحية وقد تسير السياسة خطأ فى طريقها بدافع القانون ولكن شتان بين دفع القانون وذلك الدفع الذى أسس على شعور ذاتى بين الأفراد .

وان الوضع فى اية نهضة وفى أى مجتمع يتصل اتصالا وثيقا بالطاقات النفسية فلكى تكون نهضـة المجتمع نهضة ذاتية يجب أن تنبثق عنتوجيه طاقات النفس .

واننا بعـد قيام الثورة المصرية الكبرى كان من الضرورى أن يعقب قيامها برنامج ضخم للتخطيط والتصنيع تتكافأ ضخامته مع مافاتنا خلال السنين الطويلة التى رزحنا فيها تحت نير الاقطاع والاستعمار والفساد وكان المحتوم والثورةمن الشعب وللشعبضد أعدائه أن يتجه الباحثون الى حماية هذه الثورة والى تحمل جميع الأعباء التى تفرضها لمصلحة المجتمع ولمصلحة الفرد فى تنفيذ برنامجها المرسوم . ولكن تنفيـذ هـذا البرنامج المـأمول كما يحتاج الى قوة بشرية كبيرة فانه يحتاج أيضا الى طاقة روحية أكبر تدعم كيانه وتصون بناءه وتهب له القوة اللازمة للنجاح وتمده بالكفاية الضرورية للتنفيذ . وهذه الطاقة الروحية التى لابد منها انما مبعثها فى الحقيقة هو الايمان . الايمان الذى يكشف للانسان حقيقته وحقيقة الكون ويمد بصيرته بالنور . وهـذا الايمان الذى نشير اليه هو الاساس لـكل ايمان ، هو الاساس لايمان الانسان بنفسـه وبوطنه وبجميع الحقائق الشريفة التى وصل اليها العقل البشرى فى جميـع العصور والاجيال ، وانما كان كذلك لأنه مصدر لجميع الافكار الانسانية التى وصل اليها الانسان فى حياته منذ البداية كالعدل والشرف والاباء

والتضحية ، ولأنه خالق للامل الذى بدونه تصبح الحياة عبئا لا يطاق وهـذا هو الذى لم يستطع المـاديون أن يدركوه فأخطئوا النظـر الى الانسان وحسبوه آلة تسيرهـا القوانين الميكانيكية وما هو كذلك فالانسان فى الواقع قوة روحية ضخمة ؛ قوة تكمن فى نفسه لاتستطيع أن تقف أمامها اى قوة مادية مهما بلغت وهذا هو سر تفوقه وسر بقائه. ومجتمعنا الذى تبينه الثورة وتخطط له حياته وتدعم له مستقبله بهذه الانتصارات الضخمة فى شتى الميادين ، مجتمع يحكمه الايمان بالقـوة المسيطرة على كل شىء والمدبرة بكل شىء والايمان بالانسان كقوة روحية هائلة . هو مجتمع لاتحكمه الا الافكار المنبعثة عن هذا الايمان الروحى ، مجتمع وجد نفسه وعرف حقيقته وأرسى قواعد حريتـه لأنه يريدها وهو صاحبها ولأنه بدونها لايبدع ولا يشق طريقه الى الغـد المنتظر فى كفاءة وشجاعة .

الايمان كقوة روحية هائلة يمدنا بالقوة الضرورية لبناء مجتمعنا على أسس اشتراكية ديمقراطية تعاونية ووشائج الايمان فى نفس مجتمعنـا راسخة رسوخ الجبال .

منزلة الدين فى مجال التعبئة الروحية :

واذا عرفت البشرية والمجتمعات الانسانية مذاهب التصوف ،ومذاهب الفلسفة الأخلاقية ورسالات الأديان السماوية كمصـدر لتوجيه الروح توجيها انسانيا يقوم على تحقيق أخص ما للانسان فى حياته وهو ماله من قيم ــ فان الدين من بين هذه المصادر كلها له الصدارة والمنزلة الأولى . وسبب ذلك أن الرياضة النفسية التى تطلبها مذاهب التصوف المختلفة شىء محمود فى ذاته ولكن ممارسة هذه الرياضة ليست فى استطاعة كل فرد بل انها ليست فى استطاعة أكثر الناس . ومن ثم فالاستجابة لهـا تكون استجابة محدودة .

وأما المذاهب الفلسفية الأخلاقية فانها وان كانت تدعو الى الفضائل وتحقيق المثل العليا فى حياة الانسان . فانها فيما بينها متفاوتة ومختلفة : سواء فى تحديد هذه الفضائل أو فى تحديد تلك القيم فمثلا الميكيافيلية ومذهب المنفعة يعدان من المذاهب الأخلاقية الفلسفية .

وهنا يكون الدين ــ لأنه رسالة السماء ــ مصدر التوجيه الذى ارتفع عن غلو مذاهب التصوف ، وعن تفـاوت واختلاف مذاهب الفلسفـة الأخلاقية .

ومن أجـل هـذا نرى فى تاريخ المجتمعات الانسانية اقتران الدين بالروحية ويرى ارتباطا بينهما ــ واذا فاق الدين الآن مذاهب التصوف والفلسفة الأخلاقية فى توجيه الروح وفى الايمان بالقيم الانسانية والسعى الى تحقيقها فالتعبئة الروحية يجب أن تكون مستوحاة من توجيهـات الدين وتعاليمه كما توحى بها مصادر الدين نفسـه فى سلامتهـا وفى وضوحها ، والدين كما نعلم ضرورة فردية وضرورة اجتماعية وهو دفع الى تكوين الحضارة الانسانية والى بقائها ، اذ الحضـارة الانسانية ليست تقدما فى الآلة والمصنع وانما هى تقدم فى الخصائص الانسانية . الحضارة

الانسانة ثمرة الانتاج الانسانى وليست ثمرة الآلة . ولست الآلة الا فى خدمة الحضارة الانسانية ولكنها ليست من مقوماتها .

والمجتمع بدون تعبئة روحية مجتمع يساق . وتعبئة روحية بدون دين غير مثمرة .

الميثـــاق :

لقد كان الرئيس المفدى جمال عبد الناصر موفقا كل التوفيق حينما اختار لفظ الميثاق ليجعله عنوانا على المبادىء العليا التى أراد أن يرتبط بها وأن يربط بها جميع أفراد الأمة ، ذلك بأنه يريدها عهـدا وميثـاقا يعاهدون الله عليه وتتلاقى عليه قلوبهم والسنتهم وأعمالهم وتصدر عنه قوافلهم الاصلاحية التقدمية فى السياسة والفكر والاقتصـاد والعمـل والسعى والعلاقات الخاصة والعامة فىالبلاد وخارجها ، وقد قدمرئيسنا الملهم الى شعب الجمهورية العربيـة المتحـدة والى الشعوب العربيـة والأسيوية والأفريقية وسائر شعوب العالم ميثاقنا الخالد الذى سينير الطريق أمامنا ويسهم فىتطوير النهضة الاجتماعية للانسانية كلها ،والميثاق حين يتولى تحديد القيم والمفاهيم للمجتمع الجديد فهو يمثل نقطة انطلاق ثورية للمستقبل وهو وقفة على الطريق الثورى الطويل يتجمع فيهـا الشعب على نفسه ليبلور فلسفته ويصوغ مكاسبه ويضع الصـمامات الاساسية لها ثم لينطلق بعد ذلك فى ضوئها الى أهدافه البعيدة ولذلك لم يتضمن الميثاق الا الاصول والكليات العامة .

التعبئة الروحية فى الميثاق :

ولقد أدرك قائدنا العظيم وباعث نهضتنا الرئيس جمال أن العـالم يجتاز أزمة حضارية يشترك فى الاكتواء بنارها الشرق والغرب على حـد سواء وقد تمثلت أزمة هذه الحضـارة فى ذبول العنصر الروحى فبهـا وطغيان العنصر الوثنى واذا بالتقدم العلمى والصناعى الهائل الذى دفعت اليه هذه الحضارة يتم كله بمعزل عن الجوانب الروحية للانسان ، كما أدرك أن أهم رسالة للشبيبة الواعية تقوم بها فى فترة تجميـع طاقات الانطلاق التى نشهدها اليوم ــ هى العودة الى تراثنا الروحى تتعمقـه وتستلهمه . ومالم توجه العناية الكافية الى اصلاح نفوس هذه الشبيبة وملء فراغها بطاقات الخير ، وما لم تؤهل تأهيلا جديا لحمل هذه الأمانة الكبيرة ، فلن يتم اصلاح جدى قادر على البقاء والاستقرار . لكل هذا كان اتجاه الميثاق الى ابراز القيم الروحية المنبثقة عن الأديان ورسالات السماء فى جوهرها الصافى ، فهى قادرة على هداية الانسان واضاءهحياته بنور الايمان .

ولقد كان معلم الثورة رائدنا العظيم عبد الناصر على يقين من انه لكى نتقدم لابد من الاتصال بماضينا ، وماضينا هو ديننا وهو شريان حياتنا وهو قوتنا وعزتنا لأن فى هذا الدين كل عناصر الحياة المتجددة القويمة الفاضلة فكان منا كما قال رسول الله عليه السلام (ان الله يبعث لهـذه الامة على رأس كل مائة سنة رجلا يجدد لها أمر دينها) ، وتجددتالحقائق

الدينية هو ابداؤها قوية واضحة تنير السبيل ، وهكذا فعل رئيسنا جمال في ميثاقه العظيم وسلك لذلك سبيلين :

السبيل الأول : قد برز في أنه لمس حقيقة الأديان وجوهر رسالتها وأنها قبل أن تكون نصوصا انما هي (روح) من الله لا روح تحيا بها الأبدان ونحوها بل روح تهب الانسان (طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة) وأن حياة الانسان هي حقيقته الباطنة حياة المبادىء والمثل لا حياة بدنه الذي يغدو ويروح بين الناس وان الوجود المعنوى لا انجثمانى أو (الحقيقة الانسانية) ليست شيئا من قبيل المادة وانما هو مجموع المثل الفاضلة والصفات الكريمة والمبادىء الروحية التي يجب أن تحكم حياته وتصرف ارادته . لمس كل ذلك فاتخذ هذا سبيله الأول للتعبئة الروحية في الميثاق ويتضح هذا في أن الميثاق من أوله الى آخره تقويم صالح لروح الشعب عبر التاريخ من أقدم العصور الى اليوم ثم هو يرصد ما يكون من أمر ذلك الروح في المستقبل من تغييرات ثورية يعبر بها من مشيئته ، وهو يمجدروح ذلك التاريخ وتفاعله مع ماحوله وما أفاض عليه الاسلام وبث فيه من بصائر النور وطاقات الحياة والقوة فيقول في الميثاق (وهي - أي مصر - لم تعش حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها بل كانت دائما بالوعي - وباللاوعي في بعض الأحيان - تؤثر فيما حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية الانسانية الأولى وكان الفتح الاسلامي ضوءا أبرز هذه الحقيقة وانار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحي) وهذا التقويم الواضح الراشد لروح الشعب في فرعونيته واسلامه والتنويه بفضل الاسلام في تزكيته واعلائه يجعلنا نلهج بالثناء حين يمضي الميثاق في تقويم الدور الرائع الذي أداه ذلك الروح في اطار مناهج الاسلام فيجعله أعظم الأدوار على الاطلاق كما نص الميثاق (وفي اطار التاريخ الاسلامي وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها) فاذا جثم الظلام بالغزو العثماني اضطر الروح الضخم أن ينطوي على نفسه يجمع طاقاته في انتظار الفرصة التي يستأنف بها عمله الايجابي تاركا للمستعمر وأعوانه أن يظنوا به الاستسلام أو الفناء وهذا يصدق على أيام محنتنا بأسرة محمد على والاحتلال وفي هذا يقول الميثاق (ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد . لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادي بالاصلاح الديني) . وبعد أن نرى تقويم الميثاق للدور الرائع الذي أداه روح الشعب الخلاق المبدع في اطار مناهج الاسلام نرى ضمير الثورة المؤمن يقدس الدين ويؤمن به كله ويأبى أن تكون الثورة حركة علمانية لاترتبط بدين ولاترتكز على عقيدة ، وهنا نرى الميثاق ينظر الى الاديان النظرة تستصفي الروح وتستخلص الجوهر فهو روح وقيم وثورات . جوهر ايجابي لايتصادم مع حقائق الحياة ، وهذا ضمير

الثورة المؤمن فى الميثاق (يوجب للعقيدة الدينية قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة) ويهيب فى قوة أن تجعل (واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته) واننا لنحمد لثورتنا المؤمنة هذه النظرة السامية للدين فى عصر يعلن فيه قادة الثورات الملحدة أن الدين سبب التخلف والجمود ، بل يصفونه بأنه مخدر للشعوب ، ولكن قائدنا المؤمن يعلن فى الميثاق (أن قيم الدين قادرة على منح الانسان طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة) كما يعلن (أن رسالات السماء كلها فى جوهرها ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته) وذلك لأنه لمس حقيقة الأديان وعلم أن الدين روح قدسى وفى الانسان روح قدسى فاذا التقى وحى السماء بالسر المضمر فى كيان الانسان نشأت الطاقات التى لاحدود لها (فى مثل الحق والخير والمحبة) . وكذلك يقرر الميثاق (أن جميع الأديان ذات رسالة تقدمية) ثم لانلبث أن نرى فى الميثاق أثر الدين فى تحويل الانسان الى طاقة ايجابية تبدع أو تنتج للانسانية أفضل مثلها وقيمها كما أسلفنا ، فيقول الميثاق (ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لاحدود لها من الخير والحق والمحبة) وبعد أن يشير الميثاق الى الثورية والتقدمية فى رسالات السماء وانها لاتتصادم وحقائق الحياة يقرر أنها دستور لحقوق الانسان فى الحياة والحرية والفرص المتكافئة إذ يقول (ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان .. أن كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ولا يرضى الدين بطبقة تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم) ولقد جاء الميثاق وليدا لمجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الذى يؤكد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أمام الشعب بمختلف طوائفه وهيئاته ، ولقد أكد فى طياته أسسا سليمة حتى يمكن للمجتمع أن يحققها وفقا للتخطيط الاشتراكى المنبعث من احتياجاتنا وكياننا وتاريخنا وديننا ولقد أشعر الميثاق كل فرد بأنه استعاد حقه فى حياة كريمة يمكن أن يرسى جذورها بنفسه ليحقق آماله وأمانيه فى الحياة (وأن الله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا والحساب فى الآخرة) ، وتأكيدا لهذا الاصل الدينى العام كان طبيعيا أن يؤكد الميثاق أساسا لبناء المجتمع الجديد (أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال وأن حرية كل فرد فى وضع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رايه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، هى حقوق أساسية للانسان لابد أن تصونها له القوانين) وعلى قدر هذا الايمان بالقيمة الذاتية للانسان الفرد بحريته وبقدرته على دفع التطور كان تصوير الميثاق لفلسفتنا الذاتية فى الاشتراكية الديمقراطية وكان مدخلنا الرئيسى لهذه الفلسفة الذاتية عقيدتنا فى أنه (لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال بكل صوره) وهو مايجعل الحرية الاجتماعية حسبما أكد الميثاق بحق مدخلا الى الحرية السياسية بل هى مدخلها الوحيد فليس مما ينكر أن ضمان رغيف الخبز أمر لابد منه لحرية تذكرة الانتخاب .

وان هدف الثورة الاسمى الذى ثبتت النظر عليه هو اعداد الشعب بأسره لرسالة السلام وابداع الخير ، وفى ذلك يقول الميثاق : « ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء السامية .. ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق والكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام » واذا جعل غيرنا ضرورة الاقتصاد غاية جهده فغايتنا الانسانية تجعل لنا فى فهم الاقتصاد وجها آخر يقرره الميثاق فى قوله : « وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها .. ان ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف العيش الذى نريده » . وعلى قدر ما أشاد الميثاق بالأدوار الثورية التى اعتمدت على الوسائل الحسية لتنظيم مجتمعنا عاد يقرر « واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد » ، وهناك نزعات سطحية يغذيها الغرور بأخلاط مشوشة من الثقافات الأجنبية وما تلقفت من قشور المذاهب المنحرفة مما جعل الثورة تجرد العزم لصيانة ضمير الامة مما عسى أن يلقيه فيه أصحاب هذه النزعات وما يتسلل فى نفوس الشعب من المآثم وذلك بتزييف الأهداف أو غموضها أو تقريب مداها فى لقمة العيش التى يتعجلونها ، وهنا يذوى الوجود الروحى فى الضمائر وهى جناية على الضمير الانسانى وعلى الانطلاق القومى الذى لا يجديه الا أن ينبعث عن طاقات حافلة لا عن طاقات آلت الى فراغ لا غناء فيه ، وفى هذا يقول الميثاق « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال وليس من حق فى هذه المرحلة أن نخدع الجماهير بالمنى » ويصف الميثاق تلك النزعات الطائشة بانها « مراهقة فكرية » ويعلن أنها « خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه ، فان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات تحد قدرته على الانطلاق انما يقللون من قدرة المجتمع بقدر ضعفهم .. ان التقدم الوطنى لا يحققه كلمات محفوظة عالية الرنين ، ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته » ومن هنا يتضح أن سبيل التقويم الصادق للعمل الثورى أن ترد تلك الأعمال الى المسار الذى لا يختلف ذوو البصائر على اعتماده وهو الغاية . واننا نقرر أن ضمير الشعب النقى المؤمن اذ الهم طلائعه الثورية حقيقة الغاية التى أعدلها الانسان انما الهمها أشرف غاية فى الوجود . وفى هذا يقول الميثاق « لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى راح يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى » واننا لا نشك وقد استهدت الطلائع الثورية ضميرها القومى المؤمن أننا سائرون الى مجتمع أصيل يرسى بناءه على قواعد من الايمان كما يقول الميثاق « ان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة

ليصوغها من جديد وفق أمانيه » واننا لندرك فى كل المناسبات التقدمية أن ضمير الثورة يتخذ من الايمان بالدين ما يمنح الشعوب من طاقات ملاذه ما يصل بهم الى مرفأ النجاة . فعندما أشار الميثاق بدور العلم فى نهضتنا بدأ يؤكد ضرورته لنا بقوله « ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا واذا تخلفت الثورة عن العلم فمعنى ذلك انها مجرد انفجار عصبى تنفس به الامة عن كبتها الطويل دون أن تغير من واقعها شيئا» ويمضى فى بيان مكان العلم فى حاجتنا اليه ذاكرا فى أسف ماكان من تفريط فى الماضى وينتهى بصيحة مصممة « اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة » حتى اذا اطمأنت المراهقة الفكرية بدعوتنا الى العلم المادى أخذهم الميثاق بهذه الدعوة المفاجئة فى قوله «على أنه يتعين علينا ان نذكر دائما ان الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات . ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى اعظم القوى الدافعة كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات » وهى ليست مجرد تقرير نظرى أو مجاملة عابرة للمؤمنين بالأديان وبالقوى الروحية وانما هى تحدد فى وضوح غاية الحياة وموازين التقدم فى ظل نظامنا الجديد ، ذلك ان السعى لتحقيق الرخاء المادى قاسم مشترك بين الفلسفات جميعا وموضع تلتقى عنده النظم السياسية والاقتصادية على اختلاف أصولها النظرية وأساليبها فى التطبيق ، وانما الذى يميز الحضارة العربية الاسلامية عن هذه النظم والفلسفات انما هو تحديدها لقيمة الحياة وتقويمها الخاص للجهد الانسانى تقويما يعتمد على النية المصاحبة له وهو التقديم الذى يرشد اليه قوله تعالى « قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين » وكما كان الميثاق واضحا فى تحديد رسالة الأديان فى بناء النهضة المصلحية فقد كان أمينا فى تسجيل دورها فى تحقيق ما تم من ثورة اصلاحية فقرر أن هذا العمل العظيم قد تحقق بفضل عدة ضمانات يتوجها جميعا « ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان » .

ولقد جاء الميثاق واضحا فى تحديد معالم الاشتراكية العربية التحديد الذى يرفع كل لبس حول حقيقتها ثم جاء السيد الرئيس جمال عبد الناصر فأكد عمق الفوارق التى تميز اشتراكيتنا العربية عن الاشتراكية الماركسية فى النظر والتطبيق جميعا ، ولا نشك لحظة فى ان الاسلام بعقيدته وفلسفته الاخلاقية وشريعته قد كان وسيظل دائما وراء هذه الاختلافات الرئيسية وترجع الى أمور ثلاثة :

١ ـ الأمر الأول يتصل بايمان الفلسفة التى قام عليها الميثاق بالله تعالى وكتبه ورسله وايمانها بالقوى الروحية فى الانسان باعتبارها قوى أصيلة موجهة لا قوى تابعة ولا محكومة ، ومعروف أن الفلسفة الماركسية تقوم على التفسير المادى المطلق من جهة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية اخرى .

٢ ـ الأمر الثانى يتصل بجوهر النظام الاقتصادى وهو الحق فى الملكية الفردية فبينما تقوم الاشتراكية الماركسية على محاربة الملكية الفردية لوسائل الانتاج كلها نرى الميثاق يقرر صراحة « ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها » ثم يقرر فى صراحة أن « المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك » كما يعود فيؤكد ضرورة وجود قطاع خاص الى جوار القطاع العام ملاحظا أن « استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها » ولا شك أن الميثاق فى تقريره أصل الملكية الفردية على هذا النحو كان خاضعا لما تمليه روح الاسلام فموقف الاسلام من الملكية الفردية لا يحتمل التأويل والله تعالى يقول « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » ويفيض فى الاعتراف بملكية الأرض مع الزام مالكها بأداء حقها من الزكاة أو الضريبة فالملكية الفردية فى الاسلام حرمة لا يقيدها الا ما يقيد الحقوق كلها من ضرورة رعاية حق الله فيها قال تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .

٣ ـ الأمر الثالث الذى اسهم الاسلام فى تحديد موقف الميثاق منه هو نظرته الى الصراع بين الطبقات ، فالاشتراكية الماركسية تعتبر هذا الصراع بين الطبقات القوة الدافعة الكبرى ثم هى فى علاجها لهذا الصراع لا تتبع أسلوبا سليما يقرب بين الطبقات أو يمنع ظلم احداها لسائرها ، والقرآن يتحدث كثيرا عن طبقة « المترفين » فى المدن والقرى التى أرسل اليها الأنبياء والمرسلون ويشير الى ذلك الصراع بقوله « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » وانما يظهر الفارق الحاسم بين الاسلام والماركسية فى علاج الاسلام للظلم الاجتماعى الذى يؤدى اليه استبداد طبقة من الطبقات فبينما تحارب الماركسية الظلم بالظلم وتحرك لذلك احقاد الطبقة المظلومة تمهيدا لاعلائها الطبقة المنتصرة الظالمة نرى الاسلام فى اعتدال وروح مسالمة بناءة يعلم المظلومين أن الظلم لا يحارب الا بالعدل وقد أعلن النبى مبدأ العدل الاسلامى فى ذلك بقوله تعالى « فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » ، وتأثرا بهذه الروح الاسلامية المسالمة جاء الميثاق مقررا أن الطريق الاشتراكى الذى سارت فيه البلاد يتيح الفرص « لحل الصراع الطبقى سلميا ويتيح بذلك « امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات » كما أكد فى وضوح أنه جاء « لتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة » فسبيل الاشتراكية العربية اذن هو انهاء سيطرة الطبقة الواحدة اى طبقة وليس استبدال ظالم بظالم أو طبقة ظالمة بأخرى .

ولعل فيما قدمناه عن اشتراكيتنا العربية خير تمهيد للحديث عن السبيل الآخر الذى سلكه باعث تراثنا الروحى وحضارتنا الاسلامية الرئيس جمال عبد الناصر فى النعبئة الروحية فى الميثاق .

السبيل الآخر : انه ادرك ان الاسلام هو الدين الحنيف بما رسمه لمجتمعه من حدود ومبادىء لاصلاح الفرد وتوجيهه الى أسمى المعانى النفسية والخلقية باعتباره اللبنةالأولى فى بناء المجتمع ثم رسم من المبادىء والتعاليم ما يعمق فى نفسه الشعور الدينى ويقوى لديه الاحساس بالكرامة الانسانية فيتجه بحبه ومشاعره الى الجماعة يعمل فيها ويتفاعل معها تفاعلا ايجابيا بناء .. لمس هذا فى الدين القيم فأقام دعوة الميثاق الوطنى فى جوهرها وآمالها وأهدافها على دعوة الاسلام وجعل قيمه العليا تلتقى مع القيم الانسانية التى ننشدها فى مجتمعنا الاسلامى فاتخذ سبيله الآخر للتعبئة الروحية فى الميثاق المطابقة بين كتاب الله وسنة رسول الله عليه السلام وبين دعوة الميثاق لتستقر هذه الحقائق فى يقين الناس على أساس من الثقة بالكتاب العزيز والحديث الشريف ولتجد به الضمائر زادها الذى تحيا به وتبصر حقيقة الحياة.

وهذه هى المبادىء الستة المشهورة التى اتت بها الثورة لمواجهة ما كانت عليه حالتنا قبل الثورة وكلها من صميم تعاليم الدين القويم ولها من كتابه اسناد واسناد وقد نوه الميثاق عن هذه المبادىء فى بابه الاول :

١ ــ « فالقضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين هو صدى لما يطلب الاسلام لأهله من العزة قال تعالى «ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » ويندد بأعوان الاستعمار واتخاذ اليد عند الأعداء فى قول الله « بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فان العزة لله جميعا » .

٢ ــ « أما القضاء على الاقطاع » فان الاسلام لايرضى عن الكسب الا اذا كان مشروعا ومن موارد طيبة لا من الاستغلال والكسب غير المشروع كما كان يفعل الكثيرون من أصحاب الملايين قال تعالى « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » وقوله جل شأنه « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

٣ ــ « والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » هو مبدأ الاسلام فى النهى عن الاحتكار وأن المحتكرين مطرودون من رحمة الله ولا يرضى بأن يكون للمال سيطرة على الحكم قال تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » .

٤ ــ « أما اقامة عدالة اجتماعية » فهى أمر الاسلام باقامة العدل قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط » ويجمع بين العدل فى الحكم والعدل بين افراد المجتمع فى حياة قوامها الاحسان والبر والتضامن الاجتماعى قال تعالى « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى » .

٥ ــ « أما اقامة جيش وطنى قوى » فهى استجابة لدعوة الدين الحنيف باعداد القوة فى كل جانب من جوانب الدولة ومن اولها الجيش

المدافع عن البلاد قال تعالى « وأعدوا لهم ماستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .

٦ ــ « وأخيرا اقامة حياة ديمقراطية سليمة » وهى مبدأ الاسلام فى الدعوى الى الشورى واقامة الحكم على اساسها فيصف المؤمنين بقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » ويأمر الرسول الكريم بقوله « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الامر » .

هذه هى المبادىء الستة التى قامت على أساسها الثورة المباركة والتى سجلها الميثاق ارتباطا مع الامة عليها ثم يتحدث الميثاق بعد ذلك عن القدرات الثلاث التى يجب أن تسلح بها نفسها لتصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها وهذه هى القدرات :

١ ــ « الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناتج عن المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب » وهذا ما يرشد اليه الدين القيم حين ينهى عن أن يتبع الانسان ما ليس له به علم ويعتبر الانسان مسئولا عن منافذ العلم فيه من سمع وبصر وقلب قال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » ثم يدلنا على المنهاج العلمى السليم من استماع سائر الأقوال ووزنها بالبحث والنظر والمناقشة الحرة الخالية عن التعصب لاتباع الأحسن بعد المعرفة قال تعالى « والذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الالباب » .

٢ ــ « والحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف فى مجابهة النضال مع الارتباط بأهدافه ومثله الأخلاقية فالاستجابة للظروف تتضح فى قوله تعالى « ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم » فاذا انتهك الأعداء حرمة المسجد الحرام بالقتال فيه فلا نقف جامدين بل نبادلهم القتال استجابة لهذه الظروف على وجه السرعة . أما رعاية المثل الخلقية والأهداف فهى مثالية حرص عليها الميثاق وتتضح فى قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم، واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » فهو أمر بالقصاص مع مراعاة مثلهم وأخلاقهم المعبر عنها « بتقوى الله » .

٣ ــ «أما الوضوح فى رؤية الأهداف وتجنب الانسياق الانفعالى» فذلك أساس عام فى التثبت والتبين قبل الحكم على الأشياء وعدم التأثر بالانفعالات التى يؤدى التأثير بها الى الابتعاد عن الطريق القويم ثم الندم فيما بعد وهذا يتضح من قوله تعالى « يأيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

هذه فقرات تصور المبادىء التى قام عليها الميثاق وتبين انها تلتقى بمبادىء الاسلام وهكذا يتسق الميثاق فى بابه الثامن مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله « ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع

لكي يحقق اهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة . ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم . انالعمل الوطنى المنظم القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد » وهذا هو الاسلام يجعل العمل رأس المال قبل كل شيء قال عليه السلام « جعل رزقى تحت ظل رمحى » وقال تعالى « هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » والقرآن يدفعنا الى العمل دفعا فقال « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » وقوله «فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » والعمل فى الاسلام مطلق واسع الرحاب غير مقيد باطار طالما ليس فيه اضرار بالغير، والاسلام حين يفتح باب العمل على مصراعيه أمام المسلمين كافة انما يدفعنا للكسب الحر النظيف فى تجارة ورزق كبير قال تعالى «لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » كما أمرنا أن نسلك طريق الزراعة لنطعم وننعم قال جل شانه « فلينظر الانسان الى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فانبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا متاعا لكم ولأنعامكم » ووجهنا للصناعة وما فيها من أهمية ، ويشير الى صناعة الحديد « فيه بأس شديد ومنافع للناس » وقال تعالى « وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم » وقال تعالى فى صناعة الملابس « قد انزلنا عليكم لباسا يوارى سوءاتكم وريشا » والله يجعل العاملين مراتب بحسب العمل قال تعالى « ولكل درجات مما عملوا » وقال « فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدين درجة » .

ويقول الميثاق « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية السياسية فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات والصراع الحتمى يكون حله سليما فى اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات » . واننا لنلمح ذلك فى الاسلام حينما دعا الى أن تكون ملكية الأرض وموارد الثروة ومصادر الانتاج موزعة على صعيد شعبى متقارب الفوارق أما اذا صار الملك والغنى فى جانب والفقر والضعة فى جانب آخر فالديمقراطية السياسية سراب لا حقيقة له قال تعالى « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم » وقوله تعالى الى جانبه «وأمرهم شورى بينهم» اذ لا يكمل أن يكون الأمر شورى فى أمة ما الا اذا كان أفرادها ذوى أنصبة فيما يديرون الرأى فيه .

وينص الميثاق على « أن التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال لتمكين الديمقراطية السليمة » وهكذا أفسح الثوار الطريق أمام التعاون ليؤدى رسالته المستمدة من تعليم الدين القيم ولتحقيق دعوته التى هى قبس من تلك الدعوة السماوية التى تأمر الانسان بفعل الخير فأشار الميثاق الى التنظيمات التعاونية والعمل على تنميتها وازدهارها باعتبارها من أجهزة الدولة الديمقراطية الاشتراكية وقد تجلت دعوة الاسلام لها وحثه عليها فى قوله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

وقوله جل شانه « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » .

● ويذكر الميثاق أن « الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه . والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر . ولابد أن يستقر في ادراكنا أن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها» لقد أجمع العلماء على أن للفرد فى الجماعة الاسلامية حقوقا وحريات لا يملك الحاكم أن يمسها أو ينال منها بغير حق بل ان الحرية ركيزة من ركائز العقيدة الاسلامية وان الحفاظ على كرامة الفرد وحريته أصل اسلامى لايتصور اهداره بغير اهدار روح الاسلام نفسه ، فمكانة الفرد فى الجماعة الاسلامية هى المكانة الرفيعة التى وضعه فيها خالقه حيث يقول « ولقد كرمنا بنى آدم » وقوله جل شانه « واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة » . وأول القيم فى الدين الاسلامى « الحرية » اذ جاء الاسلام لتحرير الانسان من العبودية فالحرية الدينية والحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الشخصية كل اولئك قيم جليلة كفلها الاسلام وحاطها بسياج من التشريع بشرط واحد هو الا تنتهى هذه الحرية الى الفوضى التى تضر بمصلحة الفرد والجماعة ، والقرآن الكريم يقول فى الحرية الشخصية « فلا عدوان الا على الظالمين » اما حرية المساكن فقد قررها بقوله تعالى «يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنثوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا » أما الحرية الدينية فقررها بقوله تعالى « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » .

وينص الميثاق على مقاومة التمييز العنصرى « ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم» والاسلام يقرر أن الناس جميعا متساوون في طبيعتهم البشرية وأن ليس هنساك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الانساني وخلقها الاول وانحدارها من سلالة خاصة وأن التفاضل بين الناس انما يقوم على أمور أخرى خارجة عن كل ما سبق فيقوم على أسس كفايتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ومجتمعه والانسانية جمعاء وفى هذا يقول الله تعالى « يأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير » وهكذا يقرر ذلك سيدنا رسوله الله عليه السلام فى خطبة الوداع فيقول : « أيها الناس ان ربكم واحد وأن اباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب وليس لعربى على عجمي ولا لعجمى على عربى ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل الا بالتقوى » ويذهب ديننا فى تقديس كرامة الانسان بغض النظر عن لونه وجنسه وعقيدته الى الامر بمعاملة المجوس كمعاملة الكتابيين قال عليه السلام : « سنوا لهم سنة أهل الكتاب » ومعاملة الرقيق بالرفق قال تعالى : « واتقوا الله فيما ملكت ايمانكم » .

ويذكر الميثاق حرية العقيدة فيقول : « ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة » .

وقد بالغ الاسلام فى تقديس حرية العقيدة الدينيــة حتى منع اكراه الناس على رأى ولو كان هذا الرأى هو الاسلام نفسه قال تعالى « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » وقال جـل شـأنه : « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ولم يقف الاسلام عند تقرير هذه الحرية بل قرر لأهل الكتاب حرية كاملة فى أن يعبدوا الله على طريقتهم دون أن يكونوا فى ذلك هدفا لسخرية أو موضعا لأذى فقال عليه السلام « من آذى ذميا فقد آذانى » وقال « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فانا خصمه يوم القيامة » .

ومما يهش له أن اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى التى تضم ممثلى مائتى كنيسة فى أكثر من خمسين دولة شرقية وغربية أصـدرت خلال اجتماعها فى باريس قرارا أشادت فيه بالميثاق الوطنى واعتبرت اللجنة الميثاق « نبراسا لتقدير رسالة الدين ومبادىء الحرية الدينية وقواعد العدالة الاجتماعية » كما جاء فى قرار اللجنة أن « الميثـاق يعتبر عملا انسانيا يقدس حرية العقيـــدة ويرسى قواعد العــدالة الاجتماعية على اسس قومية من الحق والخير ويرفع حقوق الانســان فوق مستوى المـآرب السياسية والمصالح الذاتية » .

وينص الميثاق على حرية التعبير بقوله : « ان ممارســة النقــد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصـــة تصحيح أوضــاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

وكما نص الاسلام على مشاورة الحاكم للرعية قال تعالى« وشاورهم فى الأمر » فقد جعل مناصحة الرعية للحاكم واجبا عليها لذلك فرضه الله على المؤمنين فرض كفـــاية قياما بأصل من أصوله هو الأمـــر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وتقبل الصحابة مناصحة الرعية وتوجيهها بصدور رحبة ونفوس راضية حتى قال عمر رضى الله عنه : « رحم الله أمرا أهدى الينا عيوبنا » فوضعوا توجيه الرعية فى موضعه الصحيح والحق ان ادراك هــذا الدور الذى تؤديه حرية التعبير والنقـــد الذاتى فى صيـانة النظام الديمقراطى وجعل الرأى العام على بصـيرة كاملة بمجريات المسائل العامة يجعلنا نؤمن بدعوة الاسـلام له فهو مشاركة فى تبعات الحكم ووسيلة الى تحرى الحق ومعرفة الصواب من الأمر .

وينادى الميثاق بالمساواة بين الرجل والمـراة فيقول : « ان المراة لابد أن تتســاوى بالرجل ولا بد أن تســقط بقـايا الاغلال التى تعـوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشـارك بعمق وايجابيـــة فى صنع الحياة » .

ولقد شمل الاسلام المراة بعطفه ورعايته فى جميع شئون الحياة وسما بها الى منزلة رفيعة لم تصل المراة الى مثلها بل لم تصل الى ما يقرب

منها فى اية شريعة أخرى من شرائع العالم قديمة ومتوسطة وحديثه وسوى بينها وبين الرجل فى القيمة الانسانية المشتركة وفى الحقوق المدنية العامة وخاصة حق التعليم وحق العمل ولم يفرق بينهما الا حيث تدعو الى هذه التفرقة طبيعة كل من الجنسين وما يصلح له ومراعاة الصالح العام وصالح الاسرة وصالح المرأة نفسها قال تعالى (فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى بعضكم من بعض).

وقال جل شأنه : (يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء) وقال تعالى: (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) فللمرأة من الحقوق فى نظر الاسلام مثل ما عليها من الواجبات وللرجل مثلها واجبات بمقدار ماله من حقوق وحتى الدرجة التى منحها الله له وجعل له القوامة على الأسرة بسببها ليست حقا خالصا من الواجبات .

وينص الميثاق على حق الطفولة فيقول : (ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح) واننا لنسمع صوت الاسلام ينادى بحماية الطفولة ويدعو الى رعايتها والعناية بتعليمها وتأديبها وعطف قلوب الآباء والأمهات على ابنائها وجعلها زينة الحياة الدنيا وشرع لها من الحقوق مالم تدركه أوروبا الا فى أواخر القرن السابع عشر ولا يتسع المجال للافاضة فيما قررة الاسلام للطفولة من حقوق توفر لها الحياة الكريمة المطمئنة قال عليه السلام : (افضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله) وقال صلوات الله عليه : (من كان له صبى فليتصاب له) وهكذا نرى الاسلام قد أنصف الطفولة فمنع وادها وقتلها قال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم) ونراه حررها مما كانت تعانية من عسف وقسوة ثم اخذ يوصى بهم قال عليه السلام: (الزموا أولادكم وأحسنوا ادبهم) .

وينص الميثاق على حماية الأسرة فيقول : (ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى) وللأسرة فى الاسلام مكانتها المقدسة ولذلك رتب شئونها وجعلها تعيش فى اطار من التكافؤ والمودة والتراحم ورسم لها خطوطا عريضة للوئام والوفاق وتجنب الشقاء والشقاق لأنها الخلية الأولى التى اذا صلح أفرادها صلح المجتمع كله قال تعالى : (يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) وقوله جل شأنه (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) ثم عاد الاسلام بعد ما أكد رابطة الألفة ووشيجة المحبة والرحمة بين الزوجين ليدعو الأبناء للبر بالوالدين قال تعالى : (ووصينا الانسان بوالديه) . وقوله تعالى : (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا أما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا) وواجب الأب وواجب الأم معا أن يقررا فى حياة المنزل بينهما

وفيما بين أولادهما سلوكا يقوم على الايثار والتعاون الفكرى والعملى وان تنشىء كل اسرة بنيها وبناتها على النظام العادل الأمين الذى يستمد تعاليمه من الدين وقد قال عليه السلام : (مانحل والد ولده نحلة أفضل من أدب حسن) وان أفضل الأدب وانفعه أن يتلقى الناشىء فى احضان الأسر الواعية الصالحة تربية سليمة وتوعية وطنية ثابتة لتتوافر للأسرة أسباب الحماية وقد قال عليه السلام : (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته والمراة راعية فى بيت زوجها وهى مسئولة عن رعيتها) وبهذه الرعاية تكون الأسرة الصالحة التى يرضاها الاسلام ويوضح معالمها دستور الثورة فتكون دعائمها الخلق والدين والوطنية .

ويقرر الميثاق عن السلام (ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد) .

ان السلام اذا كان مبدأ الثورة بنص الميثاق ، فهو شعار المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها منذ ظهور هذا الدين الكريم حتى اليوم وهو من أعظم القيم الدينية حتى قيل ان الاسلام من السلام الذى هو ضد العدوان ، سلام بين العبد وبين نفسه وبينه وبين الله تعالى وبينه وبين غيره من الناس ، والاسلام دين يدعو الى السلام ويضع هذه القيمة على رأس القيم التى فيها صلاح العالم وخيره والأخذ بيده وهاهى ذى ومن ورائها الاسلام تنتصر فى العالم لأنها الحق قال تعالى : (وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) فمن جاء مسالما ينبغى أن نتعاون واياه وبهذا التعاون يتم التآلف ويقوم العمران قال تعالى : (واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم) .

واذا كانت تحيتنا فى هذه الحياة وعلى هذه الأرض (السلام عليكم) وهى شعارنا الذى نهتدى به فهى شعار أصحاب الجنة فى الآخرة لأنها أعظم قيمة ينالها المرء فى دنياه وآخرته قال تعالى : (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام) وقد دعانا الاسلام الى أن نهتدى بالسلام فى حياتنا وسلوكنا وأن نحمى سلامنا بالقوة اذا لزم الأمر، فهذه الآية الكريمة تشير الى السلم المسلح فى قوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)

ويذكر الميثاق حق المواطن فى العدل فيقول : (كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن ان يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات ادارية) .

ولقد حرص الاسلام على توفير العدل لجميع المسلمين بل جعل العدالة واجبا انسانيا عاما تعيش فى قانونه الانسانية كلها على هدى مستقيم لا عوج فيه وعندما نتجه الى نصوصه يواجهنا قول الله سبحانه : (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن

الفحشاء والمنكر والبغي) ويواجهنا قوله تعالى : (أن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) بل ان العدالة الاسلامية تعم العدو والولى على السواء قال تعالى:ولايجرمنكم شنآن (عداء) قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى) بل جعل العدالة حقا للضعيف والقوى والجاهل والعالم والدول المتقدمة والدول المتخلفة فليس للمتقدم حق فوق حق المتخلف فى الوجود وان الاحاديث النبوية تدعو الى العدل فقد قال عليه السلام عن ربه :(ياعبادى انى حرمت الظلم علم نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا) وان النبى عليه الصلاة والسلام ليصرح بأن كل عمل يقبل الغفران الا ظلم العباد فان الله لايغفره اذا لم يسامح العباد الذين وقع الظلم منهم وان الاسلام قد وضع بالنسبة للعدالة المطلقة فى داخل البلاد وفى علاقات الدول نظاما لم يشهد العالم مثله عدلا .

وينص الميثاق على حق كل مواطن فى العلم فيقول : (حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة افكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة)

ولم يسبق الاسلام دين وقف من العلم كموقف الاسلام من الدعوة اليه والاشادة بفضله فأول ما نزل من القرآن على النبى الأمى عليه السلام : (اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) .

وفى القرآن والسنة من الاشادة بفضل العلماء ما يلفت النظر الى سمو مكانة العلم فى الاسلام قال تعالى : (شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم) وفى الحديث عن النبى عليه السلام : (يوزن مداد العلماء ودماء الشهداء يوم القيامة) ويدل على فضل العلم قوله عليه السلام :.(قليل العلم خير من كثير العبادة) ويحث الله تعالى على طلب العلم بقوله : (فأسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ويقول النبى الكريم : (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) وقال عليه السلام فى فضل الرحلة فى طلب العلم : (من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع) ولا يرى الاسلام أن للعلم حدا ينتهى عنده العالم فقال تعالى : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) فليأخذ كل بقدر طاقته ويرى العلماء ان العلم المطلوب فى الشرع نوعان : (ما هو فرض عين) وهذا واجب على كل مكلف ومنه : (ما هو فرض كفاية) وهو واجب على جميع المكلفين لا فردا بذاته وماعدا هذين النوعين فهو (مندوب أو مباح) ونتيجة ذلك كله أن العلم فى الاسلام هو شرف وواجب وحق فهو شرف لما ذكرناه من النصوص التى تشيد بفضل العلم وترفع مكانة العلماء . وهو واجب لما ذكرناه من ان العلم اما فرض عين أو فرض كفاية . وهو حق فان الاسلام يفرض على العالم ان يعلم وعلى الجاهل ان يتعلم كما قدمنا ولذا كان من الواجب على الانسان أن يسعى لتحصيل العلم وعلى الدولة والمجتمع أن تيسرا له الوصول الى هذا الحق فهو من الحقوق الطبيعية فى الاسلام .

واخيرا نستطيع بعد هذه الجولة أن نشير الى حقيقة ثابتة لا ندحة لنا من الاشارة اليها وهى أن الاسلام قد عنى بوضع تنظيم شامل للدولة وللمجتمع الذى تقوم عليه الدولة ، وضع هذا التنظيم فى صيغة مبادىء كليه واصول عامة كما أسلفنا وعهد الى العقل الانسانى ان يبنى على هذه الأصول جميع الأوضاع والاجهزة التنفيذية التى تعنى بحاجات عصره على ضوء ظروف هذا العصر بشرط أن يكون هذا البناء دائما فى اطار هذه الاصول العامة وكانت تبعة كل جيل فى كيفية تطبيق هذه الأصول العامة والتعاليم الكلية وارتياد الوسائل العملية التى تضع هذه التعاليم موضع التنفيذ ـ كانت تبعة كل جيل فى هذا الشأن تبعة كبيرة ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان جيلنا كان من أصدق الأجيال فى حمل هذه الأمانة فان مشروع الميثاق الوطنى الذى قدمه السيد الرئيس المفدى جمال عبد الناصر للأمة العربية ولكل امة اسلامية تريد أن تهتدى بهديه هو تطبيق عملى لتعاليم الاسلام الكلية تطبيقا يلبى مطالب هذا العصر .

ولنوضح ما نشير اليه نقول : ان الاسلام عنى بوضع هذه التعاليم الكلية فى فصائلها الثلاث من خلقية واقتصادية وسياسية . تعاليم سياسية صريحة الى جانب تعاليم اقتصادية حاسمة حتى تتفاعل هذه التعاليم مع التعاليم الخلقية فيستقيم أمر المجتمع الانسانى الى أبدا الدهر .

وهذه التعاليم بفروعها الثلاثة تتساند وتتفاعل معا فى تنظيم المجتمع وهذا التساند والتكامل في التعاليم الاسلامية بفروعها الثلاثة هو ميزة النظام الاسلامى على جميع النظم السابقة او المعاصرة وهذه آية كريمة تبرز لنا مدى هذا التساند والتكامل قال تعالى (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ، والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون) فالشورى فى الآية (وأمرهم شورى بينهم) هى الدعامة الأساسية للديمقراطية السليمة ويحفها من اليمين بتعاليم أخلاقية رفيعة يلتزمها المواطنون جميعا (والذين يجتنبون كبائر الاثم ... الخ) .ومن اليسار باتجاه اقتصادى معين يهدف الى توجيه سياسة الحكم الى البر بالمواطنين (ومما رزقناهم ينفقون) وهو اساس الاشتراكية الرشيدة . والفقرة الأخيرة (والذين اذا أصابهم البغى ... الخ) تنقلنا الى نطاق داخلى ودولى معا فاذا أصاب مجتمعنا عدوان من مجتمع آخر فهو ينهانا عن الاستسلام ويأمرنا بصد العدوان واعداد القوة لدفعه حتى ننتصر على البغى ، وهكذا تقترن الديمقراطية السياسية بديمقراطية اقتصادية وبنهج أخلاقى يلتزمه المواطنون والا كانت ديمقراطية زائفة فاشلة .

ولو ان باحثا تتبع كل كلمة فى هذا الميثاق وكل مبدأ قام عليه وأراد أن يرجعها الى نظائرها من كتاب الله وسنة رسوله لاستطاع أن يأتى فى ذلك بما يطمئن القلوب ويشفى الصدور ويوضح السبيل القويم الذى سلكه معلمنا الاكبر فليسوف الثورة المؤمنة جمال عبد الناصر فى التعبئة الروحية بالميثاق . ولاعجب فى أن يسلك بنا البطل المؤمن

(جمال) هذا المسلك ليجدد ديننا وقيمنا الروحية ويربى أبناءنا تلك التربية الخلقية والدينية التى نالت اكبر قسط من عناية الأمم الاسلامية ومفكريها ، فكان التفقه فى الدين والتحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل أسمى غايات التربية الاسلامية وفى هذا يقول عليه السلام : (انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق) وللتربية الروحية فى النظم الاسلامية وسائل نظرية واخرى عملية :

أما الوسائل النظرية فتتمثل فى شرح الفضائل والرذائل وتحبيب الفضائل الى النفوس ببيان محاسنها وما لها من آثار نافعة فى حياة الأفراد والجماعات ، والتنفير من الرذائل ببيان مساوئها ومالها من آثار ضارة هدامة قال تعالى:(ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)

وأما الوسائل العملية فهى أهم بكثير فى نظر الاسلام من الوسائل النظرية وهذه الوسائل العملية هى :

الأولى : ان تبث الأخلاق عن طريق القدوة الصالحة ومحاكاة السلوك الفاضل وفى هذا يقول الله تعالى (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) .

الثانية : تتمثل فى أخذ الصبى وغيره بمزاولة الفضائل الخلقية والواجبات الدينية مزاولة عملية حتى تصبح هذه الفضائل وهذه الواجبات عادة وطبيعة له وفى هذا يقول عليه السلام (مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) .

الثالثة : تتمثل فى ابعاد المؤثرات الضارة بالاخلاق ، ومن ثم يرى مفكرو الاسلام أنه من الواجب ان يستبعد من الدراسة فى المراحل الأولى الأدب المكشوف والخليع شعره ونثره وقصصه لما يحدثه هذا اللون من الأدب من أثر سىء فى أخلاق النشء (روهم من الشعر أعفه ومن الحديث أشرفه)

ولعلنا جميعا ندرك أن باعث نهضتنا وحارس قيمنا الروحية (رئيسنا جمال) قد أخذنا بهذه الوسائل الاسلامية فى شحن أرواحنا بالتوجيه الانسانى واعدادنا للسير فى طريق السلوك القويم لتحقيق

القيم الأخلاقية أو الروحية أو الانسانية الفاضـــلة المســـتوحاة من توجيهات الدين وتعاليمه .

وهكذا نلمس في الميثاق نفحة من الروحانيـــة المتدفقـــة ونحس انعكاسة نورانية متوهجة لتلك العقيدة المتينة المتغلغلة فى قلب صاحب الميثاق ونشعر بأن (عبد الناصر) لم يكن هو الذى يتحدث بالميثاق فى غلالة الاشراق المؤمن ورواء الاسلام الهادف ولكن المتحدث به كان حقا أمل أمة ورجاء شعب ولسان نهضة وعنوان بعث وصـوت تاريخ ، انه انتفاضة اليقظة وومضة الوعي وانطلاقة القائد لأمته العربية الى آفاق المستقبل الباسم والغد المشرق السعيد ...

الوحـدة العربيـة

بقلم
محمد عطا

الجمهورية العربية المتحدة

ـ ١ ـ

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أكبر دولة عربية من حيث الطاقة البشرية ، فعدد سكانها يبلغ نحو سبعة وعشرين مليونا ، ومن حيث الدخل القومى الذى وصل الى نحو ١٤٠٠ مليون جنيه ، ومن حيث الميزانية التى بلغت عام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ م ١٠١٢٦٢١٥٥٠ جنيها دون شركات القطاع العام ، ومن حيث امكانياتها على الدفاع والكفاح ، ومن حيث تقدمها العلمى والفنى ، ومن حيث مقدرة أجهزتها الاعلامية والثقافية ، ومن حيث ثروتها الزراعية والصناعية والتعدينية ، ومن حيث سمعتها العالمية فهى صانعة الحضارات ، وهى أول مجتمع بشرى متحضر ، هذا الى أهمية موقعها الجغرافى والاستراتيجى ، وايمانها العميق بقوميتها العربية وبخاصة فى هذه الفترة التاريخية الحاسمة .

هذه الميزات الفائقة هى التى أرهبت اسرائيل ، وجعلتها تعيش فى قلق وعدم استقرار ، وحالت بينها وبين تحقيق أطماعها التى تتمثل فى ان يكون لها دولة تمتد من النيل الى الفرات اذ أنها تعلم علم اليقين أن الجمهورية العربية المتحدة لن تتوانى فى الهجوم عليها بعنف وقوة اذا ما سولت لها نفسها العدوان على أى شبر من أية أرض عربية .

وهى الميزات التى دفعت الجمهورية العربية المتحدة الى أن تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مباشرة كما يقول الميثاق « فى صنع التقدم وفى تدعيمه وحمايته ، وأن هذه المسئولية تمتد لتشمل الأمة العربية كلها » .

على أن تقدم الأمة العربية أساس فى هذه المرحلة التى تقتضى منا استغلال جميع طاقاتنا وامكانياتنا حتى نثبت للعالم أننا لسنا أمة متخلفة ، وأننا لسنا خطرا على البشرية عالة على العالم ، وحتى نمحو من أذهان الرأى العام العالمى ما بثته فيه تخرصات وأكاذيب الصهيونية العالمية والاستعمارية من اننا مازلنا نعيش عيشة بدائية واننا مازلنا نفكر بعقلية العصور الوسطى ، واننا قوم معوقون للتقدم البشرى .

هذا الى أن تقدمنا فى هذه المرحلة سيؤدى الى أن نبنى جهودنا ونطلق بأقصى طاقاتنا وأن نصبح طاقة بشرية فعالة يمكنها الدفاع عن حقوقها والنهوض بمسئولياتها .

- ٢ -

أسس الوحدة العربية

والوحدة العربية قد وجدت صداها فى قلب كل عربى مخلص واع، واصبحت هدفا من أهداف القومية العربية ، فالأمة العربية كما يقول الميثاق « لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة ، وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته » .

فالوحدة العربية قد استكملت عناصرها ، وتهيأ لها من العوامل مالم يتهيأ لأية وحدة اخرى فهى تقوم أولا وقبل كل شىء على الوحدةالثقافية التى تقوم على وحدة اللغة وعلى وحدة الفكر وعلى وحدة الفن بل على وحدة العادات والتقاليد والسلوك .

وهى تقوم ثانيا على وحدة التاريخ ، وحدة النضال العربى بل الوحدة السياسية والاقتصادية والدفاعية ، كانت كذلك فى عهد الخلفاء ، وفى عصرى الدولتين الأموية والعباسية ، وتعرضت للمحن فى أيام العثمانيين وفى عصر الاستعمار الأوربى . وهى قد دافعت عن نفسها لصد التتار ، ودفع الصليبيين ثم التقت جيوشها أخيرا على ثرى فلسطين ، وسال الدم العربى دفاعا عن هذه الأرض العربية ، وفى كل بلد عربى يتذاكر الأبناء تاريخهم البطولى والنضالى ، هذا التاريخ الذى يشكل حجر الزاوية فى بناء وجدانهم ان صح هذا التعبير ، والعرب فى كل مكان لا يمكنهم أن يتخلوا عن هذه الذكريات ولا ان يتحللوا من هذه الأحداث التى هى جزء لا يتجزأ من ضميرهم الحى .

وهى تقوم ثالثا على وحدة الأمل وعلى الالتقاء على غاية موحدة ، هذه الغاية هى« الوحدة) ولن تجد أى عربى يمارى فى هذه الغاية او لا يؤمن ايمانا عميقا بالوحدة ، الوحدة هى أمل العرب وهى مبتغاهم وهى طريقهم الى العزة والمنعة،ومستقبل الأمة العربية متوقف على هذه الوحدة ، ومصير الأمة العربية مرتبط بعضه ببعض ، والكيان العربى كل لا يتجزأ فاذا اقتطع منه جانب تأثرت جميع الجوانب ، واهتزت الارض العربية كلها ، ويؤكد ذلك الواقع الحى فى فلسطين المحتلة ، ومن أجل اولئك كله لم يعد « الميثاق » الحقيقة حين قال :

« يكفى ان اللغة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير» .

- ٣ -

الصراع داخل الوطن العربى

واذا كانت الوحدة هى الهدف الأسمى لكل الشعوب العربية ، فما بال هذه الوحدة لم تتم حتى الآن ؟ لقد أثار ذلك الوضع دهشة الكاتب الانجليزى أرنولد توينبى فى محاضرته التى ألقاها فى مصر بعنوان «لماذا تأخرت وحدة العرب ؟ » فقال ما نصه : « ومن المدهش حقا أن اعادة الوحدة هذه لم تحدث حتى اليوم » .

ولكن هذه الدهشة ستزول حتما عندما نرى أن الوطن العربى تقسمه دول صنع الاستعمار حدودها صنعا ، وهذه الحدود المصطنعة انما كانت لأمور منها : تقسيم مناطق البترول بين الدول الاستعمارية الكبرى ، ومنها ايجاد عروش لمن أخلصوا للاستعمار فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومنها تقطيع أوصال العالم العربى وتمزيقه حتى يظل ضعيفا واهنا لا يقوى على دفع العدوان او التخلص من الاستعمار . ومن الطبيعى أن طبقة الملوك أو الطبقة الحاكمة التى تفيد من سلطانها ومن أموال المستعمرين يهمها أولا وقبل كل شىء أن تبقى على هذا السلطان ، وأن تحرص الحرص كله على هذه الأموال حتى تعيش فى أبهة وبذخ ورفاهية ، وبقاء سلطانها وأموالها متوقف على الاستعمار الذى يحمى لها هذا السلطان ، ويغدق عليها الأموال فهى ترتبط به وان يكن ذلك على حساب شعوبها أو مستقبل الأمة العربية .

ولا شك أن مثل هذا الوضع يقتضى صراعا بين هذه الطبقة وبين غالبية الشعب .

هذه الغالبية التى ترى قصورا تقام ، وحرمات تنتهك ، وأموالا تنفق على المباذل والمساخر والترف والأبهة ، وانفصالا بينهم وبين حكامهم ، وترى دولا عربية أخرى غيرت من وضعها الاجتماعى الرأسمالى المستغل ، وأطاحت بالعروش النخرة ، وأخذت تقيم المشروعات التى تعود على الشعب بالخير ، بل بحياة أفضل ، ومستقبل آمن مطمئن ، وترى العالم فى ثورة اجتماعية حيث يؤصل للديمقراطية الحقة ، التى تنهض بالشعب وتعمل لخيره ، وتؤمن بحقوقه .

هذه الرؤية الكاشفة القريبة والبعيدة ملكت على الشعوب العربية وجدانها ، وحدت بها الى أن تحاول التخلص من وضعها المتخلف ، وأن تعمل على هدم الرجعية وتقويض دعائمها ، وعلى هذا الأساس قامت ثورة تموز (يوليو) سنة ١٩٥٨ فى العراق حيث أطاحت بالملكية والرجعية وان انحرفت عن الخط العربى الاصيل وهو العمل للوحدة(١)

---

(١) هذا قبل قيام ثورة ١٤ رمضان التى رجعت الى الخط العربى

وهو الأساس الذى قامت عليه ثورة اليمن التى اطاحت بحكم الأمراء ، وانهت عهد الاستبداد والاستغلال .

على أن بعضهم يزعم أن الوحدة لن تتم لأن هناكم خلافا عنيفا بين الحكومات العربية ، ولكن هذا الخلاف لا يلبث أن يزول بعد آن يتحرر كل شعب عربى من سيطرة الرجعية التى ربطت عجلتها بعجلة الاستعمار ، فمن كان يظن أن حكم عبد الاله ونورى السعيد سينقضى ويختفى الى الأبد ؟ ومن كان يحلم بأن حكم آل حميد الدين سينتهى الى غير رجعة

ان عجلة التاريخ لن تمضى الى الوراء ، وان الشعوب لابد ان تنتصر ، والخلاف المزعوم انما هو خلاف ظاهرى يخفى فى طياته حقيقة الثورة الاجتماعية التى شملت الوطن العربى بأسره والى هذا يشير الميثاق بقوله :

« أن الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من اساسها مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ينظرون الى الأمور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو فى حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى .. واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى ، والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم العربي هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية ألتى تهب على الأمة العربية ، وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد فى كل مكان من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة فى كل مكان من الأرض العربية هو فى حد ذاته دليل على الوحدة اكثر مما هو دليل على التفرقة » .

نعم ان الصراع القائم داخل الوطن العربى انما هو صراع بين القوى الشعبية التقدمية وبين الرجعية المستغلة ، صراع بين الشعوب المتطلعة الى ان تحكم نفسها وبين الفئة القليلة الاقطاعية الانتهازية ، وهو صراع عنيف حاد . وقد كان عنفه وحدته لا من حيث الكثرة والقلة بل من حيث استعانة القلة بالدول الاستعمارية التى تساندها لأنها تحقق لها اطماعها فى حقول البترول وفى ثروات الشعوب وفى السماح لها باقامة قواعد عسكرية ، وهى فى يدها السلطان والنفوذ والمال والسلاح ، فهى تجند اجنادها من الوصوليين وضعاف القلوب ، ومن غطى الجهل عقولهم وافئدتهم لتضرب الحركات التحررية وتشرد الثوار المناضلين ، وتعذب ذوى المبادئ والأهداف القويمة ، والى ذلك اشار ارنولد توينبى فى المحاضرة التى نوهنا بها سابقاً وإن لم يفصح قال : « ورغم هذا هنالك عناصر فى عدد من الدول العربية قوية بما فيه الكفاية لتضع عقبات فى طريق الوحدة ، وطريق الحصول عليها » .

— ٤ —

الرجعيـة والاستعمار

ولكن لم تحاول الرجعية والاستعمار الحيلولة دون الوحدة ؟ لقد حدث أن قامت وحدة بين مصر وسورية بارادة شعبيهما ثم تجمعت الرجعية والاستعمار وفى أذيالهما الصهيونية لضرب هذهالوحدة وفصم عراها . لم حدث ذلك ؟

حدث ذلك لأن الاستعمار يهمه ألا تكون وحدة بين الدول العربية على الاطلاق وهو مصر على موقفه منذ أن وضع قدمه فىهذهالدول ، بل قبل أن يضع قدمه فيها وكان يتنمر للانقضاض عليها . لقـد فعـل ذلك حين توحدت مصر وسورية فى عهد محمد على ، فأجبرها على أن تتخلى عن هذه الوحدة وأن تعود الى الانفصال وعدم تجـاوز حدودها وفعله بعد أن أعطى العهود والمواثيق فى أثناء حربه العالميـة الأولى بالاستقلال تحت حكم موحد ثم شاء أن يمزق ما كان متصلا ، وان يقطع ما كان مترابطا ، وشاء حين أعطى وعد بلفور ، وحين مكن لاسرائيل فى فلسطين العربية ، وفعله قبل ذلك حين استفتوا الشام فأفتى بالوحدة وحدة سورية ولبنان وفلسطين وما يسـمى الآن شرق الاردن . وذلك حين قدمت اللجنة الأمريكية لتتعرف على مطالب الشاميين عقبالحرب العالمية الأولى ، ولكنه ضرب برأى الشعب عرض الحائط وأقـدم على تمزيق الشام هذا التمزيق المثير ، ولاشك أن الاستعمار حين يفعلذلك انما يحافظ على كيانه ، ويبقى على نفوذه .

أما الرجعية فلها شأن آخر هو أنها تعمل على أن يظل حكمها قائما وان يكن على أجساد الشعب العربى . وقد وجد الاستعمار أقوى معين حين لم يعد فى استطاعته أن يحافظ على سلطانه بالقوةالمسلحة ، فلجأ الى قصور الرجعية يحتمى فيها ويدبر المؤامرات ويؤلبها ويثـيرها ، ويمدها بالمال والسلاح كما صنع فى سورية حين الوحدة ، لقد جنـد دعايته واذاعته وصحفه ومخابراته لفصم هذه الوحدة ، ولم يجـد ما يؤيده ويشد من أزره غير الرجعية . فما أن صدرت قوانين يوليـو سنة ١٩٦١ التى تقلم أظافر الاقطاع وتعطى للشعب حقـه المغتصب ، وتمكن للعدل أن يأخذ طريقه ، وأن يضع يده على وسائل الانتاج الكبرى حتى وجد الفرصة سانحة له واذا هو يرسم الخطط ، ويدبر المؤامرات للرجعيين ويتسلل الى قصورهم التى هى المرتع الخصيب له حتى كانت النهاية التى نعرفها ، وحتى كان الانفصال(١) .

ولا شك ان الصهيونيةكانت هى أيضا من وراءذلك كله،فالصهيونيون

(١) هذا كان قبل ثورة مارس سنة ١٩٦٣ .

يرون مصلحتهم الكبرى فى ايجاد الفـرقة فى الوطن العـربى اذ انهم يؤمنون كل الايمان ان بقاءهم فى المنطقة متوقف على هذه الفرقة ، وان طردهم منها متوقف أيضا على عزل كل بلد عربى عن الآخر . ومن هنا كانت تصريحات المسئولين فى اسرائيل بأن أى تغيير فى وضع البلاد العربية كالأردن والحجاز وسورية انما يعتبر تهديدا مبـاشرا لها وهى من أجل ذلك ستحارب لابقاء هذا الوضع على ماهو عليه .

وقد صور الميثاق هذه الحقيقة تصويرا صـائبا حين قال : « ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة ، وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون أن يدرى ساهم فى تقريب يوم الثـورة الاجتماعيـة ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العنـاصر المستغلة يوجههـا ويحـركها

ان الوحدة بين مصر وسورية كانت حركة شعبية فى الصميم ، اما الانفصال فقد كان حركة رجعية . وآذا كانت الرجعية قد اسـتعانت بالوصوليين والعسكريين الذين لا يمثلون الا انفسهم فان مصيرهاالهزيمة الماحقة ، وعودة الأمور الطبيعية الى ما كانت عليه فلاشك كما يقـول الميثاق : « ان وحدة الأمة قد وصلت فى صلابتها الى حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن أن تدل اساليب الانقلاب العسكرى ، ولا أساليبالانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة على شىء الا على دلالتهـا بأن النظام القديم فى العـالم العـربى يعـانى جنـون اليـأس ، وانه يفقد اعصابه تدريجيا ، وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها » .

لقد كان الانفصال درسا كشف الأساليب الاستعمارية والرجعيـة تعلم منه النضال الشعبى العربى ، وآمن بأن عليه فى هذه المرحلـة أن يواجه الاثنين معا ، يواجه الرجعية فيعمل على تقليم أظفـارها ، وعلى المطالبة بالحد من نفوذها وسيطرتها وتملكها لوسائل الانتاج ويواجـه الاستعمار بكشف خططه ومؤامراته والحيلولة دونه ودون التحالف مع الرجعيين فى كل بلد عربى .

وهذه المواجهة لن تكون الا ثورية وبدون هذه الثورية لن يقضى على هذين العدوين اللدودين للتقدم وللتحرر ومضى الثورة الاجتماعية فى طريقها المرسوم ، وهذه المواجهة أيضا تحتاج الى معـرفة تاريخ الأمة العربية ومواقف الاستعمار والصهيونية منها ، ففى هذا التاريخ عظات وعبر . وقد أتينا على بعض هذا التاريخ فيما ذكرناه من قبل ، وتحتاج كذلك الى الحذر والتعقل والحكمة والى أن يعرف النضال الشعبى أين يضع قدمه ، وكيف يدبر وكيف يمضى فى طريقه فى اناة وصبر ويقظة، وقد بين هذه الحقيقة الميثاق فى قوله :

« وليس من شك فى ان الثورات الأصيلة تستفيد من حـــركات خصومها فى مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه ، وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه ، وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية أجزاء الوطن العربى ، وتدعيمها لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثوريتها ، وارادتها على التغيير الحاسم » .

— ٥ —

الوحـــدة لاتفرض

والوحدة لاتكون بالغزو والفتح ، وانما تـكون بالاختيار المحض ، اختيار الشعوب العربية ، فاذا اجتمعت مشيئة شـعبين أو اكثر على الوحدة باركتها الشعوب العربية الأخرى ، وعلى هذا فاننا نعتبر محاولة العراق ضم الكويت بالقوة محاولة غير طبيعية بل شاذة ولن تؤدى الهدف المنشود من الوحدة وهو أن تتم بمشيئة الشعوب لابالقسر والقوة ، وعلى هذا أيضا نعتبر وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨ وحدة طبيعية لأنها تمت بارادة الشعبين والتقاء ارادتيهما .

والعكس صحيح فاننا نعتبر فصم الوحـدة عن طريق القـوة أو الانقلابات العسكرية أو الالتجاء الى الرجعية أو الاستعمار عملا عدائيا للهدف الأسمى للقومية العربية وهو « الوحدة » وانى أعتقد ان الذى يفرض الوحدة هو تطور الشعوب العربية وتحررها فلن يتوانى شعب عربى حر عن السعى الى الوحدة العربية ، فنحن نعلم ان الشعوب المتنورة الواسعة الأفق تحاول فى هذا العصر أن تتكتل وأن تتوحد فى الاقتصاد أو السياسة ، ومثالنا على ذلك السوق الاوربية المشتركة حيث وجدت الدول الغربية الا مناص لها من أن تتوحد اقتصـاديا لتواجه الاخطـار المحدقة بها وبخاصة من الشرق الأوربى ، والوحدة الاقتصادية الدعامة الركينة للوحدة السياسية فى المستقبل .

وقد قامت السوق الأوربية المشتركة نتيجة الخطر المحدق بالدول الأعضاء ، وقامت بمحض اختيار هذه الدول لا بالضغط عليها أوتجميعها بالقوة المسلحة كما حدث ذلك فى عصر الفتوحات والحروب التى شنها نابليون أو شنها غيره من القواد العسكريين .

وكان الميثاق بعيد النظر حين دل على هذه الحقيقة فقال :

« ان الوحدة لايمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضا ، فان الأهـداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا اخلاقيا فحسب ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم فهو خطـر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل » .

ان فرض الوحدة بالقوة فيه ازهاق لأرواح نحن فى حاجة اليهـا لدفع مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، وفرض الوحـــدة يؤدى الى

حزازات بين النفوس ، ونحن نعمل على صفاء القلوب ، وفرض الوحدة فيه الهاء لنـــا عن الشاغل الاكبر الذىيشغلنا ، الصهيونية والاستعمار .

وعلى هذا فالعالم العربى يرحب بقيام اية حكومة وطنية فى اى بلد عربى . كما يرحب الآن بقيام الجمهورية العربية اليمنية . والأمــة العربية ترحب بأية وحدة تتم بين شعبين عربيين كما يذهب الميثــاق فيقول :

« ان اية حكومة وطنية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنهــا ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

ان اية وحدة جزئية فى العالم العربى تمثــل ارادة شعبين أو اكثر من شعوب الأمة العربية هى خطــوة وحدوية تقدمية ، تقرب من يوم الوحدةالشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الارض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة »

— ٦ —

صورة الوحدة العربية

اما الوحدة فهل تكون وحدة كاملة او تكون اتحادا فيدراليا ؟ .

لا شك ان الوحدة اذا كانت كاملة ، تسرى على البلدين المتحدين قوانين واحدة وتعملان بدستور واحد وتحت ظل حكومة واحدة ، فهذا مثلنا الأعلى اذ أننا فى ذلك الوقت سننسى شعوبيتنا او محليتنا ونرتقى الى الوضع العظيم ، الى وضع أننا « أمة عربية » واننا بلد واحد نعمل لهدف واحد ، ونداقع عن كيان واحد .

أما اذا كنا سنعمد الى شكل « الاتحاد الفيدرالى » وان كان هذا الشكل فيه بعض الغموض فى تعريفات فقهاء الدساتير فلا بأس من ذلك ، وأمامنا مثال الولايات المتحدة الامريكية يمكن أن نهتدى به كما يذهب أرنولد توينبى فيقول : « اننا نجد أن العالم الحديث قد جرب كثيرا من العقبات ، عقبات الوقوف فى وجه الاتحادات الاقليمية ، وقام بتجارب كثيرة للتغلب على هذه العقبات .

وان عمل الرواد نحو الوحدة الاقليمية أعطى لنا مثلا من الآباء الذين كونوا الوحدة الامريكية ، اذ انهم بعد تحقيق استقلالهم وضعوا الدستور الفيدرالى الحالى للولايات المتحدة الامريكية ، وتغلبوا به على عقبات الولايات الشمالية ، وهى ذات العقبات التى تقف فى وجه الوحدة العربية اليوم (١) .

ان الصورة الدستورية للوحدة لا تهم قدر الاهتمام بالغايات الكبرى .. وهى أن هناك أمة عربية موحدة الغايات والمقاصد والأهداف ، أمة موحدة فى شئون الدفاع والاقتصاد والسياسة ، أمة لا يخرج فيها الجزء على الكل . ولدينا مثال آخر ، فالاتحاد السوفيتى قد جعل من أكرانيا وروسيا البيضاء دولا ذات سيادة مستقلة ، ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن يذهب الى أن هذه الدول خارجة على الكيان السياسى للاتحاد السوفيتى (٢) .

على اننا يجب أن نفهم أن مثل هذه الدول — على الرغم من استقلالها الظاهرى ، واستقلالها من حيث الوضع الدولى — تتبع الاتحاد السوفيتى فى نظامها الداخلى .

---

(١) محاضرات أرنولد توينبى ص ٩٧ نشر مجموعة « كتب ثقافية »

(٢) بحوث فى القومية العربية لعبد الرحمن البزاز ص ٥٥ .

وقد فطن الميثاق الى هذه الحقيقة فقال :

« وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير » .

واعتقد أنه ينبغى على أساتذة الحقوق المتخصصين فى القانون الدستورى ، وفى القانون الدولى أن يعكفوا على وضع الشكل الذى تقوم عليه الوحدة العربية فى المستقبل وأن تلتزم بهذا الشكل الشعوب العربية ، فالوحدة آتية لا ريب فيها ، ولسنا نحن العرب الذين نقول بذلك ، بل ان منصفى الغرب يذهبون أيضا هذا المذهب كأرسكين تشايلدرز اذ يقول : « بالرغم من كل العقبات يحتمل أن تنمو الحركة الرامية الى مزيد من الوحدة ، فيشهد العالم يوما اتحادا عربيا قويا متعاونا يشمل المنطقة العربية كلها » (١) .

وأكثر منه تفاؤلا أرنولد توينبى حين يقول : « انكم تجدون فى نجاح الوحدة الامريكية مصدر أمل وتشجيع للعالم العربى كله اليوم ، وسريعا أو فيما بعد ــ وإن كنت آمل أن يتحقق ذلك سريعا لا فيما بعد ــ سيتحد العالم العربى بالتأكيد طالما أن الشعب العربى عنده الرغبة الصادقة فى الاتحاد ، ومهما تدخلت أية قوة خارجية فانها لا تمنع هذا الاتحاد اذا كانت لديه الرغبة الصادقة ، واذا اتحد العرب فان مستقبلهم سيكون رائعا ، لأن الاتحاد قوة بكل تأكيد » (٢) .

---

(١) حول العالم العربى ص ١٠٦ نشر مجموعة « اخترنا لك » .

(٢) محاضرات أرنولد توينبى ص ٩٨ .

- ٧ -

الجمهورية العربية المتحدة والوحدة

والجمهورية العربية المتحدة تؤمن ايمانا عميقا بالوحدة . فهى لم تتخل عن فلسطين فى محنتها عام ١٩٤٨ م وبعثت بجيشها وبمتطوعيها للدفاع عن هذه الارض العربية الحبيبة وحماية أهلها من أخطار الاستعمار والصهيونية ، وقامت بتضحيات غالية فى هذه السبيل ، ودافعت عن حق فلسطين فى الاستقلال فى المؤتمرات الدولية ، وفى المناسبات المختلفة . أعلنت ايمانها بهذا الحق فى الأمم المتحدة ، وفى مؤتمر باندونج وفى مؤتمر بريونى ، وفى كل المؤتمرات التى عقدتها أو شاركت فيها .

وهى لا تنى عن ابراز حق الشعب الفلسطينى فى العودة الى أرضه السليبة ، ودعم كيان فلسطين ، وتدريب جيش فلسطينى ليستطيع أن يسترد وطنه ، وأن يقاتل فى أرضه هذه العصابات الصهيونية التى أقامها الاستعمار وحماها ومد لها كل معونة .

والجمهورية العربية المتحدة قد نصت فى صلب دستورها الصادر فى ١٩٥٦ على أنها جزء من الأمة العربية .

والجمهورية العربية المتحدة لم تتوان عن تحقيق الوحدة وتطبيقها تطبيقا عمليا حين أراد شعب سورية هذه الوحدة ، وعلى الرغم من كثير من العقبات التى رآها بثاقب فكره الرئيس جمال عبد الناصر وقت قيام الوحدة .. فانه قد قبلها ، وضحى كثيرا بوقته وجهده لدعم هذه الوحدة والتغلب على هذه العقبات ، ومن ابرزها التغلب على الخلافات الناشبة حول القيادات والرياسات .

والجمهورية العربية المتحدة ايمانا منها بأن الوحدة ينبغى أن تقوم على ارادة الشعوب وانها لا تكون قسرا ، وعلى الرغم من الانقلاب العسكرى الذى حدث وانه لا يعبر عن مشيئة الشعب السورى ! . فان الجمهورية العربية المتحدة لم تشأ أن تقابل العنف بالعنف وان تهدر دماء عربية زكية ، وأن تثير نوعا من الحرب الأهلية ، وتركت الأمر للشعب السورى نفسه ليصحح الوضع ، ويعيد الأمور الى مجراها الطبيعى والى ما كانت عليه من قبل ايمانا منها بأن الوحدة آتية لا ريب فيها .

والجمهورية العربية المتحدة قد حمت ثورة العراق من تدبير الاستعمار السىء ، ولم تتخل عن الحكومة الثورية بل أمدتها بالسلاح واعلنت ان أى أعتداء على العراق انما هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

والجمهورية العربية المتحدة قد ناصرت ثورة الجزائر منذ عام ١٩٥٤ وقد أكد هذه الحقيقة رئيس حكومتها الزعيم بن بيلا ، ناصرتها بالسلاح ، وناصرتها بالمال ، وكان لسانها المعبر عنها فى الأمم المتحدة وفى المؤتمرات الدولية ، واعترفت بحكومتها المؤقتة ، وجعلت القاهرة مقرا لها .

ولم تحفل بتهديد فرنسا ووعيدها ، ولم تكترث بتحالف فرنسا مع اسرائيل ، ولم تأبه بتحالف فرنسا وانجلترا واسرائيل فى عدوانهم المسلح السافر عام ١٩٥٦ ، بل انها ضاعفت من هذه المؤازرة التى رأتها واجبا محتوما عليها ، وظلت الى جانب شقيقتها الجزائر حتى نالت استقلالها .

وقد رأت الجمهورية العربية المتحدة ان استقلال الجزائر ينبغي أن يحمى ، فأهدت اليها الطيارات والاسلحة ، وأقرضتها أخيرا عشرة ملايين جنيه بدون أية فائدة ، وعلى ان يدفع القسط الأول منها بعد عامين .. تلبية لنداء رئيس حكومتها الى الدول العربية لمد يد المساعدة الى الجزائر التى تضمد الآن جراحها وتلم شملها وتقيم كيانها ، وأمدتها بالفنيين من المدرسين وغيرهم حتى تحقق الجزائر أهدافها وتقف على قدميها وتطور مجتمعها ، وتحمى استقلالها .

والجمهورية العربية المتحدة قد لبت نداء حكومة الجمهورية العربية اليمنية فأمدتها بالمعونة المخلصة غير المشروطة ، ووقفت الى جانبها ، وعقدت معها دفاعا مشتركا ، وما زالت تعينها على تثبيت دعائم استقلالها ودفع المؤامرات عنها ، مؤامرات الرجعيين والاستعماريين .

فعلت كل أولئك الجمهورية العربية المتحدة ، بل فعلت أكثر منه ايمانا منها بالوحدة الشاملة كما نص الميثاق الذى أصدرته أخيرا ليكون هاديا لها ورائدا .. فقال :

« واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى » .

الطريق الى الوحدة

ان الطريق الى الوحدة قد بدأت الآن تنكشف معالمه ، فأغلب الدول العربية قد أخذت تقضى على الاقطاع والرجعية ، وتقطع فى هذه السبيل خطوات لا شك فيها ، اى أنها أخذت تتقدم وتنهض وتحاول ان تلحق بالركب الحضارى . وليس من ريب فى أن الدولة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة قد كان لها الأثر العميق فى هذا التغير والتطور ، وأنها كانت الرائدة فى هذه الطريق .

هذا الى أن الصيحات العالمية نحو النهوض بالشعوب كان لها أثرها أيضا فى نشر المذاهب الديمقراطية الاشتراكية ، وفى العمل من أجل رفاهية الشعوب ، وحياتها حياة أفضل ، وقد دوت هذه الصيحات بفضل المخترعات والكشوف الحديثة ، وتقدم وسائل المواصلات ، وقوة الأجهزة الثقافية ، وارتباط العالم ارتباطا وثيقا .

لقد أصبحت الشعوب لها أثرها الفعال ، وأصبح صوتها يعلو كل صوت ، وتحاول الرجعية اسكات هذا الصوت بتقديم بعض المسكنات ، ولكنها تخدع نفسها ، اذ أن المسكنات لم تعد تستطيع مقاومة تيارات الاصلاح الجارفة ، فكل شعب من الشعوب يقف الآن عن طريق الاذاعة أو الصحافة على مكاسب الشعوب الأخرى ، ويتعرف على حقوقه ، فهو يطالب بالمزيد من الاصلاح ، بل بالمزيد من التطوير .

ومع كل أولئك فان الشعوب العربية مازال اغلبها يعانى من القيود الغليظة التى يرسف فيها ، يعانى من الفقر الضارى ، يعانى من المرض الناشيء ، يعانى من الجهل المخيم ، يعانى من الظلم الجارف ، يعانى من الظلام الحالك .

لقد ظل سنوات طويلة تحت سيطرة الاستعمار ، السيطرة الفعلية أو السيطرة بطريق غير مباشر ، الاستعمار الذى خنق اقتصادياته ، وقتل مواهبه ، واستغل كنوزه وخيراته .

الاستعمار الذى حال بينه وبين المعرفة أو التعلم .

الاستعمار الذى ترك المرض يمرح فى جنباته ، بأن هيأ له التربة الخصبة ، فالاجسام الضاوية لا تستطيع مقاومة ، والدواء الذى يقضى على الداء لا يجد المريض الثمن الذى يدفعه فى شرائه والطبيب المعالج قليل نادر أو باهظ الأجر .

ان خطة الاستعمار كانت خطة مدمرة ، خطة قضاء على روح الشعوب العربية ، خطة افناء لها . خطة أن تظل فى فقر وعوز وخوف

وحاجة . خطة أن تظل هذه الشعوب مستضعفة ، غير واثقة بنفسها ، خطة أن تظل مسودة مغلوبة على أمرها .

ولم يكن الاستعمار وحده فى هذه المنطقة ، وانما كانت هنـــاك الرجعية ، الرجعية المؤمنة بخنق الشعوب وتدمير حياتها حتى تحيا هى وترفل فى الحرير ، وتعيش عيشة ناعمة مترفة فهى تملك الارض وتملكها لمن تشاء ، وهى تعز من تشاء ، وتذل من تشاء ، وهى فى يدها السلطة وفى يدها القوة ، وهى التى تخنق كل حركة تحررية أو صوت ينادى بالعدالة والمساواة .

الرجعية التى لا تعترف بحق الشعوب فى العيش . وانمـــا تنتهب الثروات المعدنية والثروات الزراعية ، وتنفقها فى مباذلها وفى مناعمها من غير حاسب يحاسب أو ميزانية تدبر وتذاع فى الناس .

والاستعمار والرجعية تحالفا على هذا الشرق العربى حتى اضعفاه ، ومصا دمه وحاولا خنق روح الحياة فيه .

والاستعمار والرجعية لم تقتصرا على أن يسود الفقر فى هذا الوطن العربى الكبير ، بل التجأ الى خلق المنازعات وافتعال الخلافات ، وتأليب الأسر بعضها على بعض واثارة الأقليات ، ونفث ســموم الأحقــاد بين الطوائف والمذاهب والديانات ، هذا بالاضافة الى اقامة العروش الواهية والحدود المصطنعة ، وضرب العروش بعضها ببعض .

كل هذه رواسب قد خلقها الاستعمار وشجعتها الرجعية ، وباركتها الصهيونية . ولكن هذه الرواسب بدأت تذوب وتنهار ، وبدأت الشعوب تتيقظ وتصحو ، الا أن الوضع ما زال يتطلب مزيدا من الحرص واليقظة ، مزيدا من الثورة حتى تنكشف فى طريق الوحدة كل التكشف .

والى كل هذا أشار الميثاق فى تركيز فقال :

« ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ، ـــ كما اثبتت التجارب ـــ فجوات اقتصادية واجتماعية تســتغلها العنــاصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشـــامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شــــعوب الامة العربية . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزل الرجعية والاستعمارية » .

نعم ان استعجال هذا التطور فى الوحدة بين مصر وسورية ، وفى الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة وبين اليمن لم يؤد الى استقرار

الوحدة . فالرجعية فى سورية والرجعية فى اليمن قد كانتـا على حالهما من القوة ومن أجل ذلك كان الانفصال وكان انهيار الاتحاد .

ان هذين البلدين لم يحتملا قوة الدفع الثورى التى بدت فى قوانين ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ هذه القوانين التى دعمت القطاع العـام وجعلت اغلب وسائل الانتاج فى أيدى الشعب لمصلحة الشعب وامكـان رفع مستواه .

وعدم احتمالها انما مرده الى قوة الرجعية فيها ، واشتداد سواعدها فما السبيل اذن الى فتح الطريق أمام الوحدة ؟ .

التعبئة الفكرية

ان التعبئة الفكرية التى نقصدها هى التعبئة التقدمية التى تهيىء الأذهان ، وتفتح الأبصار وتوقظ المشاعر وتلهبها ، وقد شاهد العصر الحديث حركات فكرية تهدف الى رفع مستوى الشعوب ، والى حق العامل فى حياة حرة كريمة والى المساواة بين الأفراد ، والى القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، والى حق كل فرد فى أن يؤمن على مستقبله والا يعيش فريسة القلق وعدم الاستقرار ، والا يكون نهبا للمخاوف وتراقص الأشباح فمن اين يأكل حين يتبطل أو حين يعجز أو حين يمرض أو حين يهرم ؟ وكيف يقاوم الاستبداد والظلم ؟ وكيف يستمتع بالحياة ؟ وكيف يقضى فراغه ؟ وكيف يحمى حقوقه ؟ وما الواجبات التى يلتزم بها نحو اخوته ووطنه ؟ الحركات الفكرية التى تحل مشكلات الاقتصاد وبخاصة فى الدول النامية ، الحركات الفكرية التى تخطط للمجتمع الحر المتماسك الحى ، الحركات الفكرية التى توصل للحرية والعدالة وتمكن لسيادة السلام والتعاون بين البشر لخير البشر ورفاهيتهم .

هذه الحركات الفكرية أخذت تنتشر فى قطاعات كبرى من المجتمع العالمى ، بل تطبق فى هذه القطاعات وليس من ريب فى أن مجتمعنا العربى بحاجة ملحة الى نشر هذه الآراء المتحررة حتى تؤمن بها الأمة العربية بأسرها ، والايمان مرحلة أولى من مراحل الدفع الثورى التقدمى فلابد أن يؤمن كل فرد من هذه الأمة العربية بهذه المبادىء القويمة ، وأن يتعرفها على وجهها الصحيح ، وأن يفهمها الفهم السليم الواعى ، وأن تقدم اليه بطريقة عملية أو أدبية أو فنية بالأسلوب الذى يؤثر فيه ويحمله على الايمان القويم .

ويحتاج ذلك الى تفنيد دعاوى المغرضين من الرجعيين وأعوانهم والاستعماريين وأذنابهم ، هذه الدعاوى التى تتمسح فى الدين حينا والدين منها براء ، والتى تقوم على التضليل والتلاعب بالالفاظ ،وبأقوال زائفة مختلفة على صحابة الرسول عليه السلام أو على تابعيهم مع أن شريعة العدل هى شريعة الله فى أى كتاب سماوى بل فى أية دعوة اصلاحية .

ويحتاج كذلك الى تقديم نماذج من الشخصيات التى ضحت بأرواحها وبأعراض الحياة فى سبيل مبادئها القويمة ، والدفاع عن حريات اخوانهم ، الشخصيات البطولية الفذة التى ضربت أروع الامثلة فى سبيل تقدم البشرية والسمو بالنفس الانسانية . والى نشر المؤلفات القيمة أو تلخيصها أو تقديم أفكارها ، المؤلفات التى تدعو الى الأشتراكية

والديمقراطية ، المؤلفات التي تعالج تثبيت حقوق الجمهرة الشعبية ، وتجعل للشعب السلطة العليا ، وتستعرض المظالم التي أحدثها الاستعمار والاستبداد والاستغلال .

بل ان الأمر يتعدى ذلك الى استخدام كل الأجهزة الثقافية والاعلامية فى التوعية بهذه المبادىء التقدمية ، ويكون ذلك فى صورة حديث أو عن طريق السينما أو عن طريق الاذاعة والتليفزيون أو عن طريق الصحافة أو عن طريق المسرحيات .

ان هذه الأجهزة ينبغى أن تخوض معركة الحرية ، معركة الاشتراكية ، معركة الحياة الكريمة ، معركة بناء مجتمع افضل ، معركة الديمقراطية السليمة ، معركة العدالة الاجتماعية ، وأن تردد شعاراتها ، وأن تجند لها الأقلام وتحشد الجهود .

واني أعتقد ان الفن والحرية متلازمان ، وأن الفن الأصيل هو الذى يحيا فى ظل الحرية والديمقراطية وأن خير ما قدم الى البشرية من فن انما كان فى عصر الحريات المفتوحة ، العصر الذى لم يعرف التعصب أو الكبت أو الجبروت .

واعتقد أيضا أن الفن الحقيقى هو الفن الذى يزدهر بالشعب ، ويقدم الى الشعب ، أما الفن الزائف فهو فن الصالونات ، الفن المتحذلق، الفن المصنوع .

ان الفن قرين الطبع لا قرين الصنعة والافتعال ، والفن والصدق توأمان .

فعلى الكتاب اذن الا يهابوا خوض هذه المعارك التى يمكن فيها للحرية ورفاهية المجتمع .

وما أحوج المجتمع العربى فى حاضره الى أن يبنى بناء جديدا وأعنى بالبناء البناء الفكرى ، فقد عاش هذا المجتمع زمنا طويلا أسير أفكار رجعية قد علاها الصدأ وسرت فيها البرودة ، أفكار تنتسب الى عصور سوالف ، بل هى ترتد الى العصو الوسطى ، أفكار جامدة هامدة لم تعد تساير العصر المتطور المتحرك .

ولا شك أن الافكار لها أثر فى السلوك وفى المواقف وفى الأوضاع فاذا كنت بعقلية العصر الذى كان يردد أن الامبراطور أو السلطان أو الملك هو ظل الله فى أرضه لا يمكن أن يسيغ أن السلطة ينبغى أن تكون فى يد الشعب ، وأن الشعب هو السلطة العليا ، وأن الدخل ينبغى أن ينفق لخير المجموع ، والمرء الذى يؤمن بالتعصب والانانية لا يمكن أن يرجو الخير للبشرية ، أو أن يعتنق مبادىء السلام أو يسلك سلوك المتسامح .

وفى هذا يقول الميثاق : « ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقايا التشتيت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن

العشرين ، وما تركته دسائسها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

ومن الأفكار التى ينبغى أن تنشر هى ضرورة الوحدة العربية الضرورة التى يحتمها العصر الذى يسعى الى التجمع ، الضرورة التى تحتمها حماية الوطن العربى من تربص الصهيونية والاستعمار ، الضرورة التى توجب حشد القوى العربية ، وتجميع طاقاتها ليمكنها الانطلاق السريع ، والتقدم العظيم ، الضرورة التى تقضى بتنسيق اقتصاديات البلاد العربية ، واستغلالها استغلالا سليما ، واستثمارها لخير الأمة العربية بأسرها .

فالوحدة تقضى على التنافس الذى يضر باقتصاديات الوطن العربى، ويفصل هذا فى وعى العلامة أرنولد توينبى فيقول : « طالما ظلت التفرقة بين الدول العربية قائمة فان مطار القاهرة سيظل ينافس بيروت ، ومطار بغداد ينافس الكويت والبحرين » (١) .

وقد أخذ هذا الكاتب المنصف يعدد المزايا التى تعود على الوطن العربى من وحدته الاقتصادية وهى مزايا مثيرة ، لست أدرى كيف يجهلها المواطن العربى ويردد الدعايات الاستعمارية التى تهون من شأن الوحدة الاقتصادية !

انه يرى أن الوحدة الاقتصادية انما هى لخير العرب، فهناك مساحات من الارض الخصبة فى سورية مثلا لا تستغل لقلة الأيدى العاملة ، وكذلك الشأن فى ليبيا فى الجبل الأخضر ، والوحدة الاقتصادية تؤدى الى تطوير الصناعة وازدهارها ، والوحدة الاقتصادية يمكن أن تفيد من استثمارات البترول فى استغلال الاراضى الزراعية على نطاق واسع ، واقامة المصانع حتى يمكن فى المستقبل ، عندما ينضب معين البترول أو يتخلى عن مكانه لقوة أخرى قد تكون الذرة ، الا تنهار اقتصاديات هذه الدول التى تعتمد الآن اعتمادا كليا على البترول .

ان الدعوة الى الوحدة العربية واجب الدول العربية الأول ولا يفت فى عزمها الأخطار المحدقة بها أو الانفصالية التى أحدثتها الرجعية فى سورية ، بل ان ما حدث ينبغى أن يكون حافزا للمضى فى طريق الدعوة الى الوحدة بأقصى قوة وحرارة وحماسة ، وان تحاول كل دولة عربية متحررة بجهد المستميت التمكين لهذه الدعوة وايصالها الى كل وطن عربى يحرص حكامه على التمسك بالشعوبية أو الاقليمية الضيقة فمسئوليتنا خطيرة امام الأجيال القادمة ، وفى أيدينا تقديم الأجل الذى تتم فيه الوحدة العربية الشاملة .

والجمهورية العربية المتحدة رات أن تلتزم بذلك فى الميثاق الذى

---

(١) محاضرات أرنولد توينبى ص ٩٦ .

اصدرته فأعلنته فى وضوح وصراحة فقالت : « والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لأبد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى . ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها أن تحرص على الا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، أن ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح » .

- ١٠ -

الاتحاد الاشتراكى العربى

ظل الفرد فى الدول العربية حتى القرن العشرين غير متفاعل مع مجتمعه أو قائم بدور أساسى فيه ، فالحكومات أو الطبقات الحاكمة هى التى تسيطر ، وهى التى تصدر الأوامر ، وهى التى تقود ، أما بقية الأمة فعليها أن تنصاع وأن تنقاد ، وأن تنفذ ما تؤمر به .

لم يكن الفرد له رأى فى المشروعات التى تخطط له ، ولم يشترك فى السلطات المحلية الا بقدر ضئيل تافه محدود ، ولم يكن له صوت مسموع فى المجالس النيابية التى كان يسيطر عليها الاقطاعيون وأعوانهم الذين لهم الكلمة العليا فى الاحزاب أو فى مجالس المديريات أو المتصرفيات أو فى المجالس النيابية . وهذا الوضع من تجاهل الأغلبية والانصراف عنها قد أدى بها الى الانعزال ، فكان لابد من العمل على انعاشها وعلى السير بها الى الطريق الذى يفتح لها مجال المشاركة فى الحكم ، والمشاركة فى الرأى ، وهذا الطريق لن يكون كما قال بحق ارسكين تشيلدرز فى كتابه « الطريق الى السويس » هو طريق الديمقراطية الغربية اذ ان هناك فروقا جذرية بين مجتمعى الشرق والغرب ، ففى الأخير نالت الجمهرة الشعبية حقوقها السياسية منذ أمد بعيد ، وهى سيدة نفسها ، وتعيش حياة أفضل وأكرم ، أما المجتمع الشرقى فكما سبق أن أوجزنا اصطلحت عليه عوامل وخطوب أقصته عن السلطة ونخرت فى عظامه ، واستنفدت أكثر طاقاته .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان المجتمع الشرقى كان قد تخلف قرونا فى المجالات والقطاعات المختلفة فكان لابد من أن تقدم الحكومة الشعبية على اجراءات من شأنها القضاء على هذا التخلف فى أقصر وقت مستطاع ، وهذه الاجراءات تتمثل فى التطبيق الاشتراكى من السيطرة على وسائل الانتاج وتقوية القطاع العام حتى يمكن أن تكون هناك عدالة فى التوزيع ، وحتى يمكن أن تكون زيادة الانتاج واقامة عديد من الصناعات ، وزيادة الرقعة المنزرعة ، وكذلك زيادة المحصول ، واستغلال الثروة بأنواعها استغلالا مثمرا فعالا .

اننا نعلم أنه لن تكون حرية الا اذا توافر الخبز لكل فرد تظله سماء الوطن ، واذا كان الأمر كذلك فلابد من تحسين الاحوال المعيشية فى المجتمع ، وتحرير المواطن من كل استبداد أو استغلال أو ذل أو خوف اى أن يؤمن المواطن على حاضره وعلى مستقبله وهذا ما تهدف اليه الدولة الاشتراكية وتعمل على تطبيقه ، وفى هذا الوقت يمكن أن يمارس الفرد حقوقه السياسية ، وان يختار ممثليه الحقيقيين اختيارا حرا ، وأن تندفع عجلة التقدم الى الأمام ، وهذه هى الديمقراطية السليمة ،

انديمقراطية التى يصبح الفرد فيها حرا ، وأن يصوت فى الانتخابات الى جانب من يرى فيهم الكفاية والقدرة على الدفاع عن مصالحه ، وقد سر فنا أن بلادنا قد جربت الوانا كثيرة من الديمقراطيات ، جربت الحزبية وجربت الانتخابات منذ عام ١٩٢٣ ، حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واخفقت الديمقراطية الغربية المجلوبة لأن الشعب فى ذلك الوقت لم تكن له الحرية السياسية ، ولم يتوافر له رغيف الخبز ، ولم يكن الفرد مطمئنا على غده أو حاضره ، مع أن البلاد كانت تحكم حكما اقطاعيا ، أى حكم القلة المستغلة على حين قد أهدرت مصالح غالبية الشعب وخنقت حقوقها .

لقد كانت ديمقراطية زائفة ، وانتخابات صورية ، وكان لابد اذن من التفكير فى نوع من الديمقراطية يناسب وضعنا ، وينبع من واقعنا ، ويمثلنا تمثيلا صادقا ، وجربنا أنواعا فى هـذه الفترة الأخيرة جربنا « هيئة التحرير » ، وجربنا « الاتحاد القومى » وكانت نتيجة التجربتين أن تسلل الى هـذه التنظيمات الوصوليون والانتهازيون والرجعيون ، فعوقوا ما كان ينبغى أن ينطلق ، وحاولوا تشويه جمال الحركة ، وعمدوا الى النيل من قوة التنظيم والتشكيل . وفى ضوء نقدنا الذاتى ودراساتنا لهذا الواقع أقمنا « الاتحاد الاشتراكى العربى » بعد مناقشات طويلة ودراسات عميقة متصلة سواء فى اللجنة التحضيرية أو فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وجعلنا اول هدف من اهدافه :

« تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب . لتكون الثورة بالشعب فى أسلوبها ، وللشعب فى غايتها وأهدافها » .

و « الاتحاد الاشتراكى العربى) يختلف كذلك عن « الاتحاد القومى » فى مدلول اسمه فالأخير يوحى بالمحلية أو الاقليمية أما الأول فهو يشير الى مفهوم أعمق فهو «اشتراكى» أى أنه يقوم على الشعب العامل ، وعلى «الثورية» لصالح الجماهير ، وهو « عربى » وهذا امتداد له الى كل بلد عربى ، واذا كان «الاتحاد الاشتراكى العربى» كما تحدده مقدمته من أنه « الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير » وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادىء « الميثاق » فان الاتحاد قد أثبت امتداده وأكد اتساع نطاقه ، واذا كان يقوم فى ظل مبادىء الميثاق فقد اشار الميثاق الى أنه اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فان هذه المساندة يجب أن تظل فى اطار المبادىء الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنيـة وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

على أن الجمهورية العربية المتحدة قد رأت لزاما عليها دفع المد الثورى فى البلاد العربية وذلك عن طريق «فتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العـربى » وكذلك رأت أنها

« مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة » و « فى نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

وأعلنت بما لا يدع مجالا للشك « أن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال » .

والحركات الشعبية أقدر على مرونة الحركة ، وعلى قوة الدفع الثورى أكثر مما يمكن أن تصنعه الحكومات العربية . فالحكومات العربية قد يكون بينها خلاف قائم على الأطماع أو المنافسات الأسرية أو ما اليها ، والحكومات العربية قد لا تكون جميعها بدرجة واحدة من التحرر السياسى أو الاقتصادى مما يجعلها على خلاف فى الرأى أو الاتجاه أو التصرف . وهذا قد بدا واضحا جليا فى طريقة معالجة « الجامعة العربية » للقضايا السياسية ، بل انه هو الذى جعل هذه الجامعة فى « مهب الريح » ولا تلبث أن تنتقل من ازمة الى أزمة ، وكثيرا ما اضطرب أمرها حتى أشفقنا من أن يطاح بها وذلك ما أشار اليه الميثاق فقال :

« ان الشعوب تريد أمانها كاملا » .

والجامعة العربية — بحكم كونها جامعة للحكومات — لا تقدر أن نصل الى أبعد من الممكن « هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الجامعة العربية قد تكون مرحلة من مراحل القومية العربية وانعكاسا لتفكير بعض القادة العرب فى وقت ضعف الدعوة الى القومية العربية أما اليوم فان الجامعة العربية لا تعبر التعبير الصادق عن آمال الشعوب العربية التى اعتنقت مبدأ « الوحدة العربية » وأخذت تعمل له بكل طاقاتها . ولم يعد يجرؤ عربى حتى الواغل فى رجعيته على النيل من « الوحدة العربية » أو القول صراحة « بالاقليمية » .

وقد كان أرسكين تشايلدرز أمينا صادقا حين ذكر فى مناسبة اعلان الوحدة بين مصر وسورية « أعلن فى الرابع من فبراير عام ١٩٥٨ فى كل من القاهرة ودمشق عن قيام أول وحدة فعلية بين دولتين عربيتين ذواتى سيادة وقد استقبل بعاصفة ضخمة من الحماسة الأصيلة عند جماهير العرب فى طول الشرق الاوسط وعرضه(١)» .

ان هذا القول يمثل مدى ما يعلقه العرب من آمال كبار على تحقيق الوحدة الفعلية فى الوطن العربى بأسره . وهذا المدى العميق هو الذى حدا بهذا الكاتب العربى أن يعلن ايمانه بالوحدة العربية قائلا « ان وحدة هذه الملايين من العرب قادمة حتما ، ولكنها قد تتأخر بعض الشىء ، وقد لا تكون فى شكل دولة جامدة مركزية الحكم تمتد من

---

(١) الطريق الى السويس ترجمة خيرى حماد نشر فى مجموعة « كتب سياسية » ص ٣٢٠ .

المحيط الى الخليج . ولكن اليوم الذى سيعثر فيه العرب على الواقع السياسى والدستورى لحلمهم ولقوميتهم « التى لا ترسم حدودها على الأرض بل فى القلوب والأرواح » قادم حتما ولا ريب أن أمام العرب مهمة شاقة وعملا مجهدا وتفكيرا مضنيا واصلاحا يجب أن يتحقق قبل أن يتحقق الحلم(١) » .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦٢ .

سياستنا الخارجية

بقلم
الدكتور حسين فوزي النجار

— ١ —

سياستنا الخارجية

تستمد السياسة الخارجية اصولها واتجاهاتها ومراميها من واقع الأمة وآمالها الوطنية .

وقد يفرض الواقع الوطنى اتجاهاته على عمل الأمة وآمالها الوطنية . وحين ترتبط آمال الامة بواقعها الوطني نقول : ان المصلحة القومية هى التى تفرض اتجاهاتها على سياسة الدولة الخارجية .

الا أن هذا الواقع الوطني قد يكون جائرا متعصبا أنانيا لا يحفل بغير المصلحة القومية ، فتندفع الدولة الى تحقيقها على حساب غيرها من الأمم والأجناس الاخرى ، وحينئذ تقع الدولة فى حمأة الاستعمار والتسلط وتسودها روح النهب والاستغلال .

وقد يسمو الواقع الوطنى على الاعتبارات القومية فيهدف الى خير الانسانية عامة ويرى أن المصلحة القومية لا تتحقق الا فى ظل السلام والتعاون الدولى من أجل الرخاء .

الا أن هـذه النزعة الانسـانية لم تعرفهـا دول الغرب فاختطت سياستها الخارجية على اساس السيطرة والعدوان واستنزاف خيرات الشعوب المستضعفة فكانت موجة الاستعمار الحادة التى اغرقت كل مبادىء المروءة والشرف والاخاء الانسانى الكريم .

وامتدت الموجة الاستعمارية لتغمر العالم أجمع . فلم ينقض القرن التاسع عشر حتى كانت كل أفريقية وآسيا خاضعة للمستعمر الاوربى يسوسها بالحديد والنـار ويعلى فيها كلمـة الرجل الأبيض وارادته ليستغل خيرات الشعوب وجهود بنيها استغلالا شائنا جائرا فى سـبل كسبه ومصلحته المـادية غير حافل بمصلحة تلك الشعوب أو حقوقها الانسانية .

وفاقت مساوىء الاستعمار فى تلك الشعوب ما يمكن أن يتخيله عقل بشر ، ففى الكونغو مثلا وكانت ملكا شخصيا للملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا ، أخذ هذا الملك الجشع يستغلها لنفسـه دون وازع من ضمير أو خلق أو مبدأ انسانى غير حافل حتى بتوصيات مؤتمر برلين فى معاملة المستعمرات على ضآلتها وقلة جدواها ، واستطاع أن يحقق لنفسه خلال عشر سنوات من الاستغلال البشع ربحا صافيا لا يقل عن خمسة عشر مليونا من الدولارات من جمع المطـاط ، وفضلا عن الضرائب الباهظة التى يفرضها على الأهـالى كان يسخرهم لجمـع المنتجات وخاصة المطاط ليبيعها فى الاسواق الاوربية بأغلى الأثمان .

حتى أصبحت الكونغو كما يقول « لودفيج بوير » جحيم الارض الذى لا يطاق .

وفى كتابه « ليوبولد الكريه » يتقصى مساوىء هذا الحكم الجائر فيذكر كيف كان الأهالى يحملون قسرا الى العمل فى جمع المطاط فان تقاعسوا حصدتهم النيران وكيف تبقر البطون وتعلق الأحشاء على الاكواخ وكيف تلقى الجثث فى العراء وكيف تغتصب النساء فيلجأ الأزواج الى تشويههن حتى لا يطمع فيهن الرجل الابيض وكيف يقتل الاطفال أمام آبائهم أو تسمل عيونهم أو تقطع أطرافهم ليقوم الآباء بما يسخرون له من عمل .

ولم تكن الحال فى المستعمرات الاخرى خيرا منها فى الكونغو ، فقد فرض الاستعباد على المواطن الافريقى كما يفرض على المواطن الآسيوى وأقيمت الحواجز بين الوطنيين والرجل الابيض ولم يعد للوطنى من أمر بلده شيء .

الا أن هذه الموجة الاستعمارية قد جرت المستعمر الاوروبى الى التناحر والصراع الذى انتهى بالصدام الدولى المروع عام ١٩١٤ وعام ١٩٣٩ فكانت الحربان العالميتان الأولى والثانية حربين استعماريتين فى أسبابهما وفيما تهدفان الى تحقيقه . فكأن الاستعمار قد جر على أهله الخراب والدمار ، وهكذا كانت المصلحة القومية التى ابتغتها الدولة من وراء الاستعمار شرا عليها فى النهاية ، فقد خسرت فى الحروب من أموالها ودماء بنيها أضعاف ما كسبته من استنزاف خيرات المستعمرات

وسيطرت هذه النزعة الاستعمارية على السياسة الخارجية للدول الاوربية منذ بدات الموجة الاستعمارية تجرى فى تيارها المحتوم . الا انها لم تتخذ لها منهجا بينا او خطة مرسومة الا بعد أن بدأ التنافس الاستعمارى فيما بينها فأخذت كل دولة من الدول الاستعمارية تقيم سياستها على قواعد ثابتة تتمثل فيها علاقتها بالمستعمرة واستغلالها وكيف تحميها وتحافظ عليها .

وقد عرف العالم الحديث نوعين من الاستعمار : استعمار مباشر كاستعمار المناطق الغنية فى آسيا وافريقية وأمريكا فى بداية الجولة الاستعمارية ، والهدف من هذا الاستعمار استغلال المستعمرة،واستعمار غير مباشر كالاستيلاء على القواعد والمراكز الاستراتيجية بقصد السيطرة على طرق المواصلات الى مناطق الاستعمار المباشر ، ومن هذا القبيل كان احتلال مصر ومالطة وجبل طارق وعدن وسواحل الخليج العربى وجزر المحيط الهندى .

وما من شك فى أن هذه السياسة الاستعمارية كانت انعكاسا واقعيا للسياسة الخارجية للدول الاستعمارية يعبر تعبيرا صحيحا عن أمانيها الوطنية والقومية ، وفى الوقت نفسه كانت مظهرا جليلا فى أعين المواطنين لعمل الدولة الوطنى ، ففى بدء سيادة النزعة القومية فى أوربا وظهور الدولة القومية كانت حركة الكشوف الجغرافية قد بدات تتكشف عن عالم جديد ملىء بالخيرات ، ولكنه ضعيف لا يستطيع ان

يقف أمام الأسلحة النارية التى جاء بها الغرب معه ؛ واستطاع الغرب بتلك الأسلحة النارية الحديثة أن يسيطر على مساحات واسعة ودول برمتها دون أن يبذل فى سبيل ذلك جهدا كبيرا أو يتعرض لخسارة تعوق عملية السيطرة أو الاستيلاء ، بل كان الاستيلاء على المستعمرات سهلا يسيرا بحيث بدأ فى كثير من الأحيان وكأنه مغامرة طريفة استهوت الآخرين الى انتهاج هذا السبيل مما دفع الدول الاستعمارية بعضها ببعض ، وشهدت القارة الأوروبية كما شهدت البحار الموسمية أعنف معارك الصراع الاستعمارى ولعب قراصنة البحار الانجليز دورا كان له أبعد الأثر فى دعم الاستعمار البريطانى فيما وراء البحار .

وصحب الاستعمار قيام الثورة الصناعية فى أوربا ونمو رأس المال المستثمر فى الصناعة والتجارة نموا خلق طبقة من الاثرياء تميزت بالنفوذ والسيطرة على أداة الحكم سيطرة ألهبت أوار النزعة الاستعمارية ، ولكن الاستعمار لم يكن يستهوى كثيرا من الناس فاتخذ فلاسفة الاستعمار مما سموه رسالة الرجل الابيض ، وسيلة للتمويه والاقتناع الذاتى بجلال الرسالة التى يضطلع بها المستعمر الاوربى فى تمدين الشعوب المتأخرة ونشر الحضارة الاوربية ، وغدا الاستعمار بذلك عملا وطنيا جليلا فى نظر الاوربى المتمدين الذى ينشد مثلا انسانيا أعلى وفى نظر الاوربى المستثمر الذى ينشد النفع والفائدة الذاتية والقومية ، لا سيما وقد فاضت خيرات الاستعمار فعم الرخاء المجتمع الاوربى فى القرن التاسع عشر وأوليات القرن العشرين ، ولولا الحربان العالميتان الاولى والثانية لظلت أوربا تنعم بالرخاء وطيب العيش على حساب المستعمرات .

أما فى المستعمرات فقد كان الحال على خلاف ذلك . فعندما أخذ الوعى القومى يتفتح فيها راحت تنشد التحرر والاستقلال وارتبطت أمانيها الوطنية بهذا الهدف ، وأصبح التحرر هو الانعكاس الأمين الصادق لسياستها فى الداخل وفى الخارج .

ـ ٢ ـ

الحرب ضد الاستعمار

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا ما زال أسطورة فى تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه رغم التحايل عليه بأستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى أرغم المغامر الذى دوخ أوربا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر المتوسط الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استعملت أسرة محمد على .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة أثر الاخرى حتى جرفت أمامها بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة كل الحواجز التى أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هى الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليا لانتصاره على الاستعمار ، لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى برر أمام التاريخ كل التضحيات وشرف مقدارها .

الميثاق

عانت مصر من الاستعمار طويلا وحين احتلها الانجليز عام ١٨٨٢ كان هذا الاحتلال للسيطرة على الشريان المائى الرئيسى للمواصلات العالمية ، فقد تم حفر قناة السويس وافتتحت للملاحة عام ١٨٦٩ ، ومن يومها تغيرت سياسة بريطانيا تجاه مصر . فبعد أن كانت تكتفى بالحيلولة دون احتلال أية قوة أجنبية لمصر تهدد طريقها البرى الى الهند كما كان موقفها من حملة بونابرت ، أصبحت ترى ضرورة الاستئثار بمصر وحدها والسيطرة على المعبر المائى الذى أصبح الطريق الرئيسى للمواصلات العالمية ما بين أوربا والشرق الاقصى ، وعدت حماية قناة السويس جوهر استراتيجيتها الامبراطورية .

وقبل الاحتلال البريطانى مرت مصر بأدوار من الاستعمار الذى تواتر عليها يغالبها وتغالبه فلا تهجع من ثورة حتى تضرم أوار ثورة أشد ضد الغاصب الدخيل .

ولم يكن الاحتلال البريطانى وحده هو ما تضنى به مصر ، بل كان

هناك حكم أسرة دخيلة اتخذت منها ضيعة تستغلها لنفسها وتستعبد بنيها لخدمة مصالحها .

وفى ظل أسرة محمد على احتكرت التجارة والزراعة والصناعة لمصلحة الحاكم وخيم كابوس الرشوة والسخرة والكرباج على البلاد . واصبح الفلاح رمزا للمهانة والازدراء فى نظر التركى الحاكم وغدا « ابن البلد » بالنسبة له صنفا مهينا من الناس لا يرقى الى مستوى ابن الذوات « العثمانلى » فكان لفظ « بلدى » عنوانا للتحقير ودلالة على التأخر والانحطاط . وكان هذا اللون من الاستعمار الداخلى اسوأ ما نكبت به مصر فى تاريخها .

وورثت مصر من عنت المحتل والحاكم الأجنبى مقتا شديدا للاستعمار فكرهتهما وعملت على التخلص منهما ومن آثارهما .

وكانت حربها ضد الاستعمار صورة صادقة لاتجاهاتها الوطنية وانعكاسا أمينا لسياستها الخارجية .

ففى صبح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتفض الشعب انتفاضته الثائرة ولم تمض ثلاث ليال أخر حتى دك أول معقل من معاقل الظلم والاستبداد والفساد ، فقضى على حكم الأسرة الدخيلة التى استعبدت مصر قرنا ونصف قرن ، ثم ثنى بأذنابها فطوح بالاقطاع واجتث جذور الرجعية .

ولم يعد هناك ما يرتكز عليه الاستعمار الأجنبى فتهاوت عروشه وحمل عصاه عبر البحر الى بلاده كسيفا يجر أذيال الخيبة والفشل .

ولكن الاستعمار حين ارتحل كان يعتقد أنه قد ترك فلوله من خلفه تحمى مصالحه وتذود عن غنائمه ، وكان لابد من القضاء عليها ودك معاقلها حتى لا تكون ستارا لاستعمار مقنع يجر الوطن الى ما هو شر من الاستعمار السافر .

كانت هناك شركة قناة السويس تتحكم فى أهم شريان للمواصلات العالمية وهذا الشريان يجرى فى أرض مصر مدته أذرع مصرية بالعرق والجهد والدموع .

ولم يكن هناك بد من أن تستعيد مصر قناتها ، وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس .

وذعر الاستعمار من هول الضربة فجمع فلوله ليضرب ضربته ولكنه باء بخسران مبين وارتد حسيرا مدحورا .

واستكملت مصر سيادتها على أراضيها بعد أن لقنت المعتدى درسا لا ينسى .

وكان استرداد قناة السويس ضربة للاستعمار واحتكاراته فى الصميم .

واثبت الشعب المصرى بتحمله العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول

المعركة المسلحة في وجه قوى زاحفة جرارة واستطاع بثباته الرائع وقتاله المرير ضد الغزو أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها ميثيل فى التطور الدولى . فقد « أنهت الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة »

ولهذا كانت حرب الاستعمار قاعدة من قواعد سياستها الخارجية سواء كان الاستعمار سافرا أو مقنعا .

ورفضت منذ البداية أن ترتبط بأحلاف أو اتفاقيات تجعل لأية دولة نوعا من التدخل فى شئون البلاد .

ووقفت تحارب حلف بغداد حربا عنيفة لا هوادة فيها لأن حلف بغداد يربط المشتركين فيه بسياسة انحيازية لفريق ضد فريق آخر .

وحاربت مشروع ايزنهاور لأن المعونة التى يقدمها مشروع أيزنهاور معونة مشروطة بالتعاون مع الدولة التى تقدم المعونة والسير فى السياسة التى ترتضيها ، ولأن فيها نوعا من الانحياز لفريق ضد الفريق الآخر أيضا ولأن هذا الانحياز غالبا ما يحمل فى تياره نوعا من الاستعمار المقنع حين يملى الحليف القوى ارادته على الحليف الضعيف

وقد يكون الاستعمار نوعا من العدوان من جانب دولة على حقوق بعض رعاياها حين تأخذ بسياسة التفرقة العنصرية بينهم كما يجرى فى اتحاد جنوب أفريقية .

ففى اتحاد جنوب أفريقية تفرقة حادة بين البيض والملونين حيث تفرض على الملونين قيود لا تفرض على البيض ، قيود بلغت من الصرامة حدا جعلت من الملونين فريقا غريبا فى وطنه . فى حين أن هؤلاء الملونين يبلغون اربعة أضعاف البيض ، الا أن هؤلاء البيض هم الذين يسوسون البلاد ويحكمونها لأنفسهم ومصلحتهم ، ومنذ حكموا البلاد فرضوا قيودهم على الملونين فحالوا بينهم وبين تولى المناصب العامة وقيدوهم بالعمل فى الاعمال الشاقة أو التافهة أو الوضيعة التى يترفع عنها الرجل الابيض لقسوتها أو تفاهة أجرها .

وقد بلغت قسوة الرجل الأبيض فى اتحاد جنوب أفريقية أن حرم على الملونين السكنى فى منازلهم والسير فى طرقاتهم والتردد على منتدياتهم أو مطاعمهم أو حوانيتهم ففرض نوعا من العزلة الرهيبة على الكثرة الغالبة من السكان .

ولا تختلف هذه التفرقة العنصرية بين أبناء الوطن الواحد عن أى نوع آخر من الاستعمار الخارجي المباشر ، ففى الاستعمار الخارجي يحكم المستعمر وهو ينتمى الى دولته ، أما هذه التفرقة العنصرية فهى استعمار تتحكم فيه طبقة تنتمى الى نفس الوطن بطبقة أخرى من بنيه تسخرها لمصلحتها وتستبد بها لمنفعتها كما يفعل المستعمر الأجنبى تماما ان لم يكن أشد وأقسى .

وهذا النوع الأخير من الاستعمار امتهان أشد الامتهان للجنس

البشرى والكرامة الانسانية ، يتنافى مع الشرائع السماوية ومع حقوق الانسان وهو بقية من بقايا نظام العبودية القديم .

وهو فى ذاته معركة حياة أو موت ، فان الاستعمار الخارجى قد ينتهى بنيل الأمة استقلالها ورحيل المستعمر عنها ، اما فى هذا الاستعمار فان المعركة لا تنتهى الا بنزول الجنس الحاكم عن امتيازاته وحقوقه ، واذا كان هذا الجنس أقل عددا فان الامر ينتهى به الى الخضوع للأغلبية السائدة والتسليم لها ومعنى ذلك أنه يتحول الى أقلية أو يذوب فى الأغلبية التى يحمل عليها ويزدريها وهذا شر ما يخشاه ويتوقاه .

الا أن الشرائع السماوية وحقوق الانسان وكرامة البشر لا تجد فى هذا الذوبان غضاضة أو امتهانا لفريق دون الفريق الآخر ، فالوطن للجميع لا فرق بين عقيدة أو مذهب أو جنس ، لذلك كانت التفرقة العنصرية أقسى رذائل البشر اذا اعتنقوها أو أخذوا بها ، وفيها ظلم بين وقسوة بالغة تحيق بفريق من الامة مهما قل عدده فله حقوق الانسان فما بالك بكثرة غالبة تستذلها أقلية ضئيلة اذ أن عدد الملونين فى اتحاد جنوب أفريقية ثمانية ملايين مقابل مليونين من البيض .

وتقف حكومة اتحاد جنوب أفريقية من هذا الأمر موقفا بلغ غاية الشذوذ اذ تصر على موقفها وتتحدى فى هذا الموقف اجماع الرأى العام العالمى .

واصرار الشعب المصرى ــ كما جاء فى الميثاق ــ « على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، فالاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الأجنبى بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيم جهودهم ، ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الأذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .

***

وثمة نوع آخر من الاستعمار تتعرض له الأمة العربية بالذات هو العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن العربى الفلسطينى ، وهو عدوان رهيب يختلف عن أى عدوان آخر ، وهو عدوان من الممكن أن يمتد اذاه ليلحق بالأمة العربية جمعاء .

وهذا النوع من الاستعمار يقوم على الاغتصاب والابادة ، ولا يكتفى بالسيطرة والحكم والاستغلال كأنواع الاستعمار الاخرى ، اذ أنه قد جاء ليقيم ويتوسع وينشىء دولة عنصرية رهيبة لاترضى بغير الابادة لتملك وتتوسع اذ لا مكان لها الا ما تغتصب ولا أرض تملكها الا ما تستولى

عليه قهرا وعنفا . ومعنى ان تقوم وتتوسع ان يباد العرب أو يصبحوا لاجئين .

وقد استولت الصهيونية على جزء من فلسطين وأقامت فوقها دولة ناصرتها قوى الاستعمار الاوربى والامريكى ، وحولت سكان هذا الجزء من الارض الفلسطينية الذى استولت عليه الى لاجئين غير من أبادتهم وتخلصت منهم بوسائل بلغت غاية العنف والحقارة الانسانية .

الا أن هذه الدولة الزائفة تشعر أنها غريقة وسط الموجة العربية الثائرة وتتطلع فى شوق الى بر النجاة ، وتراه فى تحقيق هدفين أساسيين لوجودها وبقائها ، أولهما أن تعقد صلحا مع العرب حتى تضمن مسالمتهم لها لتدعم كيانها وتقيم بناءها الموهوم ، وثانيهما أن تقهر العرب وتستذلهم لتملى ارادتها عليهم ، وكلا الهدفين ملازم للآخر الا أن أولهما يسبق ثانيهما من حيث التوقيت الزمنى ويمهد له ، فان الصلح لا ينقذ العرب من المصير الرهيب للعدوان الاسرائيلى وانما يدع لاسرائيل فرصة كافية تعد نفسها فيها للانقضاض على العرب وابادتهم والاستيلاء على أراضيهم . فان لم يستجب العرب للصلح وهو ما تسعى اليه اسرائيل جاهدة فليس امامها غير الخطوة التالية وهي خطوة لازمة فى الحالتين لبقائها ووجودها ولابد منها — من وجهة نظرهم — سواء كان هناك صلح أو بقيت الخصومة قائمة .

لهذا كانت تصفية الاستعمار الاسرائيلى واسترجاع فلسطين سليمة لابنائها هدفا أصيلا من أهداف سياستنا الخارجية ، ويتطلب هذا الهدف أن نتعقب محاولات التوسع والتسلل الاسرائيلى أينما تكون حتى تنحصر اسرائيل فى نطاقها الزائل فلابد لبقاء العرب من ان تزول اسرائيل من الوجود .

وتعمل اسرائيل جاهدة لتحطيم الحصار العربى لها ، فتتسلل عبر هذا المحيط العربى الى مناطق أخرى ، ووجدت فى أفريقية أرضا بكرا للتسلل والانتشار ، وتلقى من العون الأوربى والامريكى مايساعدها على التسلل الى تلك البقاع العذراء والانتشار فيها ، ويحمل هذا التسلل فى طياته جرثومة خطرة من جراثيم الاستعمار الاوربى الذى حمل عصاه وارتحل عنها ، فهو يعود اليها من الباب الخلفى وعن طريق قد لايثير الشك فى نفس الشعوب الافريقية التى تنشد المعونة من غيرها وممن يتقدم لها اذا أمنت جانبه ، وتسلل اسرائيل الى تلك البقاع وهى تلبس أثواب الحمل الوديع فتخدع فيها بعض الدول الناشئة وتقع فريسة لها .

وعلينا أن نتعقب هذا التسلل الاسرائيلى فى القارة الافريقية لنقضى عليه ونجتث جذوره فان افريقية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة خاصة وعرب الشمال الافريقى بصفة عامة هى الام الكبيرة للوطن العربى فى أفريقية ، والوطن العربى هو الباب الأمامى للدول الافريقية الناشئة ، وأفريقية هى المجال الحى الفسيح للنشاط العربى ، والمعركة بين اسرائيل والعرب فى أفريقية هى معركة المصير لكليهما ، فاسرائيل

تحاول ان تحطم الحصار العربى بالتسلل الى أفريقية والاستيلاء عليها ودعم النفوذ الغربى فى انحائها ، والعرب يرون فى أفريقية وطنهم الكبير ومجال نشاطهم الواسع ، فاذا استولت اسرائيل عليه استطاعت أن تحصر العرب فينقلب ميزان القوى الى جانبها بدلا من أن يكون فى جانب العرب .

وقد ترمى اسرائيل الى التسلل الى مناطق اخرى وخاصة بلدان الشرق الاقصى ، ولكن تسللها فى أفريقية هو الذى يشكل خطرا حقيقيا على البلاد العربية ولذلك فاننا اذا كنا نتعقبها فى بقاع العالم فاننا نتعقبها فى أفريقية بنوع خاص حتى لاندع لها فرصة للاحاطة بنا أو فرض أى نوع من الاستعمار على البلدان الافريقية الناشئة .

***

وبشعور الكراهية الكامن فى اعماقنا ضد الاستعمار ، وروح المقاومة التى تحملنا على حربه اخذنا نمد يد العون الى كل أمة تنشد التحرر والاستقلال .

وكان هذا موقفنا فى الجزائر وفى الجنوب العربى وفى الكونغو .

فكراهيتنا للاستعمار كراهية عقيدة ومبدأ وكراهية بدافع الشعور القومى .

فمن حيث العقيدة والمبدأ مددنا يد المساعدة الى شعوب لايربطنا بها رباط غير الرباط الانسانى وغير العداء المشترك للاستعمار الذى نكبنا به بل وتحررنا منه قبل أن تتحرر منه تلك الشعوب التى تحاربه فى شتى الوانه وصوره ومنها الكونغو وغانا وكوبا .

فالحرب ضد الاستعمار عقيدة من عقائدنا السياسية اذ لا تستطيع أمة أن تأمن جانبه ما بقى ظله على الارض .

ولا نستطيع بدورنا أن نأمن جانبه ما بقى يتنمر للانقضاض كما كان يوم عاد الينا مدلا بقوته فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ يحاول أن يخضع « ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا » لمشيئته .

واذا كان المبدأ والعقيدة هما اللذين يدفعاننا الى حرب الاستعمار فان الشعور القومى هو أيضا أعظم ما يحملنا على حربه اذا كان يقتال بقعة من بقاع وطننا الكبير ، لهذا وقفنا فى صف الجزائر ومددنا لها يد العون وتبنينا قضيتها فى المحافل الدولية حتى تكلل جهادها بالنصر ، كما نقف الى جانب شعوب الجنوب العربى حتى تنال حريتها واستقلالها فالعدوان على بقعة من بقاع الوطن العربى الكبير عدوان عليه جميعا .

***

فاذا كانت حرب الاستعمار وتعقبه والقضاء عليه فى كل أشكاله ورموزه السافرة والمقنعة فلأننا بلونا الاستعمار فكان الشر لنا وابتلينا به فعاق تقدمنا واغتال مقدراتنا السياسية والاقتصادية وانتهب خيرنا .

واذا كان الاستعمار لونا من الوان النفوذ السياسى والاقتصادى فاننا لانرضى بغير التحرر من كل نفوذ سياسى واقتصادى مهما جاءنا فى صور براقة أو متخفيا وراء الدفاع والمعونات الاقتصادية والعسكرية

لهذا كانت سياسة عدم الانحياز هى السياسة السليمة فى عالم تتصارعه قوتان رهيبتان : قوة الغرب الراسمالية وقوة الشرق الشيوعية .

والانطواء تحت ظل اتجاه من هذين الاتجاهين معناه الخضوع لكل ما يتطلبه هذا الاتجاه فى كل مسالكه وتياراته والانتقاص من سيادة الدولة وحريتها ، وليس هناك ما يحملنا على انتقاض ماحققناه بدمائنا وكفاحنا من سيادة وما نلناه بتضحياتنا من حرية .

واذا كان الاستعمار كما هو فى الحقيقة لونا من الوان العبودية القديمة فاننا بأعراقنا وتقاليدنا وشرائعنا لا نرضى بالعبودية لأنفسنا ولغيرنا . لهذا حاربنا التفرقة العنصرية فى كل ألوانها وفى شتى مجالاتها من كل تعصب ذميم ممقوت .

واذا كانت الأمة العربية أمة واحدة فاننا لا نرضى بأن يغتال شعبا من شعوبها مغتال ، لهذا حاربنا اسرائيل ونحاربها ونقف فى الدفاع عن حق عرب فلسطين موقفا لا يرضى بغير عودة الحق الى ذويه .

ـ ٣ ـ

العمل من أجل السلام

ان شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام .

إن السعى نحو السلام قاد خطا شعبنا الى مراكز دولية أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضىء الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج وانجاحه والذى شارك فى أعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق هذه الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام أثبت شجاعة فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقية نفس اللغة التى تكلم بها أمام الكبار الأقوياء فى الأمم المتحدة .

ان شعبنا فى دعوته للسلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام .. لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار فى حركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الايجابى .

الميثاق

المصريون بطبيعتهم شعب محب للسلام ولا ينم هذا عن غرابة فى الطبع أو شذوذ فى النفس البشرية التى جبلت على الخير والشر معاً ، بل هو دليل على استواء الطبع وسلامة النفس البشرية ، ولا ينم ايضا عما ينسب للشعوب الزراعية أو سكان الوديان السهلة الرحيبة من جفوة للحرب وحب للسلام ، ولكنه دليل على ارتقاء الضمير الانسانى ، هذا الارتقاء الذى يقبع فى اللاشعور ولا يفصح عنه الشعور الا بالسلوك الذى يبرزه وينم عليه ، فمما يخدع العين النافذة البصيرة الواين من

السلوك قد تفصح فى اتجاهاتها عن فضائل الحضارة الغربية التى نعيش فى ظلالها الآن ، الا أن هذه الفضائل التى يسفر عنها السلوك الشعورى فى الشعوب الغربية تطوى فى حنايا اللاشعور كل همجية القبائل النورمندية القديمة ، وليس ارتقاء الضمير الانسانى وليد الصدفة أو وليد الارادة ، فالصدفة لا تضفى على الانسان من التمييز ما تحرم منه الآخرين ، والارادة وان غلبت ظواهر الشعور فانها لا تقهر بواطن اللاشعور ، فما زال اللاشعور يفصح عن نفسه بين الفينة والاخرى ويبرز فى غفلة من الوعى وفى حالات الصحة والمرض على حد سواء ، وانما يرتقى الضمير الانسانى من كثرة ما يتمرس الانسان بالتجربة فيبلو مرها وحلوها ويستبين الحكمة من ثناياها ومن غريزتى التحدى والاستجابة كلما طالت حياته على الارض امتدت تجاربه واتسعت خبراته وارتقت حكمته وسما أدراكه .

ولمصر من تقادم الزمن عليها مازودها بخبرات لم يتزود بمثلها أى شعب آخر وارتقى فيها الضمير الانسانى ارتقاء لم يسم اليه غيرها من الشعوب ، وغدت الحكمة فيها وحيا والهاما صادقا أكثر مما هى استقراء عقل قد يصيبه الخطل ، وأصبح سلوكها الاجتماعى والسياسى سلوكا طبيعيا لا تحفزه عقد النقص أو عقد الاستعلاء اذ خلا ضميرها من كل كبت يرهق بواطن اللاشعور .

وبهذا السلوك الطبيعى تبدو فى سياستها واتجاهاتها الدولية واضحة سافرة وهو ما يفسر الصراحة التى يعلن بها الرئيس عبد الناصر سياسة مصر ، ولا تنم هذه الصراحة عن نوع من الافتعال أو التصنع أو مجاراة الظروف قدر ما تنم عن مبادىء أصيلة مصدرها الطبيعة المصرية الخالصة .

وهذه المبادىء هى التى تحدث عنها الميثاق عندما عرض لسياسة مصر الخارجية بقوله :

« ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبير عن كل مبادئها الوطنية هى :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره »

« والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى »

« ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره »

فحب السلام فطرة أصيلة عند المصريين ذلك انهم كما قلنا قد بلغوا أسمى مراتب الارتقاء للضمير الانسانى بحكم تاريخهم الطويل وبحكم ماإجتازوا من خبرات وتجارب خلال هذا التاريخ ، علمتهم كيف يقدرون الحياة الانسانية ويجلون وجودها على الارض فحرصوا عليها وصانوها

حتى فى توابيتهم ونواميسهم وارتجوها فى الحيـــاة الآخرة • فليست الحرب الا قضاء على الحياة وقتلا للنفس البشرية وتدميرا لكل نزعة خــيرة على الارض ، والمصرى كما يقول الميثــاق « يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة » .

ومن أجل السلام التزمت مصر سياسة الحيـاد الايجـابى وعدم الانحياز . فان التكتل والانحياز كفيلان بزيادة النــار اشـتعالا ، اذ ما دامت هناك دول حاجزة أولها القدرة على التوفيق عنـدما يحزب الأمر كان الأمل كبيرا فى سيادة السلام ، كما أن الحرب من طبيعتها أن تقع حين يأنس فريق فى نفسه القوة للتغلب على عدوه ، وما تنشده سياسة الاحلاف هو الوصول الى هــذا الحــد من القــوة الذى يغرى بالعدوان لأتفه الاسباب ويورى ضرام الكبرياء السياسى .

ولقد خاضت مصر فى سبيل الحياد الايجابى وعدم الانحياز حربا مريرة تعرضت فيها لاتهامات شتى ، فقيل انها تتشيع للشرق وتميل للشيوعية وقيل انها تتنكر للحرية والديمقراطية ، ولم تقف الحرب عند تلك الاتهامات ، بل أخذت جانب المساومات من ناحية والتهديد من ناحية أخرى فما لانت لها قناة حتى انتصرت اخيرا سـياسة الحيــاد الايجابى وعدم الانحياز وأدرك العالم أن ميزان السلام فى يد دول عدم الانحياز .

وفى دعوتها للحياد الايجابى وعدم الانحياز حررت نفسها من كل ميل الى احدى الكتلتين المتنازعتين وارتفع صــوتها عاليا فى باندونج كما ارتفع فى الامم المتحدة يدعو بنفس الدعوة الى الســلام والايمــان المطلق بحق الانسـان فى حياة آمنة مستقرة ، دعوة واجه بها العــالم أجمع الأقوياء فيه وغير الأقوياء « بقوة التعبير الحر » .

ومن أجل السلام دعت مصر الى تحريم التجارب الذرية وشاركت مشاركة ايجابية فى العمل من أجل نزع الســلاح وطالبت بأن تكون الذرة فى خدمة السلام .

ولعل الدول النامية أشد حاجة الى السلام من الدول التى اكتمل نموها ، ففى ظل السلام تثمر معركة التطوير ورفع مستوى المعيشة .

ولعل المشكلة الاولى التى تواجه العالم والتى يقف أمامها الضمير العالمى كئيبا هى مشكلة الغذاء وهبوط مستوى المعيشة فى دول كثيرة ، هذه الدول هى التى وقعت فى العــادة تحت نير الاستعمار من قبــل فاغتال خيراتها وحــال بينها وبين الارتقــاء الى المستوى الـكريم من مستويات الحياة الطيبة ، فلما تحررت أخذت تواجه مشكلة انخفاض مستوى المعيشة ، ولن تحقق تلك الدول مآربها فى حياة كريمة مالم يسد السلام العالمى ويستتب الامن الدولى . ففى ظل السلام تحقق تطورها ورخاءها .

فاذا نادت مصر بالسلام وكانت الدعوة الى السلام العالمى أحــد الخطوط الثلاثة العميقة فى سياستها الخارجية فلأنها تعرف قيمــة الحياة ولأنها تعمل على بنائها فى أرضها ، فصدق دعوتها للسلام ينبع من حاجتها المــاسة اليه .

- ٤ -

التعاون الدولى من أجل الرخاء

ان التعــاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العــالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الأمثل للتطوير .

ان التعاون الدولى من أجـل الرخاء يصـل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستنا الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الانسانى .

الميثاق

ان المشكلة التى تواجه العالم حقا كما قلنا هى مشكلة الغذاء وتخلف مستوى المعيشة فى شعوب كثيرة .

ولقد عرف الانسان أخـيرا فى ادراكه العميق للقيم الانســانية أن كرامة الانسان لاتكتمل فى ظل العوز والخوف ، وعرفت وثيقة الحريات الاربع التى أعلنها الرئيس الامريكى روزفلت فى رسالته الى الكونجرس فى ينــاير عام ١٩٤١ معنى « التحرر من العوز » بأن يكون هنــاك وعى اقتصادى يتيح لكل شعب حياة طيبة مطمئنة كما عرفت معنى «التحرر من الخوف » بأن يخفض التسليح عامة من حيث الكم والنوع الى الحد الذى لايسمح لأى شعب بالعــدوان على أحــد جيرانه فى أى مكان من العالم .

وفى أغسطس من نفس العام صدر ميثاق الاطلنطى متضمنا ثمانى نقط اعتبرت أســاسا لمــا يمكن أن تكون عليه العــلاقات الدولية فى المستقبل اقرارا لحرية الانسان ورخائه وسلام العالم وأمنه ، واقامة رباط وثيق من التعاون الاقتصادى الدولى يحقق الرخاء العام للشعوب ويرفع مستوى العمــل والعمالة ويشيع الطمأنينة الاجتماعية ويسود السلام العام .

وفى مايو من هذا العام صدر الميثاق فجاء فيه :

« ان شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالمى » .

« أن الســلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات

الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلف.» .

ولقد سادت العبودية طويلا كما ساد الاستعمار فكانا انتهاكا للكرامة البشرية سيبقى وصمة فى جبين الحضارة الانسانية أبد الدهر .

وفى العبودية تمتهن كرامة الانسان ويتمهن وجوده ويحرم ثمرة عمله وفى الاستعمار تمتهن كرامة الشعوب ويمتهن وجودها وتحرم من خيرها ومن عملها وانتاجها .

وتفرض العبودية على الرقيق أدنى مستوى من المعيشة فلا ينال الا ما يقيم أوده ويجعله قادرا على العمل ويحرم فيما عدا ذلك من كل متاع للحياة .

ويفرض الاستعمار على الشعوب بدوره ادنى مستوى من المعيشة اذ لايترك لها غير الفتات الذى تقتات به والذى يمكنها من العمل لخدمة المستعمر وفيما عدا ذلك يحرمها من حق التعليم وحق الرعاية الصحية والاجتماعية ويعمل جاهدا على ابقائها فى درجة من التخلف لا تستطيع معها مناهضته .

وعرف الانسان مافى الرق من امتهان للكرامة الانسانية فأجمعت الدول على تحريمه وكان ذلك بعض حسنات الحضارة الحديثة .

أما الاستعمار فقد ظل جاثما على صدر الشعوب حتى تنبهت له وأعلنت الحرب ضده فكان القضاء عليه ثمرة النضال الشعبى وليس نتيجة ليقظة الضمير الاستعمارى ، بل ان المستعمر اخذ يقنع نفسه بأنه يحمل الى تلك الشعوب المتأخرة حضارة الرجل الابيض وارتقاءه وأن هذا الرجل الابيض مسئول أمام الضمير الانسانى عن رعاية تلك الشعوب والأخذ بيدها .

ولكن الرجل الأبيض الذى حمل معول الاستعمار فى يده قد حطم بهذا المعول كل كرامة للانسان فى البلدان التى ابتليت باستعماره .

لهذا كان « التعاون الدولى من أجل الرخاء ــ كما جاء فى الميثاق ــ هو الأمل الوحيد فى تطور سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلا من سموم الكراهية » .

وإذا عد الاستعمار مسئولا ــ وهو مسئول فعلا ــ عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى المستعمرات ، « فان التعاون الدولى من أجل الرخاء ــ كما جاء فى الميثاق ــ من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعمارى » .

ومعنى هذا القول أن مسئولية التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى العالم تقع على عاتق الاستعمار وأن هذه المسئولية تحتم على الدول التى ارتكبت جريمة الاستعمار كما تحتم على غيرها من الدول المتقدمة

التعاون معا لاحلال الرخاء محل الضيق والاملاق والعمل على رفع مستوى المعيشة والتخلف .

ويتطلب هذا التعاون أن تمد الدول الفنية يد العون مخلصة الى الدول المتخلفة ، على الا يكون هذا العون نوعا من التسول أو الاستجداء أو سبيلا اليهما ، فان الشعوب لا يمكن أن تعيش على خيرات غيرها تنتظر البر والاحسان .

فان الاستجداء يحمل فى طياته الخضوع ، والخضوع أول مراتب التغلغل والاستعمار .

لهذا فان المعنى الذى يجب أن يقر فى الأذهان أن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أن تعمل الدول معا وعلى قدم المساواة متكاتفة لرفع مستوى المعيشة فى الدول المتخلفة بأن تساعدها فى هذا السبيل بما تملك من قدرة العلم والصناعة .

بمعنى أن يكون العلم حقا للجميع فلا تحجب دولة كشوفها ومخترعاتها العلمية والفنية والصناعية عن دولة أخرى « فان احتكار العلم — كما يقول الميثاق — يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

وفتح مغاليق العلم للجميع على حد سواء يمهد للعقل البشرى سبل الخلق والابداع ويعمل على تطوير المعرفة الانسانية تطويرا يرقى بها الى الذروة المنشودة لقوة الخلق والابداع ، فالمعرفة الانسانية لاتكتمل ولاتستوى مالم يسهم فيها العقل البشرى كله ، فالتعاون فى كشف الفضاء والتعاون فى تطوير الذرة وتذليلها والتعاون فى تبادل الاسرار العلمية ، كل هذا كفيل بأن يسرع بخطى الحضارة قدما الى الأمام دون أن تتعثر أو تتلكأ فما تعجز عنه قوة الخلق والابداع فى قوم يكمله أقوام آخرون .

وما من شك فى أن كل تقدم علمى يحقق قدرا وفيرا من الرخاء ويرفع مستوى المعيشة .

ولذلك وجب أن يكون العلم فى خدمة الرخاء وان تفتح أبوابه على مصاريعها للجميع وتلك هى دعوتنا الى الأمم المتقدمة .

* * *

والرخاء لا يتحقق مع الحرب أو مع أى تهديد للسلام حيث تنصرف القوى الاقتصادية والصناعية لسد مطالب التسليح على حساب مستوى المعيشة ، فكل قرش ينفق على التسليح يواجهه حرمان فى الجانب الآخر ، جانب التعمير والرخاء .

واذا تصورنا ما ينفق على الأسلحة النووية ومعدات الدمار لهالتنا ضخامة الانفاق فى عالم يتضور أكثر من نصف سكانه جوعا ، فلو انفقت تلك المبالغ الطائلة لتخدم الحياة — كما يقول الميثاق — لغرق العالم فى موجة من الرخاء الحقيقى .

ولن يسترد الانسان كرامته البشرية مالم يتقارب مستوى المعيشة بين الافراد فى الشعوب المختلفة وبين الشعوب جميعا ، فلا يبقى شعب يضنى بالعوز والحاجة وشعب آخر يغرق فى الرخاء ، ولا يتأتى ذلك مالم تقف الجهود العالمية متكاتفة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والفنية فى البلدان المتخلفة ، حتى يستغل كل بلد موارده لخدمة سكانه وخدمة المجتمع البشرى جميعه .

وتقف التكتلات الاقتصـادية الدولية دون تحقيق هـذا الهدف الجليل فان هذه التكتلات تحمل معنى السيطرة والاحتكار أو بمعنى آخر هى وسيلة من جانب الأقوياء لتحطيم محاولات الغير من أجـل التقدم ، وهى بذلك نوع جديد من انواع الاستعمار تحاربه الجمهورية العربية المتحدة وتقف دونه ليتحقق التعاون الدولى عبر كل المحيطات وليمتد الى جميع الأقطار .

***

وليس هناك ما نختتم به هـذا البحث المبسط أقوى مما جاء فى الميثاق عن الاطار الذى تعيش فيه الجمهورية العربية المتحدة ويوجه سياستها الخارجية .

وقد جاء فى ختامه :

اذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن آسيوى أفريقى ، يؤمن بتجمع من أجل السـلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسـلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الأمم المتحدة وبولائه لميثـاقها الذى استخلصته الأمم والشعوب من محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

والايمان بهـذا كله لا يتعارض مع بعضـه ولا يتصادم وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

ان شعبنا يعيش على البـاب الشمالى الشرقى لافريقية المناضـلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سماته فى القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السـلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

* * *

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة ، ان فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

« ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

وان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه » .

فاذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد عرفت خطوط سياستها الخارجية فقد صاغتها على هدى آمالها الكبرى فى الحياة وايمانها بالحياة الانسانية وكرامة الانسان .

فهرس

الموضوع | الصفحة

فى التحول الاشتراكى الثورى

بقلم الدكتور عبد القادر حاتم ٣

جذور النضال المصرى

بقلم محمد عطا ١١

١ ـ الثورة على الفرنسيين.. .. .. ١٣

٢ ـ مصر حتى الثورة العرابية ١٧

٣ ـ الثورة العرابية ٢٤

٤ ـ ثورة ١٩١٩ م ٢٩

الديمقراطية السليمة

بقلم الدكتور محمود محمد الجوهرى ٣٧

١ ـ مفهوم الديمقراطية ٣٩

٢ ـ ديمقراطية ما قبل الثورة ٤٤

٣ ـ هيئة التحرير والاتحاد القومى ٤٧

٤ ـ ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق ٥٣

٥ ـ التنظيم السياسى الديمقراطى ٥٩

حتمية الحل الاشتراكى

بقلم الدكتور محمود محمود ٦٣

١ ـ تعريف بالاشتراكية ٦٥

٢ ـ ما تهدف اليه الاشتراكية ٧٠

الموضوع — الصفحة

٣ ـ الاشتراكية هى الحل لأزمة المجتمع ٧٥

٤ ـ الاشتراكية فى الميثاق ٧٩

الانتاج والمجتمع

بقلم الدكتور محمود الجوهرى.. .. .. ٨٧

١ ـ التخطيط والانتاج ٨٩

٢ ـ اشتراكيتنا والانتاج ٩٥

٣ ـ العمال والانتاج ١٠٤

الثقافة والميثاق

بقلم الدكتور محمود محمود ١١١

١ ـ معنى الثقافة ١١٣

٢ ـ الثقافة والدين ١١٨

٣ ـ الثقافة والعلم ١٢١

٤ ـ أجهزة الثقافة ١٢٧

٥ ـ نصوص من الميثاق ١٣١

التعبئة الروحية فى الميثاق

بقلم على الجمبلاطى ١٣٧

الوحدة العربية

بقلم محمد عطا ١٥٩

١ ـ الجمهورية العربية المتحدة ١٦١

٢ ـ أسس الوحدة العربية.. .. .. ١٦٢

٣ ـ الصراع داخل الوطن العربى ١٦٣

٤ ـ الرجعية والاستعمار ١٦٥

الموضوع | الصفحة

٥ ـ الوحدة لا تفرض ١٦٨
٦ ـ صورة الوحدة العربية.. .. .. ١٧٠
٧ ـ الجمهورية العربية المتحدة والوحدة ١٧٢
٨ ـ الطريق الى الوحدة ١٧٤
٩ ـ التعبئة الفكرية ١٧٧
١٠ ـ الاتحاد الاشتراكى العربى.. .. .. ١٨١

سياستنا الخارجية

بقلم الدكتور حسين فوزى النجار ١٨٥
١ ـ سياستنا الخارجية ١٨٧
٢ ـ الحرب ضد الاستعمار.. .. .. ١٩٠
٣ ـ العمل من أجل السلام.. .. .. ١٩٧
٤ ـ التعاون الدولى من أجل الرخاء ٢٠٠



مطابع الدار القومية

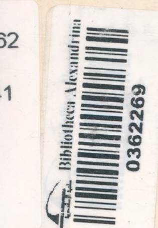
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤



الدار القومية للطباعة والنشر

ت : ٤١٠١٢ ـ ٤٠٧٥٣ ـ ٤٠٨١٤ ـ ٤٠٥٨٨



الثمن ١٣ قرشا العدد ٢٥٩

